



24

حركة السوق
حادثة قبيل العيد
"الكبير"

34

"غوغل كروم"
و"فايرفوكس" تهددان
"الإكسبلورر"

Microsoft
Windows XP



2 نظام مستشفى حمزة: خطوة نحو التخصص؟

3 نحو إصلاح الإطار التشريعي لمناقشة الموازنة

4 حوار حكومي مع التكفيريين: سابقة إيجابية

www.al-sijill.com

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدنى للصحافة والاعلام

الخميس 4 كانون الأول 2008 / العدد «54» / السنة الثانية
350 فلساً

السّجّل

بعد أن تخطت عامها الأول بقدر من النجاح

حكومة الذهبى أمام تحدي الملفات الكبرى



حسين أبو رمان

حافظت حكومة نادر الذهبى على ارتفاع شعبيتها بمقدار واضح، وهو أمر في منتهى الأهمية بوصفه مقياساً للثقة بين المواطن وبين الحكومات، التي عادة ما تبدأ بثقة عالية نسبياً ثم تأخذ في التآكل تدريجياً.

هذه الشعبية، لم تكن بلا سبب وجيه، فقد كانت حكومة الذهبى أول حكومة تتخذ خطوة بتخفيض أسعار المحروقات، في حين اعتادت حكومات سابقة على رفعها، ما منحها صدقية جعلت وعودها بتوسيع مظلة التأمين الصحي وربط الرواتب بمعدلات التضخم، يقع موقعاً حسناً لدى أبناء هذا الوطن.

هناك خطوات أخرى اتخذتها حكومة الذهبى، خارج الدائرة الاقتصادية التي تتميز بمساسها حياة الناس مباشرة، ففي عهدها حدثت تحولات مهمة في السياسة الخارجية: فتح حوار مع حركة حماس، إعادة العلاقات مع قطر إلى سابق عهدها، وتحسنها مع سوريا. هذا كله لا يعني ثبات الرأي الذي التقت فيه النخبة مع المواطنين بعد عام على تشكيل الحكومة، ففجوة الثقة بين المواطن والحكومة ما زالت قائمة ولم تجسر بعد، وكما تجسر هذه الفجوة فالحاجة قائمة إلى استطلاعات رأي أخرى، تعكس استمرار التقييم لأداء الحكومة، وبخاصة ما يتعلق بالطريقة التي تعالج فيها الحكومة القضايا الأساسية.

إن حكومة تتمتع بهذه الثقة، تصبح معنية بالأقصر دورها على إدارة الأزمات، فواجبها الرئيسي وضع الرؤى لتنمية وطنية شاملة عبر برامج قابلة للتطبيق، فوظيفة الحكم هي تحسين حياة الناس على المستويين المادي والروحي، والتنمية بمعناها الواسع ذات أجنحة تشمل سائر نواحي الحياة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

إن الشفافية والحاكمة الرشيدة التي يحرص عليها المجتمع المتقدم ونخبه المتنورة، ليست شعارات تطلق في المناسبات، أو غطاء لتمرير سياسات غير حكيمة، وإنما هي أفعال لها وظيفة حقيقية في المساعدة على توفير مقومات النهوض بالتنمية.

التتمة صفحة 6

ثقافي

”سيمفونية البتراء“: المدينة الوردية في قالب غربي

البتراء في قصيد سيمفوني، هي الطريقة التي اختارها المؤلف الموسيقي هيثم سكرية، ليعبر من خلالها عن احتفائه بالمدينة الوردية. في الأمسية التي أقيمت قبل أيام على المسرح الرئيسي في مركز الحسين الثقافي.

إعلامي

جرائم الشرف: ”القتل مقبول.. شريطة التأكد“!

«فرقة إعلامية، وإثارة، في التعاطي مع جرائم الشرف، لا يقضي عليها بقدر ما يكرسها» هكذا تصف الإعلامية لانا مامخغ الأسلوب الذي تتعامل به وسائل الإعلام في الأردن مع هذه الظاهرة.

اقتصادي

استطلاع دولي يرسم صورة قاتمة للاقتصاد

يظهر استطلاع المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، حول الوضع العام في الأردن، أن نصف الأردنيين أو ما نسبته 49 في المئة ممن شملهم الاستطلاع، يقولون إن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ.

أردني

بورترية عدنان بدران:

أكاديمي في لجة الإدارة والسياسة

هيفاء أبو غزالة:

اكتساب المعرفة على إيقاع الحروب



28



16

النظام الخاص لمستشفى حمزة: خطوة خجولة نحو التخصص؟

السّجل

أسبوعية - سياسية- مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفى التل (الجاردنز)
بناية حسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلغ العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarnah

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Address
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

السعر بالدينار	درجة الإقامة
33	درجة أولى
22	درجة ثانية
14	درجة ثالثة
14	حالات يومية
80	جناح
45	غرفة العزل
9	غرفة المواليد
70	وحدة الحروق
30	وحدة خداج
70	العناية الحثيثة لجراحة القلب ICU.C
70	العناية الحثيثة للقلب CCU
70	العناية الحثيثة لمرضى الباطني والجراحة ICU
70	العناية الحثيثة للأطفال P.ICU
50	العناية المتوسطة IMCU
6	غرفة الصوتي

الحكومي لن يكون رديفاً للتخصصية. وأكد أن المستشفى سيظل في عهدة وزارة الصحة، ولكن بنظام إداري ومالي مستقل. شخصية إدارية متقدمة في المستشفى، فضل عدم ذكر اسمه لحساسية موقعه، بين الفرق بين التخصصية والنظام الخاص، مشيراً إلى أن الأولى تعني آلية لتحقيق الربح، أما الثانية فتعني آلية لضبط العمل ورفع سوية الخدمات المقدمة للمرضى. لكنه في الوقت نفسه يلفت إلى أن هذا النظام سيسمح للمستشفى بأن ينافس المستشفيات الخاصة!

يزيد هذا الإداري أنه ستتم تغذية الموازنة الخاصة للمستشفى من مصدرين، الأول: فواتير العلاج التي تسدها وزارة الصحة عن المنتفعين بالتأمين. والثاني: أجور الطبابة التي يدفعها غير المؤمنين. هنا ربما كان ممكن الخلل والجدل في ما جرى بالنسبة لمستشفى الأمير حمزة.

انخفاض عدد المراجعين في مستشفى الأمير حمزة قابلته زيادة أعدادهم في البشير

الإداري يؤكد أن «كل شخص غير مؤمن ليس بالضرورة أن يكون فقيراً»، وهو بالتالي قد يكون قادراً على أن يدفع تكاليف العلاج. ويستدرك «إن كان فقيراً فيمكنه الحصول على تقرير طبي من المستشفى بدنانيرين و20 قرشاً، وربما يدفع الكشفية، 6 دنانير، ليأخذ هذا التقرير إلى الديوان الملكي مثلاً بهدف الحصول على إعفاء». لكن الطبيب عصام الخواجا، منسق الحملة الوطنية من أجل الخبز والديمقراطية، يتساءل: «لماذا إذلال الناس؟ خاصة وأن أي

لا يكون مقدمة لبيع المستشفى فعلاً؟ فقد باعوا الماء والكهرباء، فماذا يمنع بيع الصحة؟»

ويشكك الطبيب في إمكانية إنجاح النظام الخاص على أساس أنه إذا كان الهدف هو الدخول في منافسة مع القطاع الخاص، فلا بد من تهيئة البنية التحتية في المستشفى بما يوازي المشافي الخاصة. وهو بهذا الكلام لا يستثني ضرورة تهيئة الكادر الطبي والتربوي «للخروج من عقلية القطاع العام» والتعامل مع المرضى كما يتم التعامل معهم في القطاع الخاص. وولفت إلى أن غالبية المرضى في المستشفى يعملون في مستشفيات خاصة، وبالتالي فإنهم يعتبرون «ورديتهم» في المستشفى الحكومي «فترة راحة»، فلا يبالون كثيراً بالمرضى إلا بحسب ما تمليه عليه ضمائرهم.

أما ما يتعلق بالأطباء، فيقول إن «الحوافز» الموعودة لهم والتي من دون شك ستحسن أداءهم، كما يتوقع، ليست معتبرة؛ فالطبيب المختص يتلقى زيادة مقدارها 30 في المئة من راتبه، أما المقيم فبالكاد يتلقى 10 في المئة من الراتب. زيادة على كل هذا، يلفت الطبيب إلى أن الأسعار المعمول بها بموجب النظام الجديد، والتي يُفترض أن يدفعها المقتدرون من غير المؤمنين، هي أسعار غير منافسة، إذ تقارب أسعار المستشفيات الخاصة، ويقول: «في إمكان أي مريض مقتدر أن يدفع المبلغ نفسه، أو يزيد بخمسة أو عشرة دنانير، وأن يتلقى العلاج في مستشفى خاص بكامل خدماته الفندقية ودمائة طواقم الطبية والتربوية!»

الحكومة، أو إدارة المستشفى، تراجعت عن قراراتين خلال الأيام العشرة الماضية: استثناء التحويلات من المراكز الصحية وإعفاء الأطفال دون السادسة، ما يعني أن وزارة الصحة أخطأت عندما لم تهدد لقرارها بالدرس والإعداد الجيد لخطوة على هذه الدرجة من الخطورة، فهبط على المراجعين والمرضى والأطباء «بالباراشوت»، وأحدث «فوضى» أصبح يخشاها رواد البشير، التوتنجي، والنديم، واللائحة تطول.

معاملة إعفاء تستغرق وقتاً قد لا يكون في صالح المريض المحتاج للعلاج. ويزيد أن أكثر من مليون مواطن لا ينتفعون من أي تأمين مهما كان نوعه، لذا، كان مستشفى الأمير حمزة مثله في ذلك مثل باقي المستشفيات الحكومية بمثابة «الملاذ» لهذه الفئات «المعدمة».

الخواجا يصر على أن يسمي النظام الخاص في المستشفى تخصصية، ويرى أن المسؤولين يرفضون تسمية الأشياء بمسمياتها، لأنها جاءت ثمرة «قرارات غير شعبية».

ويستدل الخواجا على هذا الرأي بأمرين. الأول: أن الوزارة لم تنشر إلى الآن لائحة بالأسعار الجديدة في مستشفى الأمير حمزة. والثاني: انخفاض عدد المراجعين في مستشفى الأمير حمزة مقابل زيادة في أعدادهم في مستشفى البشير، وذلك بحسب شهادات شفوية سمعها من الطواقم الطبية في قسم طوارئ البشير.

لكن طبيباً في مستشفى الأمير حمزة، فضل عدم ذكر اسمه، يؤكد عدم وجود «هجرة» للمرضى. لكنه يلفت إلى أن قراراً في اليومين الأولين لتطبيق النظام قضى باستثناء الحالات التي يتم تحويلها من المراكز الصحية، إذ يتم تحويلها إلى مستشفى البشير، واعتبار أن الأطفال دون السادسة غير مؤمنين. المستشفى تراجع عن هذين القرارين فيما بعد، ما يشير إلى ارتباك في التطبيق، وعاود استقبال الحالات المحولة من المراكز الصحية، شريطة أن يكون هناك تسلسل في تحويلها: فمثلاً يتم تلقي العلاج في المركز الصحي، فإن لم يجد، يتم التحويل إلى المركز الصحي الشامل، ومن ثم إلى المستشفى. كما عاود إعفاء الأطفال دون السادسة.

ربما فسّر هذا أي انخفاض في أعداد المراجعين في المستشفى مقابل الزيادة في البشير. لكن الطبيب لا يبدو «متحمساً» للنظام الجديد، فهو يتساءل: «ولم



يضع النواب في موقع الشريك لا المستجدي

نحو إصلاح الإطار التشريعي لمناقشة موازنة الدولة

نتائج التصويت النيابي على الموازنة العامة للسنة المالية 2009						
العدد	غياب بعذر	غياب بدون عذر	مع	ضد	ممتنع	الكتلة
55	3	8	42	1	1	كتلة التيار الوطني
19	1	1	17	-	-	كتلة الإخاء الوطني
9	-	-	7	1	1	الكتلة الوطنية
6	1	-	-	5	-	كتلة جبهة العمل الإسلامي
21	3	4	11	2	1	المستقلون
110	8	13	77	9	3	المجموع

زملاءه وكأنه يلتصق العذر لنفسه، مؤكداً أنه إن فعل فلن يغير في الواقع قيد أنملة، فقد وضعت الحكومة موازنتها وحسنت أمر أولويات إنفاقها».

لكن النائب الإسلامي حمزة منصور، كان الأكثر وضوحاً، إذ أكد في مداخلة الشخصية أنه سيتصل بالوزراء المعنيين لتنفيذ ما هو معتمد من مطالب دائرته في الخطط، و«إدراج ما لم يدرج في الموازنة القادمة».

وبرغم ذلك يلجأ نواب للشكوى من نتائج «تجاهل» الحكومة المعتاد لمطالبهم الجهوية، رغم أنهم قدموها في محطات سابقة، دون أن يلتفتوا إلى أنهم يقدمون مطالبهم في وقت وظرف غير مناسبين. فالنائب ناجح المومني شكاً مثلاً من أن المطالب التي تحتاجها محافظة عجلون «هي المطالب ذاتها» التي تحدث عنها قبل حوالي سنة، ولم يتحقق منها شيء، معلقاً بنوع من التهكم «كأننا نطالب باحتياجات لمنطقة خارج حدود الدولة». وبالمثل شكاً النائب محمد الحاج من أن «لواء الرصيفة تتكرر مطالبه دون أن تتحقق».

المطالب الرئيسية التي استجابت لها الحكومة لم تكن مطالب جهوية، بل مطالب وطنية عامة، أهمها ورد في توصيات اللجنة المالية والاقتصادية، وأكدت عليها أغلبية نيابية واسعة.

البديل عن حشد المطالب الخدمية للدوائر والمناطق الانتخابية هو مناقشة السياسات العامة للحكومة ما دام أن النواب يدركون أن موازنة الدولة للسنة المالية اللاحقة هي وثيقة سياسات اقتصادية واجتماعية. وفي هذا الإطار، هناك مطالب وطنية عامة عندما تلقى دعماً من عدد كبير من النواب، فإن الحكومة تضطر للاستجابة إليها بدرجة أو أخرى.

وحتى ينقى في إطار السياسات، فإن عدداً من النواب شن هجوماً على وزراء أشاروا إليهم بأسمائهم أو بمناصبهم أو بقرائن تدل عليهم. هؤلاء النواب هم: ناريمان الروسان، وكانت كلمتها الأكثر تطرفاً وخلوا من اللياقة، يليها بسام المناصير ثم موسى الزواهره ومبارك أبو يامين. أما الوزراء فهم وزراء البيئة، الأوقاف، الزراعة، العمل، المياه، والخارجية.

ومثلما أن نواباً ينتقدون وزراء بعينهم، فإن آخرين يثنون أيضاً على وزراء بعينهم، وفي كلتا الحالتين، فإذا كان النائب يقصد المصلحة العامة من وراء النقد أو الثناء، فإن واجبه أن يحدد ما هي السياسة أو الإجراءات التي يختلف معها وتستحق النقد، أو ما هي السياسة أو الإجراءات التي يتفق معها وتستحق الإشادة. وما عدا ذلك، فإن توزيع النقد والثناء على عواهنه، لا يمكن تفسيره إلا بصفته استغلالاً للمنبر النيابي لتصفية حسابات شخصية أو للعلاقات العامة.

التي تراها اللجنة المالية وممثلو الكتل ملحة وضرورية. علاوة على أن اللجنة المالية ستكون بحاجة إلى أن يوضع تحت تصرفها طاقم مناسب من الخبراء، القادرين على تزويد المجلس النيابي بالمعرفة اللازمة للتأثير في صياغة موازنة الدولة بما يتفق والمصلحة الوطنية العليا.

كلما تم الاقتراب من هذا التوجه، يتحول الدور النيابي في مناقشة وإقرار الموازنة إلى دور فاعل، والمهم أن يتاح للمجلس التدخل في الوقت المناسب. ولعل من شأن ذلك أن ينهي التقليد البائس الذي يضع النواب في موقع المستجدي لخدمات وأعطيات حكومية، لا في موقع الشريك في اتخاذ القرار.

نقد النواب للوزراء أو الثناء عليهم إن لم يكن معللاً.. تصفية حسابات أو علاقات عامة

باستعراض مجموع المطالب النيابية الخدمية، فإن تحقيقها يحتاج إلى موازنة ضخمة. هذا أمر يدركه النواب، لكنه أصبح في مرتبة العرف والعادة. تتفق النائبة أمنة الغراغير مع هذا الرأي، إذ قالت في مناقشتها للموازنة إنها لو أوردت كل مطالب دائرتها «لاحتاجت إلى موازنة بحالها». لكن معرفتها بذلك لم تنتهها عن تقديم قائمة مطالب تضم (16) بنداً.

مطالب النواب لدوائريهم شديدة التنوع، وتشمل كل أنواع الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية والتنمية، تبدأ بشق طريق زراعية، وتعبيد شارع، وإقامة مركز صحي أو ترفيعه إلى مركز شامل، وتنتهي بالمطالبة بحصة من المناصب العليا في الدولة، وإنشاء مستشفى، وفتح مدرسة، وإقامة جامعة أو كلية جامعية.

مطالب النواب الخدمية غير قابلة للتحقيق. مع ذلك، فإن «العرف والعادة» يشدهم إلى إعداد قائمة بها، وتلاوتها أمام المجلس. وها هو النائب ياسين الزعبي يستدرك بعد أن شرع في تقديم مطالب دائرته بالقول إنه «على يقين بأنه بعد اعتماد الموازنة لا مجال للإضافة إلا بقانون».

نائب آخر، عواد الزوايدة، كان أكثر واقعية، فافتكى بالقول إن قائمة مطالب أبناء دائرته طويلة، وسردها يحتاج «لساعات»، ثم يخاطب

وقد وصف الكاتب والخبير الاقتصادي فهد الفانك تحويل التوصية النيابية بخفض النفقات الجارية بسبب 10 في المئة إلى جزء من القانون بأنه «ينسف الموازنة ويخلق مأزقاً قانونياً ومالياً» (الرأي 1/12).

كذلك أكد عدد من النواب أهمية زيادة موازنة وزارة الزراعة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها في ظل الشعار الذي أطلقه الملك عبدالله الثاني مؤخراً «2009 عام للزراعة»، إلا أنهم وجدوا الباب موصداً أمام مقترحهم، ما دام أن المجال متاح أمامهم هو خفض الموازنة وليس رفعها أو إجراء مناقشات بين البنود.

وبما أن المجلس النيابي يجب أن يكون شريكاً حقيقياً في تقرير اتجاهات الموازنة، فإنه بانتظار إجراء تعديل دستوري يسمح بذلك، لا بد من إجراء تعديلات على النظام الداخلي لمجلس النواب ترتقي بدور المجلس في مناقشة وإقرار الموازنة، ومن ذلك فصل اللجنة المالية والاقتصادية إلى لجنة مالية وأخرى اقتصادية، وهناك مقترحات نيابية لدى المجلس في هذا الاتجاه.

كذلك ينبغي أن يتاح للجنة المالية وممثلي الكتل النيابية أن تتطلع على مسودة مشروع الموازنة قبل إحالته رسمياً إلى مجلس الأمة في صيغة مشروع قانون، وذلك للتفاوض مع الحكومة في وقت مبكر حول اتجاهات التعديل

يقيدان حركة مجلس النواب، ولا يبيحان له عملياً سوى التدخل لجهة خفض النفقات.

المادة (112)، فقرة (3)، من الدستور تنص على أنه «لا يجوز نقل أي مبلغ في قسم النفقات من الموازنة العامة من فصل إلى آخر إلا بقانون». وتنص الفقرة (4) من المادة نفسها «لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات، لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة، على أنه يجوز بعد انتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لأحداث نفقات جديدة».

حسين أبو رمّان

المناقشات الماراثونية التقليدية لمشروع قانون الموازنة، شجعت النواب على تبني مقترح رئيس المجلس بحصر مدة كلمات أعضاء الكتل النيابية الشخصية بخمس دقائق، مقابل وقت غير محدد للكلمات التي تمثل الكتل الأربع، فيما منح المستقلون الراغبون في الحديث 15 دقيقة.

مع ذلك، فإن المحصلة الأبرز كانت: هدراً في الوقت، واستنزافاً لواجبات الوظيفة النيابية، و«ضحكاً» على الذات وعلى نقون الناخبين، هذا ما استمر نواب أكثر ممارسته لدى مناقشة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2009، بتسجيل قائمة طويلة من المطالب، يتلوها تحت القبة للظهور بمظهر الحريص على تلبية احتياجات دوائرهم الانتخابية.

وبرغم أن الحكومة تجاهلت في ردها على مناقشات النواب مطالبهم الجهوية، إلا أن الموازنة حازت على ثقة عالية، إذ صوتت إلى جانبها (77) نائبا، وصوتت ضدها (9)، وامتنع (3) عن التصويت، وذلك من أصل (89) نائبا حضروا جلسة التصويت، بينما غاب عنها 21 نائبا، 13 منهم دون عذر.

السبب الجوهرية الذي يبده قدرة النواب على التأثير على اتجاهات الموازنة هو المحدد الدستوري لقانون الموازنة العامة من ناحية، وحقيقة أن النواب يناقشون الموازنة بعد استكمال بنائها من ناحية ثانية. هذان العنصران

مناقشة السياسات وطرح المطالب الوطنية العامة أولى بالاهتمام من المطالب الجهوية

هذا النص الدستوري يحول النواب إلى لاعب ثانوي لا حول له ولا قوة. وحتى عندما مارس النواب ما هو متاح لهم، من حيث خفض ما نسبته 10 في المئة من النفقات الجارية مستثنى منها الرواتب والأجور، فقد أدخلهم ذلك في متاهة التصويت على بنود غير محددة الأرقام، لأن أمر توزيع النسبة ترك لتقدير الحكومة بعد أن وافق المجلس على استثناء وزارتي الدفاع والداخلية وبنفقات الأمان الاجتماعي من التخفيض.



حوار حكومي مع التكفيريين: سابقة تنبئ بنتائج إيجابية

قادرين على تغيير مثل هذه الأفكار لدى معتنقيها، على ألا يتم حصره في زاوية مكافحة التطرف، بل الحديث عن تغيير شامل في أفكار هذه الجماعات».

وعن انعكاس خطوة كهذه على السجناء وعلى المجتمع بمجمله، يقول عاصم ربابعة، رئيس مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان «هذا الحوار من المقترحات القديمة-الجديدة، وهو خطوة مهمة في سياسة الإصلاح المتبعة تجاه النزلاء، إذ سينعكس على ظروف احتجاز النزلاء، وتحسين علاقاتهم مع أفراد الأمن العام ويغير من نظرتهم للإدارات الحكومية، واستجابة الأمن العام لهذا المطلب بفتح حوار كهذا هو خطوة إيجابية على طريق إصلاح النزلاء».

ويذكر ربابعة أن التأثير الأساسي سيكون على بيئة السجن بشكل عام: «عند تخلي هؤلاء عن الفكر التكفيري، وتغيير قناعاتهم نحو التسامح والاعتدال، فسيعكس هذا إيجاباً على علاقتهم بباقي السجناء، ويولد لديهم احتراماً للآخر، ويخلق نظرة إيجابية تجاه المجتمع بمجمله، وذلك بعكس ما كان سائداً عندهم من تكفير للمجتمع والدولة. تسجل مثل هذه الخطوة الإيجابية للأمن العام، الذي قام بإطلاق حوار كهذا، وكسر الحواجز مع تلك الفئة من النزلاء».

يعد هذا الحوار سابقة هي الأولى من نوعها في المملكة، ويمثل خطوة جديدة وإيجابية في طريق إصلاح هذه الفئة وتصويب أفكارها، والوقوف في وجه الإرهاب الذي ذاقته عمان مر نتائجه قبل ثلاث سنوات، في أحداث «الأربعاء الأسود».

مشيراً إلى أنه «يجب أن يكون الحوار فكرياً، لأن هذه الجماعات تستند إلى أسس فكرية، ويجب أن يكون لهذا الحوار هدف واضح؛ وهو الوصول إلى نتائج إيجابية، فمعظم معتنقي هذا الفكر لم يتلقوا تعليماً أكاديمياً حقيقياً، بل تتلمذ كل منهم على شيخ ما».

يذكر المعاينة أن الفكرة طبقت في مصر والسعودية في السابق، وقد نجحت، إلى حد ما، وهو يرى أن «نجاح مثل هذا الحوار في الأردن يعتمد على منهجيته وطريقة إعداده، ويجب العمل عليه من قبل علماء وفقهاء،

ينتمي معظم التكفيريين إلى تيارات سلفية جهادية، تزوج بين الأفكار السلفية الجهادية والأفكار القتالية التي برزت في الأردن، بعد عودة «الأفغان العرب» من أفغانستان حتى أصبحت تياراً، وتزامن ذلك مع ظهور تنظيمات جديدة مثل تنظيم القاعدة، الذي دعم تنامي مثل هذه الفئات في الأردن والمنطقة».

سميح المعاينة، الخبير بالشؤون الإسلامية، يقول: «هذه الفكرة من حيث المبدأ إيجابية، وأنها نوع من أنواع آليات التعاون مع هذه الجماعات لتصويب أوضاعها

وتفسيرها من خلال حوار يعتمد المنهج العلمي».

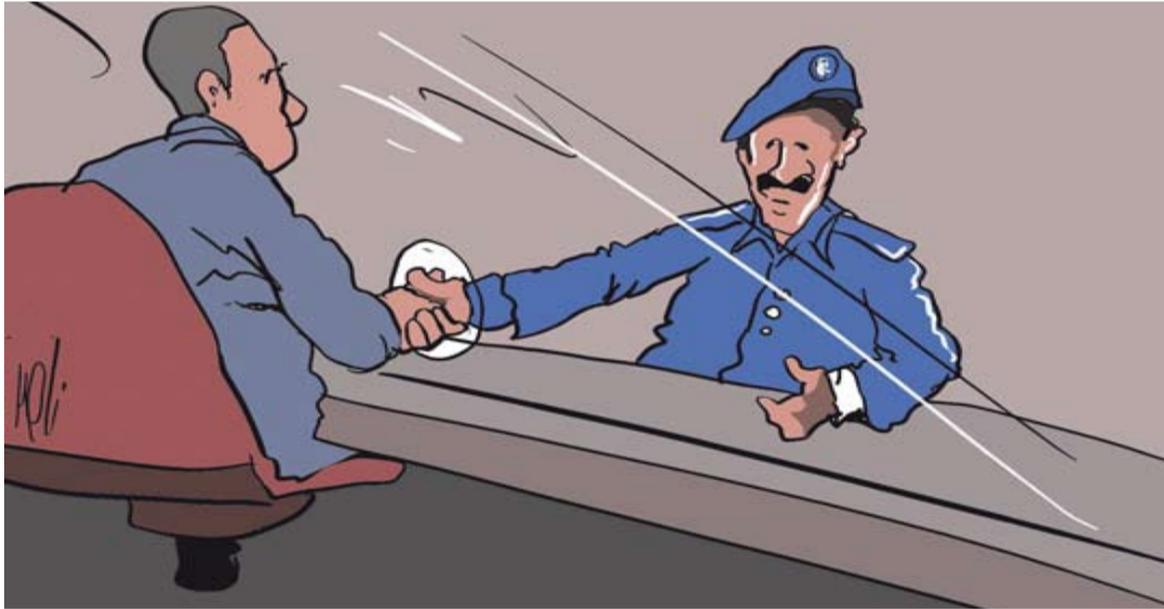
ويذكر أن التجربة السعودية في هذا المجال كانت ناجحة، فقد تراجع كثير من أصحاب هذا الفكر عن مبادئهم وأمام الملأ. وقال نمر: «إن إعلان نتائج مثل هذا الحوار سيكون مهماً للغاية، والتأثير، بالدرجة الأولى، سيقع على الشبان الذين ينجرفون وراء مثل هذه التيارات، وبلا شك، فإن لمثل هذا الحوار منحى إيجابياً بشكل عام، لأصحاب مثل هذا الفكر».

أطلقت مديرية الأمن العام منذ نحو شهر تقريباً، حواراً شرعياً مع نزلاء «الفكر التكفيري» في السجون، تعاونت على تنفيذه إدارة الإصلاح والتأهيل ودائرة الإفتاء في الأمن العام.



ربابعة: أن التأثير الأساسي سيكون على بيئة السجن بشكل عام

قاد هذا الحوار، الذي وصف بأنه أقيم على أسس فقهية، مجموعة من الفقهاء والعلماء إضافة إلى أساتذة يدرسون الشريعة في عدد من الجامعات الأردنية. وقد شمل مراجعات لقضايا فقهية وعقائدية، ونظرة النزلاء لتلك القضايا، وموقفهم من مجمل الأحداث. وقد شمل الحوار نحو 36 نزلاء من أصحاب الفكر التكفيري، أغلبهم من نزلاء سجن الجويده. أسامة نمر، أستاذ الشريعة في جامعة الزرقاء الأهلية، يقول: «إن هذا الحوار سيكون مجدياً للغاية، لأن معظم أصحاب الفكر التكفيري ليس لهم علم في الكتاب والسنة، حيث إن هؤلاء التكفيريين يرجعون إلى ظواهر النصوص، وإلى تفاسير خاطئة للآيات والأحاديث، ومن خلال هذا الحوار يجب العمل على استخدام هذه النصوص نفسها



فتح أبواب "السجون" لرياح الثقافة



جمال ناجي

المسرح. واللقاءات المباشرة بين الكتاب والنزلاء، سيكون لها أثر كبير في تغيير أنماط التفكير والسلوك لديهم، وفتح آفاق واسعة لهم، وفرص جديدة لهم عند خروجهم من السجن».

أغلب النزلاء يشكون من ضعف ثقافي يتطلب تزويدهم بالمعارف والعلوم، لتكوين نظرة إيجابية لديهم تجاه المجتمع، وإرساء ثقافة احترام الآخر عندهم. يقول عاصم ربابعة، عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، عن ضرورة مثل هذه الخطوة لتطوير فكر السجناء، «تسجل مثل هذه الخطوة الإيجابية لوزارة الثقافة، في نشر الوعي بين المواطنين، وخصوصاً بين هذه الفئة التي هي في أمس الحاجة، لمثل هذا التثقيف».

كانت لدى بعضهم الرغبة والموهبة. وسيتم تنظيم مسابقات ثقافية وأدبية وفنية للنزلاء في مجالات الشعر والقصة والفن التشكيلي، وتقديم جوائز مجزية لهم. أما المرحلة الأخيرة فتتضمن رعاية

وزارة الثقافة للنزلاء المبدعين الذين يهون فترة محكوميتهم، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع، حتى تكون الثقافة هي الجسر الذي يعيدهم إلى المجتمع».

يقول جمال ناجي، الرئيس السابق لرابطة الكتاب الأردنيين، عن مشاركة المثقفين في هذا المشروع كهذا «إن الفنانين والأدباء مستعدون لأي عمل من شأنه خدمة الثقافة والوطن بشكل عام، وسيكون إقبالهم كبيراً على مبادرة كهذه إذا ما تمت دعوتهم». وعن فرص نجاح هذه الفكرة يقول ناجي «إمكانية نجاحه مرتبطة بالدرجة بجدية القائمين على المشروع، والتعامل بما يكفي من التخطيط السليم، وأن لا يكون مجرد رفع للشعارات، فيجب تزويد النزلاء بأنواع المواد الثقافية كافة مثل الكتب والفن التشكيلي

«في البداية يجب ضمان نجاح هذا المشروع مع شركائنا في وزارة الداخلية، وكان هناك حديث مبدئي مع بعض الشعراء والفنانين، الذين أبدوا ترحيباً بالمشاركة في مشروع وطني كهذا».

ويتألف المشروع من ثلاث مراحل أولها مرحلة قصيرة سيعمل على تنفيذها قبل نهاية العام الجاري، وتتضمن تقديم «كتاب» من وزارة الثقافة لكل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، من مختلف المجالات الفكرية، ويشمل أيضاً دعم مكتبات هذه المراكز بالكتب والمطبوعات والأفلام، ومختلف المنتجات الثقافية وتحديثها أولاً بأول. أما المرحلة الثانية متوسطة المدى، فمن المتوقع العمل بها في مطلع العام المقبل، وتتعلق بإقامة ورشات عمل تدريبية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في مختلف المجالات مثل: القصة القصيرة، والشعر، والمسرح، وإقامة أمسيات شعرية وندوات لكتاب القصة القصيرة، وإقامة معارض للفن التشكيلي وإشراك النزلاء في المعارض إن

لهم داخل هذه المراكز، ومن الممكن إقامتها في الخارج إذا تسنى للوزارة ذلك. «الفئة المستهدفة هي جميع النزلاء، وسنعمل على انخراط أكبر عدد ممكن في هذا المشروع، وسيتم توزيع استمارة في البداية، لمعرفة عدد النزلاء المهتمين بالفكرة».



أغلب النزلاء يشكون من ضعف ثقافي يتطلب تزويدهم بالمعارف والعلوم

عن الترتيب مع المثقفين والكتاب للانضمام لهذا المشروع، يقول ملكاوي:

«في خطوة تعتبر سابقة في الأردن، عملت وزارة الثقافة على تطوير مشروع «التنمية الثقافية» في مراكز الإصلاح والتأهيل، وستعمل الوزارة مع مديرية الأمن العام ووزارة الداخلية، على العمل لإنجاح هذه الخطة التي تهدف في النهاية إلى «تهيئة ظروف إيجابية أمام نزلاء مراكز الإصلاح لضمان انخراطهم بشكل طبيعي، في المجتمع بعد خروجهم، والمساهمة في إمكانية تقبلهم من المجتمع»، كما تقول الوزارة، وفي النتيجة سيتم إشراك النزلاء في الحراك الثقافي بشكل عام.

محمد ملكاوي، المستشار الإعلامي لوزارة الثقافة، يصف هذا المشروع، الذي عمل على إعداده منذ البداية، بأنه «مشروع وطني كبير تم طرحه قبل أسابيع، وتم التنسيق الأولي مع وزارة الداخلية، ومن المنتظر الآن عقد اجتماعات تنفيذية وتوقيع الاتفاقية مع وزارة الداخلية، لوضع خطة لتنفيذ هذا المشروع على مدى عام كامل، وعلى ثلاث مراحل». يذكر ملكاوي أن بعض النزلاء هم من الفنانين والكتاب، وأنه سيعمل على إقامة معارض

تداخل مرجعيات البت في شبهات الفساد

ارشيد و"مكافحة الفساد" يحتكمان للقضاء



عبد الشكيبا

المالكة للمشفى الاستشاري فيملك أغلبها الآن بنك الأردن ويديرها مازن البشير، كرئيس لمجلس الإدارة. وهي تشغل أكثر من 300 موظف بمجموع استثمارات 17 مليون و770 ألف دينار.

مصادر مقربة من رجل الأعمال الإسباني من أصل أردني قاسم ارشيد، ذكرت بأنه تقدم بشكوى العام 2006 إلى الجهات المختصة من أجل التحقيق بـ«ما اكتشفه من تلاعب في المستشفى الاستشاري الذي كان هو أكبر المساهمين به». واستهدفت الشكوى الدكتور عصام خليل الساكت، رئيس مجلس الإدارة آنذاك، بحسب المصادر ذاتها التي أشارت إلى أن اللجنة التحقيقية تلك أدانت الساكت، بخاصة بما يتعلق بالمشتريات الخاصة بالمستشفى سواء تلك المستهلكات المتعلقة بالأدوات المستخدمة في علاج المرضى أو أسرة المرضى أو المواد المستخدمة في التعقيم أو تلك المستخدمة في إجراء العمليات التنفيذية، إضافة إلى حاضنات الأطفال وغيرها من المعدات.

وأوضحت هذه المصادر أن ارشيد، وبعد اكتشافه لهذه التلاعبات، قام بتجهيز المستشفى وفق أحدث المواصفات العالمية. واستغربت هذه المصادر قيام وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الصحة بتشكيل لجنة أخرى بعد مرور عامين على تقدمه بالشكوى لدى الجهات المعنية وتقديمها التقرير الذي يدين الإدارة السابقة للمستشفى، بحيث قامت اللجنة الثانية بإعداد تقرير دونما أن تقوم بسؤال قاسم ارشيد أو الاطلاع منه على وجهة نظره مما يعد مخالفة لقانون وزارة الصناعة

التهم المنسوبة إليه وقدم من البيانات الخطية ما يثبت ذلك، وهي محفوظة في ملف القضية واشترى جميع استثمارات العقار والأسهم» كما «دفع قيمة الاستثمارات بربح 10 بالمائة». المحامي عبد الرزاق أبو العثم بين لـ«السجل»: «أنه في حال الاشتباه بقضية فساد لا يجوز التحفظ على أموال الشخص دون وجود بيانات خطية تتعلق بالقضية».

في المقابل كَفَر رئيس النيابة العامة طلب عصام الساكت، الذي كان اتهمه ارشيد بسوء إدارة المستشفى الاستشاري، وذلك لعدم ثبوت أي مخالفة إدارية أو مالية عليه. بينما تقدر هيئة مكافحة الفساد المبالغ المطلوبة من ارشيد بثمانية ملايين و540 ألف دينار.

كان تقرير قدمته للهيئة العامة ائتلاف شركات محاسبة وتدقيق العام 2006 أثار مسألة شركة «دايمنشن» الإسبانية لتركيب نظام محوسب للشركة، ولم تطلع على شهادة تسجيل لشركة البحر المتوسط للوجبات السريعة «الفلافل» وشركة أجيال للاستثمار والتحقق من استثمار الشركة في الشركة نفسها «البحر المتوسط» وأجيال البالغة كلفتها أكثر من ثلاثة ملايين دينار ونصف المليون، واتفاقية تحويل أرض البحر الميت إلى شركة أجيال وتخمين أرضها وبيانات الأرباح والخسائر.

كما طرحت شركات التدقيق موضوع عدم تمكنها من الحصول والاطلاع على شهادة تسجيل شركة «سول دي فينسترات» وهي إسبانية أيضاً بمبلغ يقارب المليون دينار. أما شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية

المساهمين». قضية «الاستشاري» أثرت بعد أن أحالت مديرية مراقبة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة أوراق ارشيد إلى محكمة هيئة مكافحة الفساد للتحقيق واتخاذ القرار المناسب «حيال شبهة تجاوزات».

المحكمة تحفظت على أموال ارشيد المنقولة وغير المنقولة ومنعته من السفر. إلا أن رئيس النيابة العامة ورئيس اللجنة القضائية للجرائم الاقتصادية يوسف الحمود ألغى قرار مدعي عام الفساد.



استثمارات قاسم ارشيد تنوع بين قناة «سفن ستارز» والعقارات والبنوك والاتصالات

ويرى محامون أن تضارب المرجعيات وانتقائية الأهداف تعوق عمل الجهات المختصة بمكافحة الفساد في بلد يحتل المركز 47 من 180 دولة على سلم مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. قرار الحمود استند إلى عدّة مبررات من بينها «أن المتهم حصل على براءة ذمة من

واقعة توقيف المتّوّل المغترب قاسم ارشيد، بشبهة فساد قبل أن يمثل أمام المحكمة تعيد إلى الواجهة جدلية تداخل المرجعيات المفترض أن تعالج ملفات الفساد وسوء الائتمان بين هيئات حكومية، أمنية وقضائية».

ففي ثاني قضية خلال شهرين، يصدر مدعي عام هيئة مكافحة الفساد أديب الخوالدة، أمراً بتوقيف صاحب قناة «سفن ستار» القضائية ورئيس مجلس إدارة «المستشفى الاستشاري» في مركز تأهيل الجودة على خلفية اتهامه بجناية استثمار الوظيفة والاختلاس والتزوير. سبق هذه القضية توقيف رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، في الجودة لبضع ساعات، قبل أن تتدخل مرجعيات عليا لإغلاق هذا الملف، وسط انتقادات بحدوث تعسف في استخدام سلطة مكافحة الفساد.

في سيناريو مشابه لحالة الريماوي، تدهورت حالة ارشيد الصحية و«أسعف» الرجل البالغ من العمر 68 عاماً إلى مستشفى البشير. رئيس هيئة مكافحة الفساد، عبد الشكيبا، أوضح لـ«السجل» أن «القضايا السابقة منظورة أمام القضاء» مشيراً إلى «أن قضية الريماوي تمت إعادتها إلى الهيئة من أجل استكمال البيانات».

الشكيبا أكد على أن الهيئة «تثق بالقضاء الأردني وهو صاحب القول الفصل في القضايا التي تحال إليه من الهيئة». توقيف ارشيد هذا الأسبوع ارتكز إلى أحكام المادة 278/4 من قانون الشركات المتمثل بالإدلاء بـ«معلومات غير صحيحة للهيئة العامة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية على

توقعات إيجابية لمرود الثروة المعدنية هيتان تجددان نقاشاً سياسياً قديماً

الوطنية «موارد» بتعديل قانونها، بحيث يسمح لها بممارسة وظائف وسلطات صلاحيات الحكم المحلي ودائرة الأراضي والمساحة.

الرفض جاء لكون «موارد» مجرد شركة ائتلافية استثمارية أوكلت الدولة لها مهمة تطوير إدارة استثمارات العبدلي ومساحات محدودة من أراضي الزرقاء. من جهته اعتبر مسؤول في وزارة تطوير القطاع العام فضل عدم ذكر اسمه «أن مهام الوزارة تقتصر على تنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمة الحكومية وضبط إيقاع المديرية والمؤسسات داخل الحكومة، ووقف التضارب بين صلاحياتها».

المصدر بين أن الوزارة «تقدم مقترحاتها إلى الحكومة من أجل العمل على تنفيذ برامج إصلاحية قد تصل في بعض الأحيان، إلى إلغاء مؤسسات واستحداث أخرى».

وتشكل فكرة الهيئات مادة خصبة للتيارات السياسية في البلاد، من أجل حصد الشعبية بدعوى الحفاظ على مكتسبات الدولة، رغم حالة الترهل التي تعيشها في الوقت الذي تطلب فيه الجهات الرسمية تقديم بديل أكثر جدوى وفاعلية لهذه المؤسسات.

ولا يعتبر ما يجري هو إعادة هيكلة، مدلاً على حديثة هذا القول «ما يجري هو شطب مؤسسات وتفريغ غيرها».

فكرة الهيئات أو «المؤسسات الموزانية للحكومة» كما يسميها وجدت معارضة من كتاب صحفيين وقادة رأي عام كان من بينهم الكاتب فهد الخيطان الذي وصف أصحاب هذه المشاريع بأنهم «ما عادوا يطبقون الدولة» مبيناً أن «فكرة الهيئات والمؤسسات المستقلة هي محاولة من المسؤولين عنها لتحويلها إلى كيانات مستقلة بقوانين، والأنظمة تساهم في فك ارتباطها بمؤسسات الدولة ومرجعيتها».

ويسوق الخيطان «العقبة الخاصة» كمثال على ما يعتبره «تغولاً» على حساب الدولة. الانتقادات النيابية ساهمت في تشكيل رأي في مجلس النواب «رافض لفكرة هذه الهيئات» على ما يشرح الخبير البرلماني حسين أبو رمان، الذي أشار إلى أن «المجلس الحالي لن يمرر أيًا من هذه المشاريع إلا في حال كانت تحمل مصلحة وطنية عليا وبعد مداورات تكون في أغلب الأحيان عاصفة». في السياق ذاته، رفضت الحكومة مطلع تموز الماضي طلب من مؤسسة استثمار الموارد

الأول هو الصناعات التعدينية الاستخراجية وتشمل: الفوسفات، والبوتاس، والبرومين، والمغنيسيا، والملح، وكربونات الكالسيوم، والتف البركاني، والزيولايت المعالج، والسيلكا المعالجة، والترافرتين، ومنتجات المقالع والمناجم وطنية، وأملاح البحر الميت.

القسم الثاني يضم الصناعات التعدينية التحويلية وتشمل: الأسمدة الكيماوية، والأحماض الكيماوية، وفلوريد الألمنيوم، والجير الحي والمطفأ، والطوب الرملي الجيري، والإسمنت، والإسمنت الأبيض، والصوف الصخري، والبلاط الصيني والأدوات الصحية، ومواد التجميل المصنعة من طينة البحر الميت. في السياق ذاته قدمت الاستراتيجية الوطنية للمياه التي أعدتها اللجنة الملكية للمياه حتى العام 2022، توصية بإلغاء كل من سلطتي المياه وسلطة وادي الأردن، والاستعاضة عنهما بهيئات جديدة تعنى بالري والشرب، ومنح صلاحيات أوسع لمجلس المياه الذي سيتولى إلى جانب وزارة المياه الإشراف على هذه الهيئات. فيما يرى وزير ونائب سابق فضل عدم الكشف عن اسمه أن «المفوضيات والهيئات المستقلة، تتحول إلى جزر معزولة على طول البلاد».

المحتوية على اليورانيوم «من النوع الهش ما يسهل عمليات طحنها وتكسيرها». أهم منتجات قطاع التعدين الأردني هي: الإسمنت، والفوسفات، والبوتاس، والأسمدة الكيماوية.



تشير التقديرات الأولية إلى أن المملكة تملك نحو مئة ألف طن من خامات اليورانيوم

خلال العام 2006 ساهمت إيرادات هذه المنتجات بما نسبته 7.7 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، في حين كانت نسبة مساهمة البوتاس والفوسفات والأسمدة مجتمعة 16.3 في المئة في الصادرات الوطنية. يتكون قطاع التعدين في الأردن من قسمين:

تعكف الحكومة على إصدار قانون جديد ينظم قطاع التعدين والمصادر الطبيعية في البلاد، من خلال إلغاء سلطة المصادر الطبيعية وهيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وإنشاء هيئتين جديتين: «هيئة تنظيم المعادن والبترول» و«هيئة الطاقة النووية».

مشروع القانون الجديد الذي حصلت «السجل» على نسخة منه، بعد أن أدخلت وزارة الداخلية تعديلات عليه، بهدف رفعة وتقديمه لمجلس النواب يهدف إلى تنظيم قطاع الطاقة الذي يشهد إقبالا استثماريا كبيرا، بحسب مصدر مسؤول في سلطة المصادر الطبيعية طلب عدم ذكر اسمه.

المصدر بين أن المصادر الطبيعية، وعلى رأسها اليورانيوم والأحجار الكريمة والصخر الزيتي والمياه المعدنية، شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية تقديم عشرات المستثمرين لطليات استثمار في هذه الحقول، التي تعد ثروة حقيقية في البلاد.

تشير التقديرات الأولية إلى أن المملكة تملك نحو مئة ألف طن من خامات اليورانيوم، التي تمتاز بسهولة التعدين لوجودها على أعماق ضحلة تصل إلى حوالي 1.3 متر. كما أن الصخور

حكومة الذهبى أمام تحدي الملفات الكبرى

تتمة المنشور على الأولى

في شرح الفرق بين الخصخصة والنظام الخاص، الذي سيطبق على المستشفى الحكومي. سوف تزداد الأمور سوءاً إذا عممت هذه الخطوة غير الشعبية على مستشفيات حكومية أخرى، ما زال الفقراء يجدون فيها ملاذاً من ارتفاع أسعار المستشفيات الخاصة، والتي يبدو أن مستشفى الأمير حمزة يسير على خطاها من حيث الأسعار.

وتنتظر ملفات التعليم المدرسي والعالي، وملف الإصلاح السياسي، حلولاً مبتكرة. وما زالت سياسة الاسترضاء العابرة للحكومات، تشكل عبئاً ليس على الحكومات وحدها، بل على المجتمع الذي يتطلع للانعتاق من أسر هذه الآفة التي شكلت نقطة سوداء في ثياب الحكومات السابقة، وما زالت كذلك بالنسبة للحكومة الحالية.

الملفات المذكورة محورية وصعبة بكل تأكيد، ويلزم بعضها توافق وطني واسع، لذلك فإنها تحتاج إلى مدى زمني طويل نسبياً للإنضاج، وإلى أخذ حقها من الحوار الوطني العام، ما يتطلب تشكيل لجان لها تقوم بإعداد السيناريوهات المناسبة دون تأخير.

بالإضافة من الثقة الشعبية وثقة قادة الرأي العالية بها، فإن الحكومة معنية بالإسهام في إعادة تعريف دور الدولة في الحياة العامة، فالدولة مطالبة بتسيير دور

تفيد تجارب العالم المتقدم أنه في البلاد التي تكون فيها الصحافة حرة، والبرلمان فعالاً، والأحزاب نشطة، يقل الفساد وتقل معه مختلف مظاهر الهدر وسوء الإدارة، ما يجعل الحكومة مدعوة لأن تبدأ بالاستثمار من أجل المستقبل، وأمامها عدد من الملفات المهمة المعقدة التي تترحل من حكومة إلى أخرى، وقد آن الأوان للتعامل معها في المدى المباشر، فالزيد من التأخير يعني عواقب مضاعفة.

هنالك ملف النقل العام، الذي لم يتقدم خطوة واحدة على طريق التطبيق، على رغم أنه على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمواطن، من حيث مساهمته في حل مشكلة المرور ومشاكل أخرى، على رأسها مشكلة الطاقة التي تخضع للأسعار العالمية للنفط، ما يعني أنها لن تبقى على ما هي عليه اليوم بعدما أصبحت في متناول يد المواطن. هنالك ملف المياه الذي ما زال قائماً ولم تجد له حكومة الذهبى حلاً رغم المحاولات التي بذلتها خلال الشهور الماضية. أما الملف الأكثر خطورة، فهو ملف الصحة إذ تشير تجربة مستشفى الأمير حمزة على سبيل المثال إلى أنه لن يأتي بمزيد من الشعبية إلى الحكومة، إن هي مضت في خصصته، ومع التأكيدات التي يطلقها مسؤولون بأن ما يجري ليس خصخصة، ومع تسابقهم

ريادي لضمان كرامة عيش المواطنين وتمتعهم بحقوقهم وحررياتهم، وسيادة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بينهم، وتوجيه الإنفاق العام لسد الفجوات في الخدمات الأساسية، فتحسين الخدمات ليس ترفاً، بل هو من أبرز حقوق المواطنين على الدولة.

التاريخ السياسي للأردن سيكتب في حينه، ولا يدخل هذا التاريخ إلا المسؤولين الكبار الذين يسهمون في نقل بلادهم من حالة إلى حالة أرقى أساسها المواطن، وتجنب الكوارث العابرة للحدود.

إلى ذلك كله، فإن تكليف الحكومات تفويض لها بالولاية الدستورية العامة، فهي أم المؤسسات، لا هيئة لإدارة الأزمات.

الذهبي بات يحظى بوضع مثالي كي يحكم، وهو يتمتع بدعم قوي من الملك عبد الله الثاني وبالولاية الدستورية كاملة، فمنذ بداية عهد، فتح هذا الملف للنقاش العام، وتشكل تيار واسع سياسي ونيابي مناهض لوجود حكومات ظل، تترك الخطط الحكومية. والذهبي الآن، بوجود تناغم عميق مع رأس المخابرات العامة، وناصر اللوزي البعيد عن أجواء الأجنحة الخاصة في رئاسة الديوان الملكي، يمتلك كل الفرص لتوحيد مرجعية القرارات الحكومية، ووضع خطط بعيدة المدى لترجمة البرنامج الحكومي دون هدر للوقت والموارد.

وبما أن الرئيس أمام استحقاق تعديل وزاري مقبل، فإن الذهبى الذي خبر وزراء

ليست ميداناً للتوظيف العام، فوظيفتها الأساسية تهيئة كل مواطن كي يكون قادراً على إيجاد فرصة عمل، سواء في الوطن أو الإقليم أو العالم.

التاريخ السياسي للأردن سيكتب في حينه، ولا يدخل هذا التاريخ إلا المسؤولين الكبار الذين يسهمون في نقل بلادهم من حالة إلى حالة أرقى أساسها المواطن، وتجنب الكوارث العابرة للحدود.

إلى ذلك كله، فإن تكليف الحكومات تفويض لها بالولاية الدستورية العامة، فهي أم المؤسسات، لا هيئة لإدارة الأزمات.

الذهبي بات يحظى بوضع مثالي كي يحكم، وهو يتمتع بدعم قوي من الملك عبد الله الثاني وبالولاية الدستورية كاملة، فمنذ بداية عهد، فتح هذا الملف للنقاش العام، وتشكل تيار واسع سياسي ونيابي مناهض لوجود حكومات ظل، تترك الخطط الحكومية. والذهبي الآن، بوجود تناغم عميق مع رأس المخابرات العامة، وناصر اللوزي البعيد عن أجواء الأجنحة الخاصة في رئاسة الديوان الملكي، يمتلك كل الفرص لتوحيد مرجعية القرارات الحكومية، ووضع خطط بعيدة المدى لترجمة البرنامج الحكومي دون هدر للوقت والموارد.

وبما أن الرئيس أمام استحقاق تعديل وزاري مقبل، فإن الذهبى الذي خبر وزراء

واحتياجات العمل الحكومي، مدعو للتدقيق في إجراء تعديل لا يكون هدفاً بحد ذاته، بل فرصة لإدخال وزراء يتمتعون بالكفاءة والصدقية، كل في مجال اختصاصه، كي يكونوا عوناً للرئيس على حمل أعباء الوزارة في منعطف محفوف بالتحديات والمخاطر.



الذهبي بات يحظى بوضع مثالي كي يحكم، وهو يتمتع بدعم قوي من الملك عبد الله الثاني

يستطيع الذهبى ترسيخ منهجية الأداء الحكومي، وتعزيز المؤسسة في مفاصل العمل الوزاري بإعادة الاعتبار للأجندة الوطنية، وتحديث ما يلزم تحديثه لتصبح الأجندة مرشداً حقيقياً لعمل الدولة، على صعيدي المنهج والخطط ذات البعد الإستراتيجي. ومن اللافت أنه قلما يؤتى على ذكر هذه الوثيقة البالغة الأهمية.



نمدّ جسور الأمان

لك ولعائلتك..

المؤسسة العامة
للضمان الإجتماعي
ضمان... مستقبلك

www.ssc.gov.jo

☎ 0800 22 025

من نتائج الاستطلاع الأخير لمركز الدراسات

الاستراتيجية - الجامعة الأردنية حول أداء الحكومة

اتجاهات مستجوبي العينة الوطنية لأهم مشكلة داخلية تواجه البلاد وعلى الحكومة البدء بمعالجتها	
النسبة	المشكلة
41	ارتفاع الأسعار
20	البطالة
14	الفساد
8	الوضع الاقتصادي بصفة عامة
3	المياه
3	الفساد المالي والإداري
2	تدني الرواتب
2	مكاتب البورصة العالمية
2	خدمات التعليم والصحة
2	الديموقراطية والإصلاح السياسي
1	قضايا اجتماعية
1	مواجهة الإقليمية وتعزيز الوحدة الوطنية
1	عدم الاستقرار في المنطقة
1	أخرى
3	لا يوجد / لا أعرف
100	المجموع

هل لمست انخفاضاً في أسعار السلع والخدمات التالية:

رأي	وطنية	السلعة / الخدمة
33	68	تعريفه المواصلات
56	63	المواد الغذائية الأساسية (سكر، أرز)
81	61	مواد البناء
34	41	الدواجن والبيض
45	38	الحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان
40	38	الطحين ومنتجاته
36	36	الخضار والفواكه
7	26	اللحوم الحمراء
23	25	الأسمت
27	24	كهربائيات المنازل (غسالات، ثلاجات)
23	20	الملابس
7	15	الكهرباء

12 شهراً من العسل

الإعلام تخطى عن دوره الرقابي
وكال المديح لحكومة الذهبية

السّجل - خاص

بالقول «حراك الرئيس لا يروق لفئات سياسية معينة، اعتادت على المناكفة والمحاشرة لأنها لم تعرف حكومات استراتيجية طويلة الأمد، وتمارس هوياتها التاريخية في الإعاقة، ولعلنا بدأنا نلمس الأمر في مجلس النواب». رغم ثناء سكجها والخيطان على أداء رئيس الحكومة، فإنهما أشارا لبعض الخلل في الفريق الوزاري، متمهين في ذلك مع نواب تحدثوا عن ذلك في نقاشهم للموازنة. هذا الحديث عبّر عنه الخيطان بالقول «أعتقد أن السنة الأولى من عمر الحكومة كشفت مواطن الضعف في الفريق الوزاري، سواء من وجهة نظر الرأي العام أو رئيس الوزراء»، مبيّنا أن التعديل أو إعادة التشكيل المقبلة يستلزم نجاحها «تحقيق أمرين أساسيين، الأول: اختيار شخصيات وطنية ذات صدقية تتمتع بالنزاهة والكفاءة لدخول الحكومة، والثاني: إعطاء التعديل مضمونا سياسيا يتجاوز لعبة تبديل الكراسي التقليدية، بحيث يتزامن التعديل مع بيان حكومي شامل عن تصورات الحكومة لتحديات السنة المقبلة، والخطط اللازمة لمواجهتها على الأوسع كافة».

سكجها يرى أن هناك هبوطا في شعبية بعض الحقائق مثل الخارجية، وهو ما يدعو للطلب من الذهبية تسلم وزارة الخارجية بنفسه. بينما يرى الخيطان أن هناك ملفات ما زالت معلقة، ومنها الإصلاح السياسي والفساد والترحل والواسطة والمحسوبية، ما يدعو للقول إن الحكومة مطالبة بتقديم رؤية واضحة لما تعتزم فعله في أكثر من قطاع، ليس على جبهة الاقتصاد والخدمات فقط، وإنما في مجال الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد والترحل الإداري، لتوفير الزخم المطلوب للاستمرار فترة أطول وتبرير التعديل الوزاري أيضا.

هذا الحديث مخالف لقول صحفي فضل عدم ذكر اسمه، اعتبر أن الأصل في الحكومة أن تعمل على تنفيذ برنامجها، وليس على ردة الفعل، مشيرا إلى أن برنامج عمل الحكومة ما زال على حاله، وباتت الحكومة تعمل لمعالجة القضايا الناشئة، وليس حلها قبل وقوعها. يلتقي النائب خالد البكار مع هذا الطرح، ويعتقد أن الحكومة فشلت في معالجة قضايا عدة أبرزها: ملف البورصات وأزمة المحرقات، كما أنها لم تجد الحلول الناجعة للمديونية، ولمشكّلي الفقر والبطالة، وتحسين أرقام النمو الاقتصادي.

عموما، فإن الحكومة وإن اختلفت أسباب وقناعات الكتاب والصحفيين والنواب حولها بين تبرير وآخر، فإنها استطاعت أن تنأى بنفسها عن الأقدام لأدائها، وتخرج إلى خانة الدعوة لها بطول البقاء، وعندما يطول عمر الحكومة وتنتهي مدة التفكير والتأمل، وتدخل مرحلة تطبيق البرامج على الأرض، مثل نظام النقل العام والطاقة وشبكة الأمان الاجتماعي ومعالجة الفقر والبطالة، فإن من الواجب التأمل إن كانت أفلحت في تنفيذ ما جاء في كتاب تكليفها أم لا، ومدى تماهيا مع الخطابات التي رفعتها عندما تقدمت بطلب الثقة من مجلس النواب.

مهنية لما ينشر في اليوميات أو في الإعلام الرسمي (الإذاعة والتلفزيون وبترا) يفيد بذلك.

يرى سويدان أن النقد الموضوعي لكثير من الجوانب المتعلقة بعمل الحكومة غاب عن مقالات وتقارير صحفية عدة، وحضر بدلا منه «التلهيل لأي خطوة تقوم بها الحكومة حتى ولو كانت بسيطة».

ويستحضر كيف تعامل الإعلام الرسمي والخاص مع الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار من خلال مساندة الحكومة، والتسويق للارتفاعات التي طرأت من خلال تقارير محلية حول هذا الجانب احتلت مساحات كبرى في بعض اليوميات.

يخلص مدير المندوبين للقول إن الإعلام بالمجمل لم يمارس دوره في النقد والمتابعة والاستقصاء، باستثناء مقالات وتقارير صحفية تكاد لا تذكر، هي بمثابة قطرة في بحر الثناء على الرئيس وحكومته، مبيّنا أن الإعلام مقروء ومسموعا ومرئيا وإلكترونيا، ذهب إلى «تمجيد» ما تقوم به الحكومة.

وقد رفض سويدان الخوض في الحديث عن رابطة القربى بين الرئيس ومدير المخابرات، وأثرها على حضور الحكومة في الإعلام، سواء الرسمي أو الخاص.

الكاتب الصحفي باسم سكجها، يرى القضية من زاوية أخرى، فهو يعتقد أن أداء الرئيس وحركته الإيجابية الدائبة، وتناوله للملفات الصعبة سياسيا وإداريا، تثير الإعجاب وتستأهل الدعم والمساندة، فلأول مرة منذ سنوات نتابع رئيس حكومة يعمل بنفسه على فتح الملف، ومتابعته، وفي آخر الأمر الوصول إلى نتيجة نهائية.

يستحضر سكجها ما قام به الذهبية خلال الفترة المنصرمة بالقول «من الشام إلى الدوحة إلى الخرطوم، ومن مجلس النواب إلى البحر الميت، إلى العقبة، إلى حضور في جولات الملك الداخلية وتلبية المطالب الشعبية على الفور، كل ذلك نعتبره مع الآخرين مثيرا للإعجاب».

يوضح سكجها دوافع إعجابه بالذهبي

أثار هذا الانخفاض بشكل مباشر وسريع، كما ساهم الانفتاح على دول عربية مثل قطر وسورية في تهدئة أوساط المعارضة، التي طالما انتقدت سياسة القطيعة مع تلك الدول.

القبول الهائل للحكومة
والثناء المتواصل،لم يحل بين كتاب
وتأشيرهم إلى جوانب

خلل حكومية هنا أو

هناك، غير أن هذا بقي

نقطة في بحر مديح

الحكومة والثناء على

انجازاتها

رغم هذا وذاك، فإن الحكومة، خلال عامها الأول، عاشت «سنة عسل» إعلامية لم «ينغص» عليها خلالها غير نقد بعض وزرائها، ونقد أدائهم، إضافة لظهور أزمات «غير محسوبة»، مثل أزمة التعامل في البورصة العالمية، والتي كلفت مواطنين خسارة مدخراتهم، فضلا عن أزمة «محطات المحرقات» وامتناعها عن العمل وتلبية احتياجات المواطنين.

مدير المندوبين في جريدة «الغد» محمد سويدان، يخالف ما ذهب إليه سابقوه، ويرى أن هناك تدخلات وصفها بـ«غير المرئية» من قبل الحكومة في الإعلام، موضعا أن مطالعة

خلل حكومية هنا أو هناك، غير أن هذا بقي نقطة في بحر مديح الحكومة والثناء على انجازاتها.

بيد أن الرضى عن رئيس الحكومة في الإعلام لم يوازه رضى عن أداء وزراء في حكومته، فقد ظهرت كتابات هنا وهناك، ينتقد أصحابها أداء وزير معين، وأخرى تثني على أداء آخر. ولعل وزراء الصحة والخارجية والزراعة والأوقاف، كانوا من أبرز الوزراء الذين تعرضوا لنقد متفاوت لأدائهم من قبل الإعلام، وهو ما انعكس على مناقشات النواب لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2009.

النواب، كما الصحافة، كالموا المديح للرئيس، وتعرضوا لوزراء بعينهم لدرجة دعوته -أي الرئيس- لتغييرهم في التعديل المرتقب على حكومته.

يرفض المعلق محمد أبو رمان القول إن «رضا الإعلام» على الرئيس نادر الذهبية، مرتبط مباشرة لقربته بمدير المخابرات محمد الذهبي، مشيرا إلى أن صراع القوى في المرحلة السابقة، وما نتج عنه من اصطفايات، ووجود رئيس غير محسوب على هذه المجموعة أو تلك، أدى لحالة من الرضا العام على أداء حكومته، ومكنه من العمل بتنفيذ برنامجه بشكل أكثر راحة وشفافية.

هذا الرأي يعبر عنه فهد الخيطان، الذي يرى أن حكومة الذهبية «تعيش حاليا حالة من الرضا الشعبي على أداء الرئيس وقدرته على التعامل مع التحديات، واستجابته السريعة في مواجهة القضايا اليومية».

يدفع الخيطان بأن شخصية الذهبية التنفيذية، وديناميته في إدارة أعمال الحكومة، وعوامل داخلية وخارجية عديدة، ساهمت مجتمعة في تعزيز حضوره العام، من أبرزها حالة التناغم بين مراكز صناعة القرار، بعد التغييرات الأخيرة في الديوان الملكي، ودعم تلك المراكز للحكومة كي تمارس سلطاتها دون تدخل أو منافسة، وبخاصة في الشأن الاقتصادي المحلي. وعلى المستوى الخارجي انخفاض أسعار المحرقات وتلمس المواطن

بخلاف حكومات سابقة، حظيت حكومة نادر الذهبية بثناء غير محدود من قبل كتاب وصحفيين، وتوسع معلقون في تعداد مناقب الرئيس ومزاياه، والحيثيات التي ترشحه لإقامة طويلة في مقر رئاسة الوزراء بالدوار الرابع.

الحكومة الحالية سجلت حضورا بهيا في الإعلام، وحظيت بمديح شمل خصال الرئيس وديناميته ومزاياه التشاركية، حيث تسابق على ذلك كتاب، عرف عنهم نقد الحكومات السابقة، ولكنهم أهدقوا الثناء على حكومة الذهبية وأشادوا بخصال رئيسها.

أشاد كتاب بشفافية الحكومة، ممثلة برئيسها، وصدقيتها في تخفيض أسعار المحرقات سبع مرات متتالية وصلت في مجملها إلى 50 في المئة، وسعيها لتخفيض أسعار مواد تموينية وغذائية، إضافة لمصداقية الرئيس ووقوفه في المنطقة الرمادية بين التيار الإصلاح والمحافظة، وسيرته الإيجابية في المواقع كافة التي خدم بها، ما جعله يحظى برضا شعبي وفق مدير تحرير صحيفة العرب اليوم، فهد الخيطان.

لا يحبذ كتاب وصحفيون القول إن قرابة الإخوة التي تربط بين رئيس الحكومة ومدير المخابرات العامة، محمد الذهبي، هي التي تدفعهم لهذا الموقف من الحكومة ورئيسها، مستحضرين وسطية الرجل، وقدرته في اختراق الهوامش المغلقة، والانتقال من ملعب إصدار القرارات في المكاتب إلى تلمس مشاكل المواطن في محافظته والعمل على حلها.

القبول الهائل للحكومة والثناء المتواصل، لم يحل بين كتاب وتأشيرهم إلى جوانب



بين الإحجام عن العمل وتدني الأجور

تراجع طفيف لمعدل البطالة
ومراوحة في نسب الفقر

أرقام النمو، البطالة والغلاء

يوسف منصور

تظهر الأرقام الرسمية أن معدل النمو قد ارتفع وانخفض معه معدل البطالة كما تظهر أيضا أن معدلات الغلاء ارتفعت عن السابق. بغض النظر عن دقة أو صحة الأرقام، وبما أن الأرقام صدرت من المصدر ذاته، فإن ما يهمنا هو اتجاه هذه الأرقام صعودا أم هبوطا، ونوعية مدخلاتها؛ السؤال الهام الذي يطرح نفسه هو لماذا لم تنخفض معدلات الغلاء؟

فالأرقام تبين أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في الربع الثاني من 2008 كانت 6.7 في المئة مقارنة مع الربع ذاته من 2007. كيف تحققت هذه النسبة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي؟ الواضح أن أعلى نسبة نمو كانت في صافي الضرائب على المنتجات، حيث نمت ضريبة المبيعات على المستوردات والسلع والخدمات المحلية والقطاع التجاري بمعدل 27 في المئة وبذلك يُنسب 2.1 في المئة من إجمالي معدل النمو المتحقق لصافي الضرائب، أي أن ثلث النمو كان نتيجة لارتفاع الضرائب وليس النشاط الاقتصادي في القطاعات المنتجة.

أيضا، تشير الأرقام إلى تراجع نسبة البطالة من 13.1 في المئة إلى 12 في المئة، وهو معدل بطالة جديد محمود نسبيا في ظل معدلات البطالة المرتفعة والمزمنة التي عانى منها الاقتصاد الأردني منذ أكثر من عقد والتي لم تنزح عن 14 في المئة إلا مؤخرا. لا شك في أن انخفاض أسعار الطاقة وارتفاع سعر صرف الدولار ومعه الدينار ساعدا في تحرير القطاعات المنتجة من بعض النفقات وتمكينها من زيادة معدلات التوظيف. كما أنه من الممكن أن الصناعة وغيرها من القطاعات المنتجة اتجهت نحو إحلال رأس المال بالعمالة وذلك لرخص الأخير نسبيا.

أيضا ساعد القطاع الإنتاجي في التوظيف استمرار ارتفاع الأسعار، حيث نتحدث عن معدل تضخم يصل إلى 15.5 في المئة في الشهور التسعة الأولى من العام (وهو أمر توقعناه هنا في هذا العامود سابقا)، وعلى الرغم من توجه الأسعار عالميا إلى الهبوط، فلقد شهدت الشهور الأخيرة إصرارا من القطاعين العام والخاص على ارتفاع الأسعار. القطاع الخاص لم يكن ديناميكيا كفاية في التعامل مع أسعار الطاقة وسياسة التسعير التي يتبعها غامضة وغير واضحة بالإضافة إلى أنها لم ينتج عنها محاكاة للسوق العالمية للطاقة بل هبوطا في الأسعار أقل بكثير مما تم في العالم حيث أصبحت الأسعار أقل من 80 دولارا للبرميل بينما يدفع المواطن أكثر من ذلك بكثير. أما لزوجة أسعار السلع والخدمات المقدمة من القطاع الخاص، فهي تدل على تشوهات هامة قائمة في سوق الإنتاج الأردني تنتج في غالبيتها عن الممارسات الاحتكارية والتحالفات غير المشروعة بين المنتجين (حسب قانون المنافسة) والتي تضعف بدورها مرونة هبوط الأسعار.

المراقب للأسعار في الأردن يجد أن هناك مرونة وسرعة في الارتفاع ولزوجة (تباطؤ) في الهبوط، فلا حرج لدى القطاع الخاص من رفع الأسعار مع بواذر أي أزمة تهدد قنوات العرض، والتحجج لاحقا وحين تنتهي الأزمة وتنحسر إرهاقاتها بأن ما اشتراه كان بالأسعار المرتفعة حين حدوث الأزمة. لماذا لم ينتظر لثلاثة أشهر بعد الأزمة ليرفع الأسعار وانتظر لثلاثة أشهر ليخفّضها؟ إن هذه الممارسة معروفة ومدروسة في الغرب وتدخل في باب التحقيق الحكومي، لأنها لا بد وأن تكون نتيجة استغلال لوضع مهيمن في السوق أو تحالف غير مشروع بين المنتجين أو المستوردين وتدخل أيضا في باب المحرمات في قوانين حماية المستهلك وتسمى Con-Sumer Gouging وهي ممارسة غير مشروعة في الدول المتقدمة، وتؤدي إلى الكثير من الغرامات في هذه البلدان مما يهدد ممارستها بالإفلاس.

ورغم أن الحكومة تستطيع أن تفعل ما نشاء في ممارساتها التسعيرية، وتستطيع أيضا أن لا تخفض سعر النفط ومشتقاته إلى النصف تماشيا مع الأسعار العالمية، غير أن غالبية المنتجين في الأردن ومن خلال هذه الممارسات إنما يؤذون الوطن وأنفسهم، ويدعون المواطن للتوجه بعيدا عن المنتجات الوطنية إلى منتجات مستوردة أرخص، وتمتدع بمستويات مماثلة أو أفضل جودة.

لا بد من دعم قدرات الأجهزة الرقابية وبخاصة مديرية المنافسة بوزارة الصناعة بل وتحويلها إلى أهم هيئة تنظيمية مستقلة في الأردن، كما أوصت الأجنة الوطنية لتقوم بملحقة وتغريم هذه الممارسات الضارة بالجميع، أيضا لا غنى للأردن عن قانون حماية المستهلك، القانون الأهم باعتقاد الكثير من مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد الموضوع لفرض ضرائب جديدة على المواطن.

محمد علاونة

المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة، بقيت على حالها دون حراك في حكومة نادر الذهبي على مدى عام من تشكيلها، مع ثبات في مؤشرات الأولى، وتراجع طفيف في مؤشرات الثانية.

الحكومة تعهدت فور تكليف الذهبي بتشكيلها، برصد 500 مليون دينار في مشروع الموازنة العامة للدولة لشبكة الأمان الاجتماعي، (ارتفعت بعد ذلك إلى أكثر من 800 مليون دينار)، لغايات زيادة الرواتب والتعويض النقدي وتحسين ظروف المعيشة لذوي الدخل المتدنية والفقراء، إلا أن معدلات الفقر بقيت على حالها.

موجة الغلاء العالمية والتي كانت بدايتها في كانون الثاني/يناير 2008، ورافقتها ارتفاع في أسعار السلع في الأردن، بشكل ملحوظ، بسبب الزيادة في أسعار النفط، طالوت شريحة كبرى ممن يعيشون فوق مستوى الفقر بقليل، وهو ما أكدته البنك الدولي في تقريره الأخير الذي أكد أن من يعيش فوق خط الفقر مباشرة معرض في صورة خاصة للأثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، فضلا عن أثر تغير المناخ.

وبما يتعلق بالبطالة، حاولت حكومة الذهبي إيلاء مسألة التدريب والتأهيل وتوظيف مخرجات التعليم في اتجاه التخصصات المطلوبة أهمية خاصة، من خلال دعم الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب لدفع المتعطلين إلى الانخراط في سوق العمل بعد تأهيلهم وتدريبهم وتسليحهم بالمهارات المهنية المطلوبة، وبخاصة في قطاع الإنشاءات، الذي يعد من أكثر القطاعات المولدة

لفرص العمل.

بيد أن الحكومة لم تستطع أن توقف قطار البطالة الذي بقي يحوم حول 13 في المئة، خلال الأعوام 2006 و 2007 و 2008، مع تراجع بنسبة 2 في المئة للربع الثالث للعام 2008، وبقي عدد العاملين الأردنيين في قطاع الإنشاءات هذا 66 ألف مواطن من أصل 153 ألف شخص يعملون به.

وتنوي الشركة التي تأسست في تموز / يوليو 2008 تدريب 30 ألف مستخدم للعمل في قطاع الإنشاءات خلال الأربع سنوات المقبلة، مع إلزام وزارة العمل بتحويل 13 مركز تدريب مهني إلى مراكز تدريب متخصصة لمهن الإنشاءات فقط، وربطها إدارياً وفنياً بالشركة الوطنية للتشغيل والتدريب.

أعداد المتعطلين عن العمل في ازدياد رغم كل الجهود المبذولة من قبل حكومة الذهبي، في الوقت الذي تختلف فيه وجهات النظر حول الأسباب والحلول.

يرى خبراء بأن فرص العمل شحيحة، وأن هنالك تناقضا ما بين مخرجات التعليم والفرص المتاحة، إضافة إلى عدم الإقبال على الوظائف المهنية، مع وجود فجوة بين المسؤولين في الوزارات والعاملين في الميدان، وهو ما ذهب إليه الخبير الاقتصادي تيسير الصمدي الذي اعتبر أن مسألتي الفقر والبطالة شكلتا تحديا كبيرا لحكومة الذهبي، لذا فإن معالجتهم مرهونة بوجود برامج طويلة المدى خاضعة للمراجعة ومعرفة مواطني القوى والضعف فيهما.

ولم يستثن الصمدي القطاع الخاص والجامعات من مسؤولية بقاء معدلات البطالة فوق المعدلات الطبيعية، معتبرا أنها شريكة مع الحكومة، وأن عليها مسؤولية نشر الوعي وتوفير المعلومات للطلبة حول التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

وقال إن بناء مشاريع مستدامة تدفع باتجاه الاعتماد على الذات بالنسبة للفئات المستهدفة،

وهو أمر غفلت عنه الحكومة، في ظل وجود صراع على الصلاحيات بين المؤسسات المعنية بتلك الملفات.

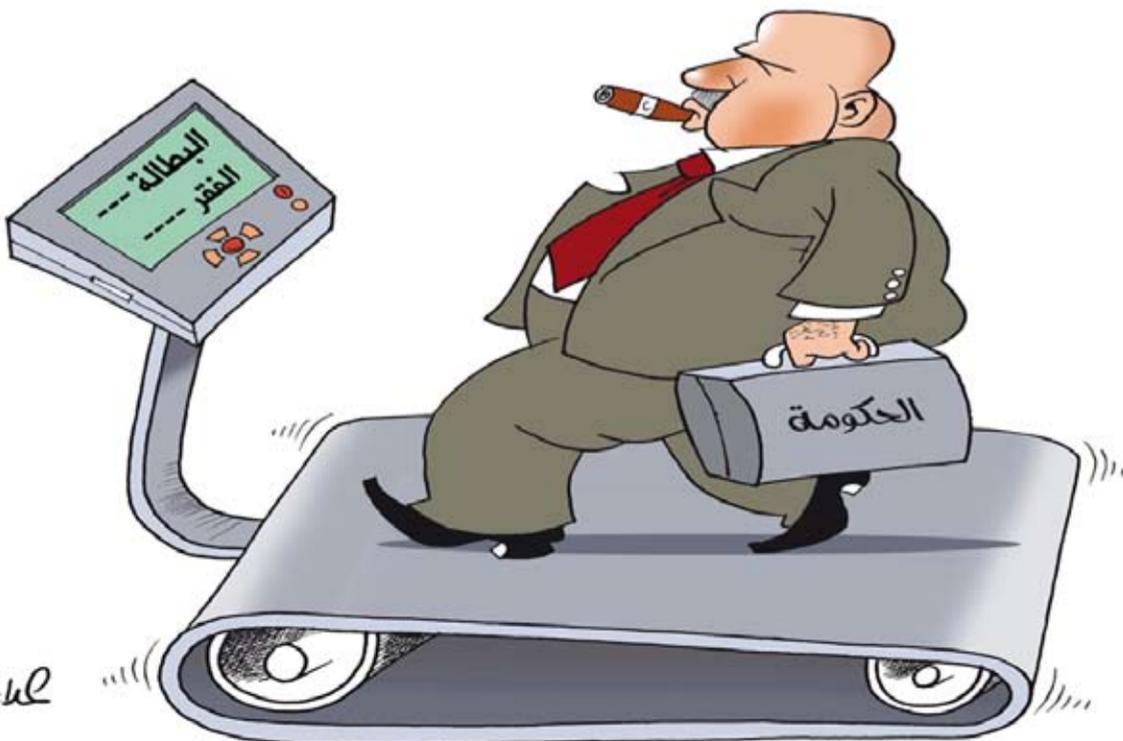
أما زيادة الرواتب والأجور التي قامت بها الحكومة، فاعتبر أنها تخدم فئات محددة وتعالج جزئيا مشكلة تدني القوة الشرائية لشريحة من العاملين.

برامج التدريب التي عملت الحكومة على دعمها تلعب دورا مهما في المساهمة بخلق فرص عمل، بحسب الصمدي، لكن ذلك يحتاج تعاون أكبر مع القطاع الخاص، وبخاصة فيما يتعلق بالبرامج ذاتها ومطابقتها للمهن المطلوبة، مع وجود أهمية لمدى جدية المستفيدين وعدم اعتبار تلك البرامج مجرد محطلات أهدافها الاستفادة المؤقتة من العوائد المالية.

وقد لفت رئيس نقابة الألبسة والمحيكات محمود حجاوي إلى أن الحكومة واجهت غياب الوعي بمسألة العمل بشكل عام، ما زاد من شريحة الراغبين بالوظائف الحكومية والإبتعاد عن المهن. وفي رده على ما إذا كانت الأجور في قطاع المحيكات مازالت دون المستوى المطلوب، أجاب أن قوانين العمل التي نفذتها الحكومة واضحة، مع وجود حد أدنى للأجور بمستوى 150 دينارا وهو يناسب كثيرا من المتعطلين.

وأكد الحجاوي أن النقابة طلبت أخيرا من وزارة العمل توفير عمالة يفتقر إليها قطاع المحيكات، حيث إن هنالك أكثر من 30 ألف فرصة عمل متوافرة حاليا في القطاع يقابلها 30 ألفا من العاملين، وبين هؤلاء 5 آلاف فقط من الأردنيين مقابل 25 ألفا من العمالة الوافدة.

وتعتبر البطالة من العوائق المهمة في مسيرة الاقتصاد، كون المجتمع الأردني مجتمعا فنيا، إذ إن أكثر من ثلث عدد السكان هم دون 15 سنة، بينما تشكل نسبة من تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاما نحو 63 في المئة، ينقسمون إلى 40 في المئة نشيطين اقتصاديا و 60 في المئة غير نشيطين.



سعر النفط يحدد تسعير المواصلات

السجل - خاص

شهد قطاع النقل حالة من الإرباك في عهد حكومة نادر الذهبي، وذلك نتيجة التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط عالمياً، ما جعلها، أي حكومة الذهبي، تخرج بحلول مؤقتة الطابع سرعان ما كانت تتراجع عنها، فكانت تخفض الأسعار تارة وترفعها تارة أخرى في محاولة عبثية لمجاراة تذبذب الأسعار.

هذه التذبذبات جعلت الحكومة تسارع إلى إعداد مسودة لتحديث استراتيجية النقل للأعوام 2009-2011، تختلف عن سابقتها بحيث تعتمد على العرض والطلب، وتتضمن معياراً محدداً لقياس الأداء.

في البداية، دفع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية حكومة الذهبي لاعتماد سياسة جديدة عامة لقطاع النقل تتضمن إعادة النظر في أسعار النقل سنوياً، وذلك بناء على معادلة تحتسب كلف التشغيل جميعها من المحروقات التي تشكل نحو 35 في المئة من الكلف، إلى جانب الكلف التشغيلية الأخرى، مثل قيمة المركبة أو الحافلة وعدد الكيلومترات، وأجور السائقين وغيرها، وعلى أساس هذه العناصر جميعاً يتم تحديد الأجر.

الخطة التنفيذية للحكومة في تطوير قطاع النقل، والتي ستبدأ مع حلول العام 2009، تتضمن تطوير النقل بمختلف أشكاله ووسائله، وجذب فرص استثمارية في القطاع، وبخاصة السككي، حيث سيشرع في تنفيذ مشاريع سكك حديد خفيفة بين المدن الرئيسية، يكون جزءاً من مشاريع إنجاز الربط السككي مع الدول المحيطة، سورية والعراق، ما من شأنه، في حال تنفيذه، ربط اقتصاد الأردن مع اقتصادات الدول العربية.

وعلى المستوى المحلي، فإن مشروع القطار الخفيف (المترو) الذي يفترض أن يربط مدينتي عمان والزرقاء، وهما الأكثر ازدحاماً، إذ يقطنهما نحو 60 في المئة من مجمل سكان المملكة، يعتبر أبرز الحلول التي ستسهم، بشكل فعال، في حل مشاكل النقل في العاصمة، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن الوزارة، والتي تعد الأمانة دراسات لتنفيذها بشراكة القطاع الخاص بكلفة 813 مليون دينار تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي والخيارات التقنية والتمويلية.

وأعلنت الوزارة أن شهر كانون الثاني/يناير المقبل سيكون موعداً لتقديم 7 جهات استشارية عالمية عروضها المالية والفنية لمشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية تمهيداً لاختيار الأفضل منها.

كما أعلنت الحكومة أنها ستبدأ مطلع العام 2009، سلسلة محادثات مع السعودية وسورية والعراق لإعداد اتفاقيات تتعلق بمسارات خطوط الربط السككي فيما بينها، إضافة إلى مناقشة كفاءة التشغيل وكلفة المشروع.

ومشروع السكك الحديدية يأتي ضمن مخطط الربط السككي لـ 13 دولة عربية ينفذ على مدى 10 أو 15 عاماً، ولكن هذه المدة غير ملزمة لأي من الدول.

وتقدر كلفة البنية التحتية للربط نحو 2,7 مليار دينار وتصل إلى 4,5 بليون دينار إذا تم احتساب البنية الفوقية «عربات وقاطرات» بطول 1086 كيلومتراً داخل الأردن بحيث تكون سرعة نقل البضائع على السكة 120 كيلومتراً في الساعة و160 كيلومتراً في الساعة لنقل الركاب.

وكان مجلس الوزراء الذي اطلع على نتائج الدراسة المتعلقة بالمشروع قرر تشكيل لجنة توجيهية وزارية برئاسة وزير النقل ومتابعة الخطوات اللاحقة لتنفيذ المشروع، والسير في إجراءات استملاك وتخصيص الأراضي اللازمة له ورصد قيمة الاستملاكات في موازنة وزارة النقل للأعوام 2009-2010.

و ضمن مشاريع التطوير ذات الأولوية التي تنوي حكومة الذهبي تنفيذها مع بداية 2009 مشروع تطوير مطار الملكة علياء الدولي وبناء مطارات متخصصة للشحن الجوي في الأغوار ومنطقة المفرق التنموية الاقتصادية إلى جانب مشروع نقل و تطوير ميناء العقبة.

حكومة الذهبي والفساد: قضايا جديدة وأخرى موروثية

السجل - خاص

إلا أن أبو غيدا لم يقر بوجود مخالفة قانونية أمام لجنة التحقيق النيابية التي تم تشكيلها لهذه الغاية، مؤكداً أنه لم يرتكب مخالفة في موضوع العطاء، حيث أن العطاء قد أحيل من جانب شركة أميركية مكلفة بالتطوير، وليس من جانب منطقة العقبة الخاصة التي يرأسها أبو غيدا. وأبلغ رئيس اللجنة النائب منير صوبر الصحفيين أن اللجنة إذا أرادت إنها بحاجة إلى الاستماع إلى أبو غيدا مرة أخرى ستقوم بذلك، رافضاً تحديد سقف زمني لإصدار القرار النهائي حول القضية. ولم يستبعد إمكانية الاستفادة من قانونيين من خارج مجلس النواب في عملية التحقيق.

وإن لم تكن القضية تصنف في خانة الفساد، فإن قرار الحكومة بإلغاء العطاء لقي صدى طيباً في الأوساط السياسية والاقتصادية، لأنه يدخل حتماً في خانة تضارب المصالح، حيث إن تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي للعام 2008 أكد أن قدرة الحكومة الحالية على التصدي للفساد أفضل مما كان عليه الأمر في السابق.

وبحسب مؤشرات المنظمة الدولية في مكافحة الفساد حازت الحكومة على نسبة 1.5 نقطة من 10 نقاط متجاوزة ست دول، بحسب تقريرها الذي صدر خلال العام الأول للحكومة، مقارنة بالفترة السابقة، فقد أظهر الاستطلاع السنوي الذي تجريه المنظمة، ويشمل 180 دولة، تقدم الأردن للمرتبة 47 بدلاً من 53 لعام 2007.

لكن المعيار الذي تعتمده المنظمة في تقييمها للدول كان نقطة خلاف، فيما إذا كانت النتيجة أو المؤشر الذي يقيس يعتمد معطيات معينة أو يتجاهل أخرى.

فمثلاً الأردن سجل واحدة من النتائج المتدنية في المؤشر العام 2007 بإحرازه 4.7 نقطة والمرتبة الدولية رقم 53، ما أثار ردود فعل سلبية على تلك النتيجة، مع وجود إجراءات اتبعتها الأردن مثل تأسيس هيئة مكافحة الفساد كان يجب أن تظهر تقدماً في مجال مكافحة الفساد لا تراجعاً فيه.

نائب: ملف الفساد ما زال في حاجة إلى جهود إضافية لحله

بينما الأردن سجل تقدماً للعام 2008 لمعطيات سلبية وقعت في العام 2007 مثل مقياس حرية الرأي والتعبير الذي سجل تراجعاً للعام 2007.

المعلومات الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد في الأردن، تبين أن الهيئة نظرت في 465 قضية فساد خلال الشهور العشرة الماضية، وهي الفترة التي أعقبت تولي الحكومة مهامها بشهر.

وأحالت الهيئة بعض هذه القضايا إلى دائرة المدعي العام، وتم حفظ البعض الآخر، وتتابع وتحقق في ما تبقى منها. وقد نظرت دائرة الادعاء العام في الهيئة نحو 91 قضية، أحالت منها للجهات القضائية والجهات الأخرى نحو 82 قضية، فيما يجري التحقيق في القضايا المتبقية.

وتنوعت قضايا الفساد المضبوطة، فقد شملت القائمة جرائم استثمار الوظيفة والاختلاس والرشوة وسرقة المال العام، والإهمال بواجبات الوظيفة، وإساءة استعمال السلطة والاحتيال واستخدام أختام مقلدة وقضايا شركات بورصة وغيرها من قضايا الفساد.

شركة استثمارية بريطانية يملكها عراقي كردي الأصل وقعها مع وزير السياحة في حكومة معروف البخيت، نحو 1200 دونم من أراضي البحر الميت لإقامة مشروع سياحي، وقطعة أرض أخرى في منطقة شفا بدران لبناء مشروع إسكاني.

لم يكن قد مضى سوى بضعة شهور على تشكيل حكومة الذهبي حين ثارت قضية بيع أراضي الدولة والمنشآت الرسمية، ومنها: المدينة الطبية، والقيادة العسكرية، والمدينة الرياضية.

وأمام سيل عارم من التقلبات التي اختلط فيها ما هو صحيح بما هو مختلق، وغياب واضح عن ما يجري على أرض الواقع اكتفت الحكومة في البداية بدعوة أربعة من الصحفيين في أحد المطاعم الفاخرة للحديث في الموضوع، إلى أن تم تشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء لإدارة تلك العملية الاستثمارية، في محاولة لوضع الأمور في نصابها، وهو ما وضع حداً للقضية بمجملاً.

إلى ذلك، تمكنت الحكومة من معالجة جزء مما عرف بقضية «المتاجرة بالبورصات الأجنبية»، وهو الاسم الذي أطلق على عملية المتاجرة بالأسهم في البورصات الأجنبية من قبل شركات تأسست خصيصاً لهذه الغاية.

وجاءت معالجة القضية جزئياً متأخرة، كون المؤشرات الأولية بوجود أزمة سداد لدى أصحاب المكاتب كان واضحاً قبل أعوام، ومع غياب إطار قانوني يحكم العملية، مع وجود قضايا مشابهة سابقة تم معالجتها دون أطر قانونية.

وتفجرت القضية بعد وقوع أعداد كبيرة من صغار المستثمرين ضحايا لهذه الشركات التي هرب بعض أصحابها فيما قبض على بعضهم الآخر، وأغلقت بعض الشركات أبوابها وبدأ بعضها الآخر في تصويب أوضاعه لتتواءم مع القانون الجديد الذي أصدرته الحكومة لتنظيم عمل هذه الشركات التي كانت تعمل من دون أي تنظيم.

وفي هذا الملف أيضاً، يمكن إدراج عطاء لتطوير مدينة العقبة الصناعية الذي أحيل على مكتب هندسي تعود ملكيته إلى زوجة رئيس سلطة إقليم العقبة حسني ابوغيدا.

حين جاءت حكومة نادر الذهبي قبل عام، صادفت أمامها قضايا فساد مرحلة من الحكومة السابقة، لكن تلك لم تكن قضايا الفساد الوحيدة التي كشف عنها النقيب في عهد الحكومة الحالية، فهناك قضايا كشف عنها النقيب، وأخرى لم تكشف بعد، بحسب ما قاله نائب قريب من التيار اليساري طلب عدم ذكر اسمه لـ«السجل»، والذي أكد أن «ملف الفساد ما زال في حاجة إلى جهود إضافية لحله».



هيئة مكافحة الفساد نظرت في 465 قضية خلال الشهور العشرة الماضية

ولا يعتقد النائب أن الحكومة وضعت مكافحة الفساد كأولوية، أو أنها قررت العمل على مواجهته خلال أداؤها في العام الأول، لكنه في الوقت ذاته أكد أن ذلك لا يعني بأن الحكومة مارست هذا الفساد.

الحكومة أغلقت ملف الكازينو الذي ورثته عن حكومة معروف البخيت، التي كانت قد منحت ترخيص إقامة كازينو في منطقة البحر الميت لأحد المستثمرين، ولكنها التزمت الصمت فيما يتعلق بوجود غرامات تدفعها الحكومة للمستثمر في حال لم تلتزم الحكومة بتنفيذ شروط الصفقة.

وفي إطار حل هذه القضية جاءت خطوة منح



كلفة الوظيفة في الأردن أعلى منها في البرازيل

السجل-خاص

تتباين الآراء حول مقدار الاستثمار الذي ينبغي توفيره من أجل فرصة عمل واحدة في الأردن للمساهمة في تقليص نسب الفقر والبطالة للخروج من المأزق الاقتصادي والانطلاق نحو التنمية الشاملة.

في الوقت الذي يعلن فيه مسؤولون حكوميون عن رقم يصل إلى 40 ألف دينار، أو حتى 58 ألف دينار، الذي أعلنه رئيس الوزراء السابق معروف البخيت، يجد كثيرون أن تلك الأرقام كبيرة، وأن في الإمكان خلق فرصة عمل بأقل من 10 آلاف دينار.

مسؤول حكومي يقول: «الهدف الأساسي، أولا هو توفير الاستثمارات والمحافظة على النمو الاقتصادي، لكونها عملية مترابطة».

ويقدر المسؤول المطل على ملف الاستثمار كلفة خلق وظيفة بنحو 40 ألف دينار، ويقول: «يوجد تنافس محموم على جذب الاستثمارات من أجل توليد الوظائف، لكن الهدف الأساسي هو التحرك بشكل سريع لرفع القيمة المضافة من المشاريع التي يتم استقطابها».

ويشدد المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه، على أن توفير فرص العمل يحتاج إلى نظرة شمولية ينبغي توفيرها ابتداء من الجامعات لتسهيل عملية التوظيف، ولا سيما من خلال جعل مخرجات العملية التعليمية متوائمة مع متطلبات سوق العمل.

أما مدير عام صندوق التنمية والتشغيل علي الغزاوي، فيرى أن الفرص الموسمية، والتي غالباً ما تكون ضمن الاقتصاديات المنزلية ذات كلفة استثمارية (إقراضية) أقل من الفرصة التشغيلية والتي يقدرها بنحو 5 آلاف دينار.

يقول: «بعض المشاريع تتطلب تفرغاً، وهذه بالعادة تحتاج إلى 5 آلاف دينار، كمن يفتح سوبرماركت في قرية أو دراي كلين بقيمة 10 آلاف دينار ويتناوب صاحب العمل وموظف لديه على العمل فيه».

ويلفت الغزاوي إلى أمر في غاية الأهمية بقوله إن الإقراض الذي يقدمه الصندوق للراغبين في إنشاء مشاريع غالباً ما يصحبه مساهمة من قبل المقترضين، لذلك يرى أن أقرب النماذج لاحتساب كلفة فرصة العمل تكون بالمشاريع الريادية.

ويعرف المشروع الريادي بأنه المشروع الذي يثبت جدواه اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وتكون أفكاره جديدة وغير تقليدية، وبالمعدل توفر أربع فرص عمل فأكثر.

ويوضح الغزاوي بالقول «على سبيل المثال يوجد 29 مشروعاً ريادياً وصل حجم الاستثمار فيها 2,8 مليون دينار، وكانت كلفة التمويل من الصندوق 870 ألف دينار ووفرت 295 فرصة عمل، بمعنى أن كل 9049 دينار، وفرت فرصة عمل واحدة».



توفير فرص العمل يحتاج إلى نظرة شمولية ينبغي توفيرها ابتداء من الجامعات لتسهيل عملية التوظيف

ويؤكد الغزاوي على أهمية المشاريع الصغيرة في مكافحة البطالة، مؤكداً بأن كافة تجارب الدول المتقدمة التي تتوافر فيها شركات متعددة الجنسيات كانت نواة من مشاريع صغيرة.

فانتشار مفهوم المشاريع الصغيرة والإقبال عليه من الأمور الصحية في الاقتصاد الوطني.

يشار إلى أن 95 في المئة من المنشآت في الاقتصاد الأردني هي صغيرة أو متوسطة الحجم تشغل 60 في المئة القوى العاملة في المملكة، و تنتج 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

بأش صندوق التنمية خدماته الإقراضية كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة متناهية الصغر (الميكروية)، للمساهمة في محاربة الفقر والبطالة من خلال نشر ثقافة العمل الحر والاعتماد على الذات لتعزيز مفهوم التشغيل الذاتي.

يذكر أن صندوق التنمية مؤل منذ العام 1991 وحتى منتصف الشهر الحالي بتمويل تراكمي من خلال نشاطه الإقراضي وغير المباشر ما يزيد على 106,9 مليون دينار لتمويل ما مجموعه 35,5 ألف مشروع ووفرت 45,2 مشروع بين فرصة عمل دائمة وموسمية، بحسب نشرات الصندوق.

إلى ذلك يعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور مازن مرجي، بأن هنالك مؤشرين يمكن على أساسهما احتساب كلفة إيجاد فرصة العمل، ويقول: «أرقام مؤسسة تشجيع الاستثمار ومعدلات إقراض صندوق التنمية والتشغيل».

ويخلص إلى أن مرجي وجد كلفة توفير فرصة عمل، بحسب أرقام تشجيع الاستثمار تصل إلى 40 ألف دولار وصندوق التنمية بمقدار 2500 دولار.

ويذهب مرجي أبعد من ذلك حينما يشكك بأرقام البطالة مخالفاً بذلك ما تؤكدته إحصاءات الحكومة التي تدلل على انخفاض معدلات البطالة في البلاد إلى 13,2 في المئة بدلاً من 15 في المئة، ويقول: «هذه الأرقام غير صحيحة والأوضاع الاقتصادية ومستويات معيشة المواطنين لا تعكس ذلك والغرض منها على ما يبدو بث الروح الإيجابية».

الفرق في تقديرات المسؤولين لكلفة خلق وظيفة في الأردن يفتح الباب للتساؤل أيهما أنسب وأكثر فعالية في معالجة الحلل الجوهري في آليات تخفيض نسب البطالة، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات معمقة للحالتين لمعرفة أي منهما يحتاج الأردن.

كلفة وظيفة في البرازيل

تقدر تكلفة خلق وظيفة في البرازيل بنحو 15 ألف دولار. وينتهج الاقتصاد البرازيلي نظام اقتصاد السوق حيث أنه اقتصاد حر و يعتمد على التصدير. ويصل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى نحو 1 ترليون دولار أميركي، ليضع البرازيل في مرتبة تاسع أكبر اقتصاد في العالم، و في المرتبة الأولى في أميركا اللاتينية مع متوسط ناتج محلي للفرد يزيد على 6000 دولار في 2007.

في جنوب إفريقيا

تتجاوز تقديرات خبراء الاستثمار لتكلفة الوظيفة في هذه الدولة ما قيمته 10 آلاف دولار. وتمثل جنوب إفريقيا واحدة من أكثر الأسواق الناشئة تطوراً على مستوى العالم، حيث أنها تجمع بين توافر بنية تحتية عالية التطور تضاهي مثيلاتها في دول العالم المتقدم، مع اقتصاد ضخم لسوق ناشئة واعدة، ما أوجد بيئة مواتية للمشروعات والاستثمارات.

تعتبر جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب في العالم إذ إن 20 في المئة من إجمالي إنتاج العالم من الذهب يأتي من جنوب أفريقيا.

موجة غلاء عالمية تورث تضخماً محلياً

محمد علاونة

شهد العام الأول من حكومة نادر الذهبي ارتفاع مؤشر التضخم إلى أعلى مستوياته، وكان ذلك في قسم كبير منه تأثراً بموجة الغلاء التي اجتاحت معظم دول العالم والتي كانت ذروتها في مايو/أيار الماضي.

الغلاء الذي اجتاحت العالم وما عرف بـ «أزمة الغذاء العالمية» التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2008، وتبعها ارتفاع حاد في أسعار النفط، دفع حكومة الذهبي إلى زيادة الرواتب بحيث يكون مجموع الزيادات نحو 100 دينار للموظف الذي يقل راتبه عن 350 ديناراً و75 ديناراً للذي يزيد راتبه عن 350 دينار.

وقدرت أيضاً منح المتقاعدين الخاصين لأنظمة التقاعد المدنية والعسكرية علاوة على رواتبهم الشهرية بواقع 50 ديناراً للمتقاعد الذي يقل راتبه عن 350 ديناراً و 45 ديناراً لمن يزيد راتبه عن 350 دينار.

بيد أن تلك الزيادات امتصتها الانعكاس

ومع بدء الربع الثالث من العام الحالي، وهو الشهر قبل الأخير من عام الحكومة الأول، استجابت الحكومة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط عالمياً لتخفض أسعار المشتقات النفطية أكثر من مرة، لكن مسألة أسعار السلع ببيت متذبذبة، وسط شكاوى من قبل المواطنين ودعاوي حكومية للتجار بالعمل على إعادة الأسعار إلى مستويات مقبولة.

يذكر أن بيانات الأسعار يتم جمعها من قبل دائرة الإحصاءات العامة في صورة شهرية من خلال عينة تشمل 3786 محلاً تجارياً موزعة على المحافظات كافة، تجمع منها أسعار 822 سلعة، كما تجمع أسعار الخضار والفواكه واللحوم والدواجن والذهب أربع مرات في الشهر بواقع مرة كل أسبوع، في حين تجمع أسعار السلع الأخرى مرة واحدة في الشهر. وتقوم دائرة الإحصاءات العامة باستخدام أوزان للسلع المختلفة استناداً إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2002.

ومن المتوقع أن تشهد معدلات التضخم التراكمية في الأشهر المقبلة تراجعاً كون معدل التضخم لشهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي قد تراجع بما نسبته 2 في المئة عما كان عليه في شهر أيلول/سبتمبر.

السلع من الضرائب والرسوم في أشهر شباط/فبراير ونيسان/أيار وتموز/يوليو، ما قلل من وطأة ضغوط التضخم. وأكد أن الحكومة عملت على إزالة العديد من المعيقات فيما يتعلق بالاستيراد لتسهيل عمليات انسياب السلع، لكنه حذر من المرحلة المقبلة التي يراها أكثر صعوبة نتيجة وجود شبه ركود في الوقت الحالي وتوقعات بحدوث انكماش في الوقت القريب، خصوصاً مع بدء البنوك في اتخاذ إجراءات بمنح تسهيلات، وأخرى في تعاملاتها المصرفية تتمثل بحالة تشدد زادت من شح السيولة في السوق.

وعلى رغم أن معدلات التضخم في الأردن كانت أقل بكثير من دول أخرى مثل دول الخليج التي تجاوزت النسبة في عدد منها 22 في المائة، فإن الأثر في الأردن كان أكثر وضوحاً نتيجة انخفاض معدلات الدخل وغياب المصادر الطبيعية من طاقة وغاز.

الحكومة إبان تكليفها أكدت في خطابها أنها ستتخذ إجراءات فورية لمعالجة الاختلال الحاصل في السوق والزيادة في أسعار بعض المواد الأساسية، لكنها واجهت في بداية شهرها الأولى صعوبة في التكيف مع ما يحدث عالمياً من انفلاتات في أسعار السلع والوقود.

«النقل» بنسبة 24.9 في المئة، و«الحبوب ومنتجاتها» بنسبة 33.2 في المئة و«الألبان ومنتجاتها والبيض» بنسبة 33.7 في المئة، و«اللحوم والدواجن» بنسبة 14.6 في المئة، في حين شهدت أسعار مجموعة «الاتصالات» انخفاضاً في أسعارها بنسبة 0.9 في المئة.

بيد أن نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق أكد أن جهوداً مشتركة ما بين القطاع الخاص والحكومة بذلت للحد من انعكاسات الأسعار عالمياً، لكنه أقر بأن الأمر كان خارجاً عن السيطرة بالنسبة للحكومة من جهة والتجار من جهة أخرى نتيجة الانفلات العالمي للأسعار.

الزيادة الحاصلة في أسعار السلع مردها الأساسي الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع عالمياً، والذي نتج عن عوامل متعددة أبرزها قلة الإنتاج مقابل زيادة الاستهلاك، واتجاه دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا إلى تحويل المنتجات الزراعية بدلاً للطاقة كوقود حيوي، إضافة إلى الزيادة الحادة في أسعار النفط والتي انعكست على كلف الإنتاج والنقل.

ولفت الحاج توفيق إلى أن الحكومة استطاعت وبالتعاون مع التجار وقف ارتفاع عدد من السلع من خلال إعفاء مجموعات من

السريع من ارتفاع الأسعار عالمياً على أسواق السلع والغذاء المحلية، وسط شكاوى من المستهلكين بأن العديد من التجار اعتبروها فرصة لتحقيق مزيد من الأرباح في إطار قانوني تنتهجه الحكومة وتدافع عنه من خلال إتباع سياسة السوق المفتوح، واستحقاقاً لاتفاقيات دولية موقعة مع منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

التجار دافعوا عن ارتفاع الأسعار بالقول إنه تضخم مستورد " Imported inflation"، لكن المستهلكين يؤكدون شكواهم بالتأكيد أن التجار لم يقوموا بخفض أسعار السلع محلياً مع تراجعها عالمياً، في الوقت الحالي، وتحديد أسعار النفط التي هوت لمستويات أقل من 50 دولاراً للبرميل.

على الرغم من التراجع الطفيف الذي شهده مؤشر التضخم في الأردن خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، والذي يبين مستويات أسعار الخدمات والسلع، فإنه، وبعد تكليف الحكومة بشهر واحد، اتخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك اتجاهها صعودياً حاداً لتبلغ معدلات التضخم التراكمية

من أبرز السلع التي ساهمت في ارتفاع الضخم كل من مجموعات «الوقود والإنارة» التي ارتفعت بنسبة 57.0 في المئة، و

أردني

سياسة الاسترضاء: آفة قديمة لم تنج منها حكومة الذهبي

نهاد الجريبي

«درجة» من التأييد والنفوذ في المجلس. ويلمح الرنتاوي إلى أنه بالرغم من «نجاحات» حققها حكومة الذهبي، فإنها لم تستطع أن تنأى بنفسها عن سياسة الاسترضاء هذه. لكن هل كانت حكومة الذهبي «مضطرة» لاستمالة النواب على هذا النحو. محرر الشؤون المحلية في صحيفة العرب اليوم فهد الخيطان يعتبر أن الحكومة تتمتع بعوامل «قوة» تساعد على تجاوز أي متاعب قد تنشأ مع النواب. ومرة أخرى، فهو يرى أن المجلس الحالي بتركيبته القائمة على أساس الصوت الواحد لا يمكن أن يقف في وجه الحكومة. ويؤكد الخيطان أن حكومة الذهبي كانت «أقل» حكومة تمنح امتيازات، ويدلل على ذلك باحتجاج عدد من النواب على عدم منحهم «وظائف وتعيينات» كما كان معهوداً في حكومات سابقة. ويروي أنه سمع من أمين سابق لأمانة عمان يقول إن رئيس وزراء استعان به لتعيين عشرات الأشخاص إرضاء لنوابهم.

لكن هذا لا يعفي هذه الحكومة من مسؤولية منح الإعفاءات للنواب الجدد، وهو ما «كّرّس» مفهوم التجاوز على القوانين والدستور، بحيث أن هذه الامتيازات سرعان ما شملت الأعيان الذين حصلوا على المنح ذاتها.

استرضاء النواب ظل سمة في الحكومات المتعاقبة التي «تحب أن ينحاز إليها مجلس النواب»، رغم أن هذا المجلس «غير منحاز لمصالح الناس»، على اعتبار أن انتخابهم جاء على أساس الصوت الواحد. ويذكر الحمارنة بالكيفية التي تمكنت بها حكومة الذهبي من تمرير مشروع الموازنة العامة للدولة في مجلس النواب، دونما تمحيص أو مناقشة جدية من جانب النواب، بالرغم من أنها من «أخطر» الموازونات في تاريخ المملكة، نظراً إلى الوضع الاقتصادي العالمي. ويزيد الحمارنة أن مجلس النواب، بتمريره مشروع الموازنة، ارتكب «فضيحة» في تاريخ العمل النيابي في الأردن، إذ اقتضت مداخلات النواب على «شتم الليبرالية الجديدة» من جهة، والمطالبة بخدمات لمناطقهم الانتخابية من جهة أخرى. ولا شك في أن تمرير قوانين حاسمة كهذه بقليل من الجدل هو أقصى ما تسعى إليه الحكومات عندما تحدد علاقتها مع مجلس النواب. عريب الرنتاوي، مدير مركز القدس للدراسات السياسية، يقول: «ثمة فرق بين أن تمر الأمور ببسر وبين أن تمر بصعوبة». وهكذا لم تختلف حكومة الذهبي عن سالفاتها من الحكومات في حرصها على أن تكون لها

القرارات بأنها «رشوة»! ويزيد أن الحكومة إنما تريد أن «تكف عنها شر النواب». ويشرح أن نواباً هددوا بحجب الثقة عن وزير المالية الحالي عندما اعترض على تلقي «هدايا» من نوع منح حق بيع الإعفاء الجمركي. ويستدرك الفانك بأن هؤلاء ربما لن يستطيعوا حجب الثقة، لكنهم بعثوا رسالة مهمة مفادها «نحن قادرون على إلحاق الأذى بمن لا يعطينا». حمزة منصور رئيس كتلة جبهة العمل الإسلامي في المجلس لا يعتبر هذه العطايا رشي، بل نموذجاً آخر لعدم المساواة، وتمييز شريحة من المجتمع على أخرى؛ ويجمع في هذا التمييز بين النواب ومتقاعدين عسكريين ومدنيين، لكنه في الوقت نفسه يعتبر أن الحكومة تسعى للحصول على ثقة عالية من النواب، وأن تبقى هذه الثقة في أعلى مستوياتها. ويرى منصور أن الخلل في هذه المعادلة سيبقى ما بقي قانون الانتخاب الحالي القائم على الصوت الواحد، الذي لا يؤدي إلى انتخابات حقيقية وعادلة وديمقراطية تفرز حكومة منتخبة من الشعب. في الإطّار نفسه، يرى منير الحمارنة، الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، أن

يحقق التفافاً على القوانين. فقد تخصص وظائف بالعثرات لناخبي نائب ما، كما حدث مع موظفي الدرجة الرابعة ممن لا يتطلب تعيينهم توصية من ديوان الخدمة المدنية، أو قد يصل بها الأمر حد منح مبالغ مالية لنواب وصلت قيمتها 100 ألف دينار على شكل شيكات بأسماء ناخبين، كما قال مصدر لـ«السَّجَل». حكومة الذهبي لم تختلف في مسيرتها عن هذا النهج في استمالة واسترضاء النواب. ولا أدل على ذلك من قرار الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي منح الإعفاءات الجمركية للنواب الجدد، ومنح إعفاء بنسبة 50 في المئة للنواب القدامى. وفيما منح المواطنين زيادة لم تتجاوز في حدها الأقصى 50 ديناراً لمواجهة غلاء الأسعار الذي يطحن المواطنين، مُنح النواب زيادة مقدارها 500 دينار. ولم تفوت الحكومة موسم الحج، فمنحت كل نائب 5 تأشيريات للحج في وقت تهب فيه سيدة على أثر إذاعة محلية، بالملك لأن يتدخل للسماح لها بالحج، لأن وزارة الأوقاف ردت طلبها لأداء الفريضة للسنة الخامسة على التوالي، لأنها من مواليد 1948، في حين أن المسموح بالحج توقف عند مواليد 1943. الكاتب فهد الفانك لا يتردد في وصف هذه

بروي شاب عشريني كيف أن نائب من منطقته، شرق المملكة، يستغل المناسبات ليظهر «على الناس» في موكب يبدو «مهيباً»، وبخاصة وأنه يخرج في نفر من أقاربه الذين لا يعوزهم السلاح. ويزيد هذا الشاب، وبفخر لا يقبله عقل، أن أحداً لا «يسترجي» أن يترشح ضد هذا النائب، وكان المدينة صارت مدينته وحصنه المنيع بحكم الأمر الواقع. صورة نائب «زعيم» مثل هذه هي التي ما انفكت الحكومات الأردنية المتعاقبة تحاول تعزيرها؛ فتخلق زعامات من أفراد لا لإنجاز حقوقه أو نضال خاضوه، وإنما لأنهم بشكل أو بآخر «انتخبوا» نواباً للشعب وصار لهم «صوت» يفترض أنه يرد صدق الشارع أو الأمة. للحكومات أساليب مختلفة في تدعيم هذه الزعامات، بما يخدم مصالحها وحدها، وبما

إعفاءات للنواب ومشروع قانون جديد للضرائب

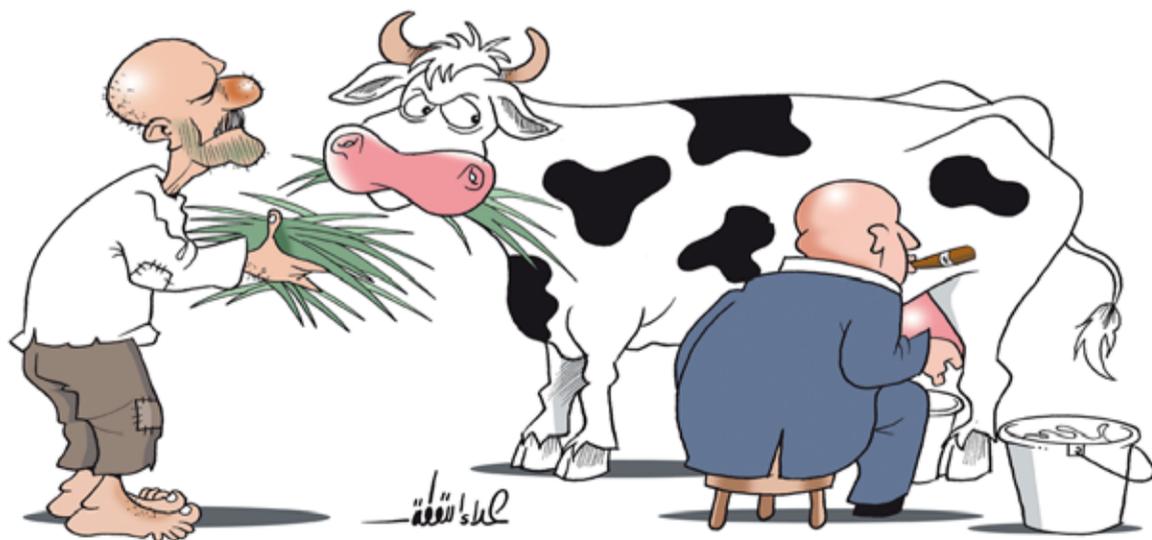
السجل - خاص

الاجتماعية للحكومة تجاه الفقراء وفئة ذوي الدخل المحدود. واعتبر الذهبي أن موضوع الإصلاح الضريبي أصبح ضرورة ملحة، ما يتطلب إعادة النظر في التشريعات الموجودة، وبخاصة أن العديد من هذه التشريعات تم استحداثها في فترة زمنية طويلة جداً، ما قد لا يتواءم مع المتغيرات والمستجدات التي يعيشها الأردن اليوم. إلى ذلك، فإن حكومة الذهبي قررت إعفاء 13 مادة غذائية من الرسوم الجمركية والضرائب في الشهر الثالث من عمرها، في محاولة منها لتخفيف الأعباء المعيشية التي يعيشها المواطن في ظل الارتفاع الحاد للأسعار. وقد شملت تلك السلع: الحليب، والأجبان، والحمص، والعدس، والبن، والشاي، والحنطة، والشعيرية، والذرة الصفراء، والأرز، ودقيق الذرة، وزيت النخيل، والسكر. وفي مقابل إعفاءات السلع قامت الحكومة أيضاً ومن خلال مجلس الوزراء بإقرار إعفاء مُنح بموجب النواب الجدد إعفاء جمركياً كاملاً على سياراتهم، فيما منح النواب القدامى إعفاءً جمركياً نسبته 50 في المئة لحصولهم في أعوام سابقة على إعفاءات جمركية، وبكلفة إجمالية بلغت 3 ملايين دينار.

الخاص التجاري، والصناعي، والزراعي، ورجال الأعمال، والبنوك. وقد أكد الذهبي خلال هذه اللقاءات أن جميع عمليات التطوير والإصلاح المتعلقة بالضريبة لن تغفل البعد الاجتماعي والمسؤولية

وعقدت الحكومة لقاءات عدة تشرح فيها وجهة نظرها حول القانون الجديد، كان أبرزها جلسة حوارية نظمتها وزارة المالية في البحر الميت خلال تموز/يوليو الماضي حول إصلاح النظام الضريبي في الأردن، شارك فيها القطاع

المشروع في مجلس الوزراء ورفعته للبرلمان، على اعتبار أنه يعالج كثيراً من نقاط الاختلال الضريبي، بحسب الحكومة، بينما يلقي معارضة من شريحة كبرى ترى أنه بعيد عن العدالة ويطاول شرائح فقيرة.



شهد قطاع الضرائب في العام الأول لحكومة نادر الذهبي، تطورات استثنائية مع وجود مشروع قانون جديد للضريبة لعام 2008 بشقيه «المبيعات والدخل»، ومع صدور قرارات استثنائية تتعلق بسلسلة من الإعفاءات أثارت جدلاً واسعاً لدى الأوساط السياسية والاقتصادية. مشروع قانون الضريبة الجديد ما زال «يُستأنس به» من قبل القطاع الخاص والأفراد، كون علاقته مباشرة مع قطاعات واسعة مثل: البنوك، والصناعة، والتأمين، والأوراق المالية، فيما قامت الحكومة بإعفاء ثلاث مجموعات من السلع تشمل عشرات البضائع في خطوة تهدف لمواجهة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. وفيما يتعلق بالمشروع الجديد للضريبة، فتحت الحكومة حوارات مع مختلف الجهات بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة قبل إقرار

وكل عام
وأنتم بخير

تتقدم «السَّجَل» بأطيب التهاني والتبريكات من قرأتها الكرام، ومن عموم المواطنين بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك، وبهذه المناسبة تحتجب السَّجَل عن قرأتها يوم الخميس المقبل الحادي عشر من كانون الأول الجاري، على أن تعاود الصدور كالمعتاد يوم الخميس التالي الثامن عشر من الشهر الجاري.

تهنيء بالعيد
وتحتجب

السَّجَل
أسبوعية | سياسية | مستقلة

ملف عابر للحكومات

النقل العام: تقصير حكومة الذهبية يفاقم المشكلة المزمنة

في ظل الأزمة المالية العالمية والأزمة النفطية شبه الدائمة في البلاد، تتجه الأنظار الى قطاع النقل العام باعتباره من القطاعات الحيوية لضبط الإنفاق على الطاقة في البلاد، فضلاً عن الجوانب المتعلقة به: التلوث، الازدحام المروري، استهلاك الطرق، تبيد وقت الجمهور. قطاع النقل لم يلق تفعيلاً يذكر من حكومة الذهبية كما من حكومات متعاقبة، وما زالت مشكلاته ومعها مشكلات الجمهور تتفاقم.

لينا شبيب

من النقل في السيارة الخاصة (راكب/ ميل) بمقدار 95 في المئة بالنسبة لغاز أول أكسيد الكربون و50 في المئة بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين.



بلغ عدد وسائل النقل العام، في الأردن في 2006 نحو 18700 سيارة، أي 2.2٪ من عدد المركبات في المملكة

معظم الأرقام والدراسات في العالم تتنبأ أنه بحلول العام 2020 ستنتقل حوادث الطرق من المرتبة التاسعة إلى المرتبة الثالثة كمسبب للإصابة والمرض، وستكون في المرتبة الثانية في هذا المجال في الدول النامية ونحن منها. علينا ألا نتقبل الادعاء بأن ضحايا الحوادث يمثلون أضراراً جانبية، لنظام نقل أساسه

والاستثمار في قطاع النقل في الأردن محدود، إذ لم يتجاوز 72 مليون دينار في 2007، ما يعكس على نوعية الخدمة. تشير الدراسات إلى أن 65 في المئة من ركاب النقل العام مضطرون لاستخدام خطي نقل عام للوصول لمقاصدهم، وأن 27 في المئة منهم قد يستخدمون ثلاثة خطوط.



للنقل العام مزايا واضحة في تقليل الازدحام والتلوث وزيادة الأمان على الطريق

يستخدم قطاع النقل العام 16 في المئة من استهلاك الوقود في الوطن، وهو ما يعادل 43 في المئة مما يستهلك في قطاع النقل، والذي ينتج 90 في المئة من انبعاثات أول أكسيد الكربون، وهو إحدى الملوثات الرئيسية للبيئة. أما على مستوى الحوادث فإن 50 في المئة من

وسائل النقل العام اشتركت في حوادث في العام 2006، وأنها نتجت عن وفاة (12 في المئة من الوفيات في المملكة).

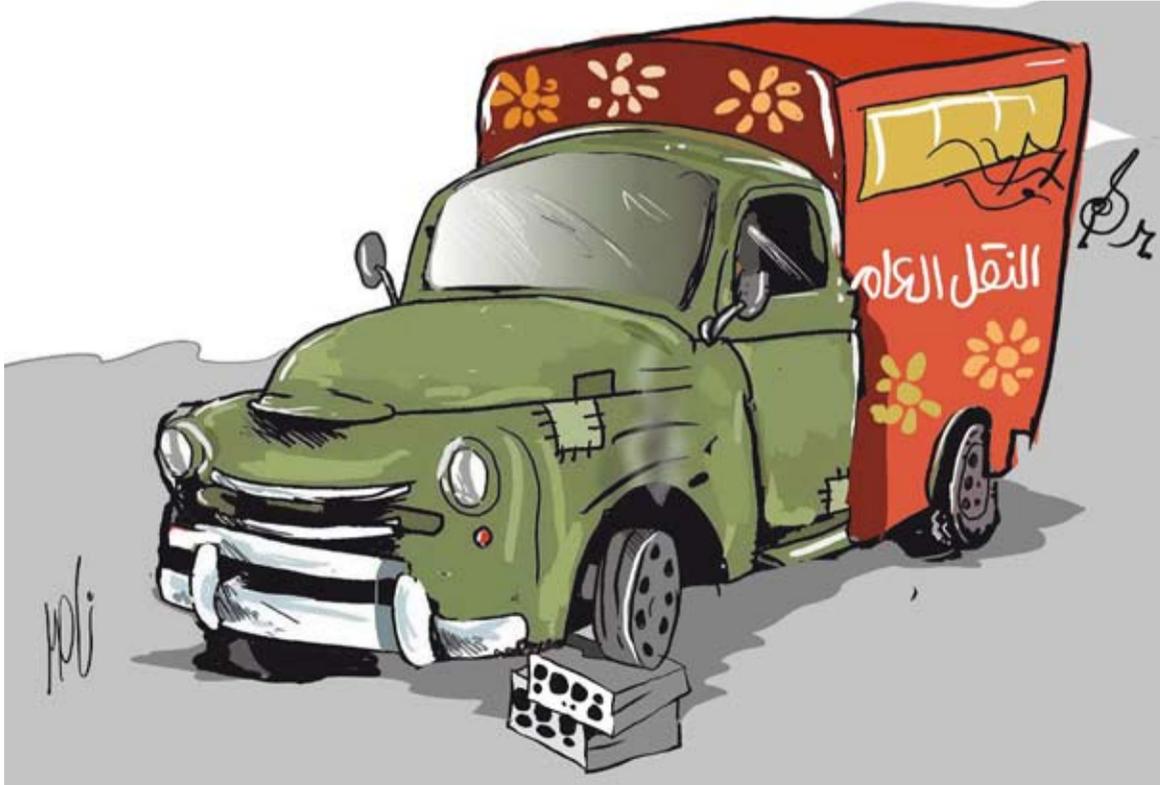
للنقل العام مزايا واضحة في تقليل الازدحام والتلوث وزيادة الأمان على الطريق، إلا أن مدى تطوره في المملكة ظل، في معظم الأحيان، مخيباً للآمال، لأن مستخدمي السيارة الخاصة نادراً ما يدفعون التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع بسبب ذلك الاستخدام، فهناك قرى ومدن مترامية الأطراف ذات كثافة سكانية قليلة، تحتاج إلى شبكات طرق أطول وكذلك رحلات أطول للنقل العام بما يؤدي إلى زيادة تكلفة خدمات النقل العام، ما يؤدي إلى زيادة تهيش الفقراء الذين عادة ما يسكنون في هذه المناطق.

ومع ازدياد أعداد السيارات الخاصة في المملكة عاماً بعد عام، فإن الحلول المرورية التي تنفذها الجهات المسؤولة سواء في العاصمة أو في المدن الأخرى، ستبقى غير فاعلة، وربما تزيد من المشاكل المرورية، لأنها تشجع على مزيد من امتلاك السيارات الخاصة واستخدامها. ربما يتمثل الحل الأنجع في زيادة الاستثمار الحكومي والخاص في قطاع النقل العام، مع تقديم الدعم اللازم له، باعتباره خدمة أساسية ينبغي تقديمها للمواطنين شأنها شأن خدمات البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه، ولأن الاستثمار في النقل العام قد لا يكون مربحاً في أغلب الأوقات، فإن الاستنكاف عن تقديم الدعم من قبل الحكومة لهذا القطاع، يبقيه ضعيفاً وتبقى معه مشاكل الازدحام والتلوث والحوادث في ازدياد ودون حلول جذرية.

من السياسات الممكن اتباعها في هذا المجال: عدم تشجيع استخدام المركبات الخاصة، إما بزيادة الضرائب على استخدامها عموماً، أو جعل استخدامها في مراكز المدن أكثر صعوبة (رفع بدل استخدام المواقف وعدم التوسع في زيادة عددها)، ودعم المبادرات التي تساهم في التشجيع على استخدام النقل العام: توفير خدمة النقل العام للعاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة مجاناً أو بأسعار زهيدة.

إن توفير وسائل النقل العام الفعالة التي تحترم إنسانية المواطن من حيث المظهر والنظافة والتوقيت والأجرة العادلة، تؤدي إلى فوائد كثيرة ومجدية للاقتصاد الوطني وللحياة الاجتماعية، من حيث الحد من تلوث الهواء وزحمة السير، وتقليل كلفة إنشاء الطرق وصيانتها، والحد من كلفة السيارة وتشغيلها وصيانتها، ما يؤدي إلى رفع مستوى السلامة على الطرق والتقليل من عدد الحوادث المرورية وزيادة فاعلية الاستخدام السليم للأراضي لخدمة طبقات المجتمع الوسطى والفقيرة.

* خبيرة في الهندسة وتخطيط المرور مستشارة في مجال السلامة المرورية



برغم أنه ليس أولوية حكومية

الإصلاح السياسي حاجة وطنية ملحة

حسين أبو رمان

بعد عام ونيف على تشكيل حكومة نادر الذهبي في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، فإن تقييم أداؤها وإنجازاتها لا يمكن أن يستقيم دون النظر لما وقع من تطور على ملف الإصلاح السياسي باعتباره أحد أهم الملفات الوطنية. أعطت الحكومة في بداية عهدها انطباعاً إيجابياً، إذ أقدمت على سحب مشروع قانون الجمعيات الخيرية الذي كان قدّم في عهد الحكومة السابقة، وهو مشروع معاد للعمل التطوعي، ووعدت بتقديم مشروع بديل. لكن على امتداد الفترة اللاحقة، اتسم تعامل الحكومة مع ملفات الإصلاح، بحذر مبالغ فيه، فإما معالجة شكلية أو قاصرة للملف المطروح كما حصل مع قوانين الجمعيات والجمعيات العامة ونظام تمويل الأحزاب والإعلام، وإما تجاهل كلي للملف كما في قانون الانتخاب.

القطاع الحزبي والسياسي في المملكة لا يرى في الأداء الحكومي أي نوع من أنواع التنمية السياسية

القطاع الحزبي والسياسي في المملكة "لا يرى في الأداء الحكومي أي نوع من أنواع التنمية السياسية لا من حيث القوانين ولا من حيث الحراك"، هذا ما يراه رئيس المكتب السياسي لحزب الوسط الإسلامي فايز الربيع. ويعتقد الربيع جازماً أن موضوع الإصلاح السياسي مؤجل إلى حين، مفسراً ذلك بعدم وجود أولوية لملف الإصلاح السياسي. كتاب التكليف الملكي والرد عليه هو المرجعية الأولى لتقييم دور الحكومة إزاء الإصلاح السياسي المنشود. كتاب التكليف الملكي أعطى أولوية حاسمة للشأن الاقتصادي والاجتماعي، لكنه أكد في الوقت نفسه الإرادة الملكية على "الاستمرار في برامج الإصلاح السياسي، وتعزيز المشاركة وتنمية الحياة الحزبية"، ووجه الحكومة للاستئثار بـ "وثيقتي الأجنحة الوطنية وكلنا أردن".

الرئيس الذهبي، المكلف آنذاك بتشكيل الحكومة، وعد في رده على كتاب التكليف بعبارات تنطوي على عزم وتصميم لافت بأن الحكومة ستلتزم بالعمل على "تجذير الإصلاح السياسي بعزم لا يلين وهمة لا تكل" عبر الاستمرار في برامج الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية وتنمية الحياة الحزبية. برغم أن الرئيس "لم يبد اهتماماً كبيراً في موضوع الإصلاح السياسي"، بحسب فهم الخيطان الكاتب الصحفي في صحيفة العرب

اليوم، إلا أنه يرى أن حكومته لديها عناصر قوة تؤهلها لاتخاذ "خطوات جذرية في مختلف الملفات الوطنية ومن بينها ملف الإصلاح السياسي"، ويستند الخيطان في تقديره هذا إلى أن الرئيس يتمتع بدعم مراكز القرار في المملكة، وبرصيد شعبي جيد، وهما عنصران "لم يتوفرا بالقوة نفسها لرؤساء وزراء سابقين خلال العقد المنصرم"، يضيف الخيطان الذي يعتقد أن الرهان على حكومة الذهبي "منطقي وموضوعي".

وفي ضوء التوقعات بأن يستمر الذهبي فترة طويلة في الدوار الرابع، فإن من الطبيعي، حسب الخيطان، أن تطالبه القوى والنخب السياسية بعد أن استقرت الأوضاع الاقتصادية "بالتعامل ملف الإصلاح السياسي" دون تأخير. البيان الوزاري من المفترض أن يأتي مفصلاً للالتزامات الواردة في الرد على كتاب التكليف، إلا أن هذا لم يكن، في حقل الإصلاح السياسي، هو حال البيان الذي قدمته حكومة الذهبي، ونالت الثقة على أساسه. فقد جاء البيان بعبارات فضفاضة، أشارت إلى أن الحكومة ستواصل مسيرة الإصلاح، وستضع تشريعات "تعظم الثقافة الديمقراطية، وتكفل حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان"، وتحدث عن "تنمية وتطوير" الأحزاب السياسية، وإصدار نظام تمويل الأحزاب. وحين اقترب البيان من قانون الانتخاب، ابتعد أكثر عن التحديد، وخلا من أي التزام، مكتفياً بتأكيد أنه سيكون جزءاً من "الحوار الإيجابي المسؤول".

على الصعيد العملي، التزمت الحكومة بتقديم مشروع قانون جمعيات بديل، لكن هذا المشروع لم يشكل تطوراً فعلياً على القانون القديم الصادر عام 1966، لا بل إن القديم أقل تشدداً وتدخلًا في شؤون الجمعيات من

الجديد الذي يصدر عملياً استقلالية الجمعيات ويتعامل معها كهيئات ملحقة بدوائر حكومية. فضلاً عن ذلك أخفقت الحكومة في الاستفادة من مشروع أكثر شمولاً واحتراماً للحقوق الدستورية للمواطنين، أعده ائتلاف من منظمات المجتمع المدني بتشجيع من وزارة التنمية السياسية في عهد الحكومة السابقة، لكنه وند في ديوان التشريع.

الإصلاح السياسي هدف مطلوب بحد ذاته وليس لتحسين معادلة المحاصصة أو استبدال جهة متنفذة بأخرى

منظمات المجتمع المدني أعربت عن استيائها من القانون الجديد، وطلبت لقاء الملك عبد الله الثاني لوضعه بصورة تحفظاتها عليه. وفي وقت لاحق التقى الرئيس الذهبي مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وطلب إليهم تحديد أبرز مقترحاتهم لتعديله، واعداء بإجراء تعديلات عليه.

أما فيما يخص قانون الجمعيات العامة، وهو من أكثر القوانين أهمية بالنسبة لأحزاب السياسية، فقد جاءت مبادرة تعديله من الملك عبد الله الثاني في عيد الاستقلال بهدف

"تيسير الاجتماعات العامة"، لكن التعديلات التي اقترحتها الحكومة جاءت شكلية جداً، ولا تيسر شيئاً.

التزمت الحكومة بإصدار نظام تمويل الأحزاب السياسية، لكن بتأخر أشهر طويلة بدون مبرر، وكان من نتيجة ذلك حرمان الأحزاب السياسي من تقاضي الدفعة الأولى من الدعم عن عام 2008 وهي بقيمة 25 ألف دينار. لكن الأكثر أهمية هي أن هذا النظام تجاهل المسألة الأكثر جوهرية وهي وجوب النص على تمويل الحكومة للانتخابات النيابية والبلدية للأحزاب السياسية وتحديد معايير ذلك. ولعل من شأن ذلك أن يعزز ثقة المواطنين بالعمل الحزبي، وتشجيعهم على الانسحاب للأحزاب.

يشكك القيادي الحزبي فايز الربيع بجدية موقف المسؤولين الحكوميين من العمل الحزبي والأحزاب. ويرى في ذلك، سلوكاً استقصائياً متوارثاً عن عقلية الأيام الغابرة. ويعتقد الربيع أن هذا الموقف السلبي من الأحزاب يخلق أفق التنمية السياسية، ويعزز الشخصية في العمل الحزبي مثل مثيلتها في الحكومات.

أما الإعلام الرسمي، فقد سجلاً تراجعاً ملحوظاً في أدائه وفي الإطار الناظم لعمله. عضو سابق في المجلس الأعلى للإعلام طلب عدم ذكر اسمه، وصف تنصيب وزير الإعلام والاتصال رئيساً لمجالس إدارات مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية "بتر"، بأنه يمثل عشر خطوات إلى الخلف، معتبراً أن "تنظيم القبضة الأحادية على الإعلام عملية غير مؤسسية تخدم أشخاصاً فحسب". وفي هذه الأثناء فإن كل الآمال المعلقة على استقلالية وسائل الإعلام الرسمية وشفافيتها ذهبت أدراج الرياح.

إجراء إصلاح سياسي في الأردن، يواجه إلى جانب التلكؤ الحكومي في فتح ملفاته، عقبات مجتمعية رئيسية يأتي في مقدمتها: الوضع الديمغرافي في البلاد وأرتباطه مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية ومخاطر الوطن البديل، اختلال التوازن الحزبي الداخلي بشكل كاسح لصالح الإخوان المسلمين، ووجود قوى شد عكسي ذات نفوذ تعارض الإصلاح دفاعاً عن مصالحها الفئوية.

تجاوز هذه العقبات أمر ممكن وفي متناول اليد، حسب ما يرى موسى المعاينة مدير مركز دراسات البديل، مؤكداً أن ما يتطلبه ذلك "هو توافق النخب السياسية مع الحكم على البدء بمشروع إصلاح تدريجي وتوافقي لا يثير مخاوف أي من المكونات الرئيسية للمجتمع الأردني".

المعاينة يحدد مقومات المشروع الإصلاحية بثلاثة عناصر رئيسية، تشمل: أولاً، التوافق على أن الحل الوحيد المقبول للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو قيام دولة وطنية فلسطينية مستقلة. ويستتبع ذلك أن شكل العلاقة المستقبلية بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني ينبغي أن تبحث بين دولتين مستقلتين، ما يستوجب التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ومقاومة مخاطر الوطن البديل على المستويين الرسمي والشعبي.

ثانياً، تحضير المناخ للنهوض ببناء الدولة الأردنية باعتبارها دولة قانون ومؤسسات، توفر للمواطن العدل والمساواة وتكافؤ الفرص أمام أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية تجسيدا لحقوق المواطنة.

الذهبي وعد في رده على كتاب التكليف بأن الحكومة ستلتزم بالعمل على "تجذير الإصلاح السياسي بعزم لا يلين وهمة لا تكل"

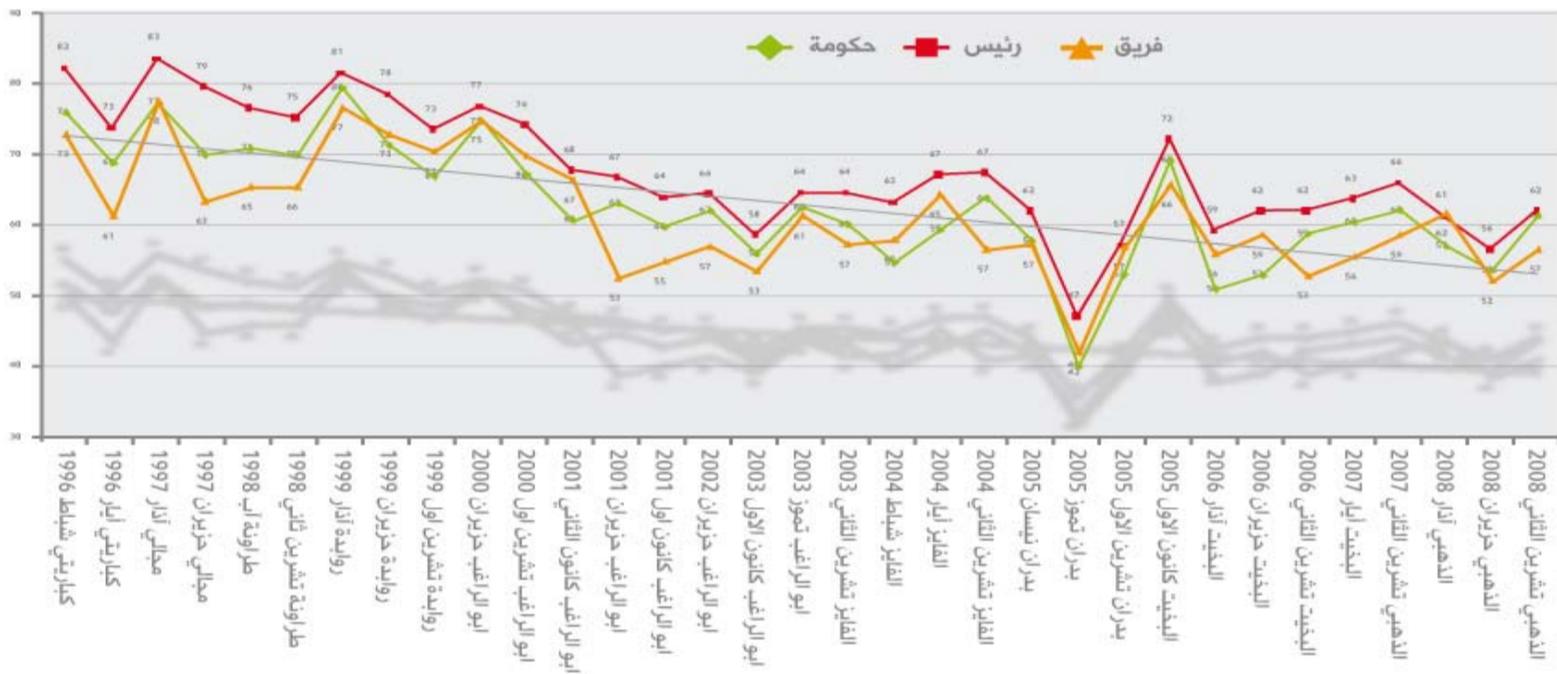
ثالثاً: العمل على خلق إمكانيات تحديث الدولة وتجديد النخب السياسية عن طريق توسيع المشاركة في القرار السياسي من خلال النهوض بالحياة الديمقراطية والحزبية، ما يستلزم تعديل قوانين البناء الديمقراطي مع مراعاة التوازن بين التقدم على جبهة الإصلاح السياسي وبين المحافظة على حق العودة.

الإصلاح السياسي هدف مطلوب بحد ذاته وليس لتحسين معادلة المحاصصة أو استبدال جهة متنفذة بأخرى، لذلك ينبغي العمل على تبني قانون انتخاب جديد يساعد في تطوير حياة سياسية وحزبية تعددية، وفي الارتقاء بنوعية العمل السياسي في مؤسسات الدولة من برلمان وغيره. أما نظام الانتخاب الذي من شأنه أن يلبى هذا التوجه، فهو النظام المختلط الذي توصلت إليه الأجنحة الوطنية والذي يجمع ما بين التمثيل النسبي والتمثيل الفردي.



بعد عام على تشكيها

أداء جيد للحكومة بانتظار سد فجوة الثقة مع المواطنين



السّجل - خاص

الصورة الإيجابية التي تحظى بها حكومة المهندس نادر الذهبي لدى الرأي العام الأردني بمستوييه الشعبي والنخبوي، بعد عام على تشكيها، لا تعني أن الرأي العام الأردني قد أعطي الحكومة الثقة المطلقة، ولا تعني أن الحكومات القادمة ستمتدح بذات الصورة لدى الرأي العام والنخبة، ولا تعني كذلك أن فجوة الثقة بين الحكومات والمجتمع قد تلاشت أو بدأت بالتلاشي. ثمة مجموعة من القضايا المستعصية التي لا زال الرأي العام يرى بأن هذه الحكومة والحكومات السابقة غير قادرة على حلها وهي الوضع الاقتصادي بشكل عام، بما في ذلك ارتفاع الأسعار والبطالة والفقر، فعلى الرغم من أن تقييم أداء هذه الحكومة في هذه المجالات كان أفضل من سابقاتها، عموماً، فإن الاختلاف هو اختلاف في درجة التقييم وليس في نوعه، أي أن التوقعات بنجاح الحكومات عادة ما تكون قائمة على التفاؤل بقدرة الحكومات على النجاح، ولكن التفاؤل ما يلبث أن يبدأ في التضاؤل إلى أن يتحول إلى تشاؤم.

على الرغم من ارتفاع نسبة الذين يرون أن أداء الحكومة قد تحسن بعد عام على تشكيها مقارنة بأول مئتي يوم من ولايتها، فإن ثقة الرأي العام الأردني بقدرة "مؤسسة الحكومة" على النجاح تنصّف بالتراجع المستمر، وذلك على الرغم من التذبذبات ودرجات التفاوت بين حكومة وأخرى، كما يوضح الشكل المرفق الذي يعرض للتوقعات من الحكومات و تقييم الرأي العام الأردني لأدائها منذ عام 1996 وحتى الآن.

ومن الجلي في استطلاع تقييم أداء الحكومة بعد عام على التشكيل، أن تقييم العينة الوطنية لأداء هذه الحكومة لم يتبع النمط العام لتقييم حكومات سابقة. ففي حالة الحكومات السابقة كان تقييم أداء الحكومة ينخفض في استطلاع المائة يوم مقارنة مع التشكيل، ليستقر في الانخفاض أو يتحسن بشكل طفيف في استطلاع المائتي يوم واستطلاع العام. غير أن الحكومة الحالية حافظت في استطلاع المائة يوم على النسب نفسها تقريباً التي حصلت عليها في استطلاع التشكيل، ثم ما لبث أن انخفض تقييم الأداء بشكل ملحوظ في استطلاع المائتي يوم، قبل أن تعود إلى الارتفاع إلى نسب قريبة من التوقعات التي سجلت في استطلاع التشكيل.

إلا أن الملفت للنظر هو ثبات آراء النخبة الأردنية بشكل مستمر منذ عام 1996 وحتى الآن. فبمقارنة نتائج جميع الاستطلاعات منذ عام 1996، يتبين أن النخبة الأردنية (كبار رجال وسيدات الدولة من وزراء سابقين وأعيان ونواب، أساتذة الجامعات، ورجال وسيدات الأعمال، الكتاب والصحفيين والفنانين الكتاب والأدباء، المهنيون من محامين وأطباء

ومهندسين، والقيادات النقابية والعملية، والمجالس المحلية المنتخبة والقيادات الاجتماعية)، يتبين أن التغييرات التي تحصل في آراء النخبة بين حكومة وأخرى لا تغير من الاتجاه العام المحافظ لآراء النخبة الأردنية. ويمكن فهم هذا بأن النخبة الأردنية محدودة إلى حد ما، ولا تتخذ مواقف واضحة متباعدة بين حكومة وأخرى.



تقييم العينة الوطنية لأداء هذه الحكومة لم يتبع النمط العام لتقييم حكومات سابقة

ولكن الملفت للنظر هو نمو الفجوة بين الرأي العام من جهة والنخبة والحكومات من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تتراجع فيه ثقة العامة بقدرة الحكومات على الإنجاز وحل المشاكل التي يعتبرها الناس من الأولويات التي يجب على الحكومات معالجتها، لم يطرأ تغيير على آراء النخبة تجاه الحكومات كما تشير الاستطلاعات المتعاقبة (32 استطلاعاً حول الحكومات حتى الآن).

وعلى الرغم من تقييم عينة قادة الرأي لأداء الحكومة، الرئيس، والفريق الوزاري في استطلاع مرور عام على التشكيل، بأنه أعلى، مقارنة باستطلاع المائتي يوم، وأنه جاء قريباً من توقعات عينة قادة الرأي بنجاح الحكومة في استطلاع التشكيل، فإن تقييم أداء الرئيس من قبل النخبة فاق جميع الرؤساء السابقين. ويمكن تفسير هذا التطور

بعدة عوامل تشترك فيها النخبة والرأي العام، أهمها انخفاض أسعار المحروقات، التي وصلت حدوداً قياسية، ووعده الحكومة بمراجعتها لتتماشى مع الأسعار العالمية للنفت. وأوفت الحكومة بما تعهدت به، ما ساهم في دعم صدقيتها أمام الناس. إلا أن هذا الحال غير ثابت وقد يتغير. أي أن الرأي العام، في تقييمه لأداء الحكومات، لا ينطلق من اعتبارات ثابتة، بل يعبر عن استجابة لما يستجد، ما يعني أن هذا سينعكس على رؤيته للحكومة وتقييمه لأدائها. لذا، سيعتمد تقييم أداء الحكومة في استطلاعات لاحقة على تعاملها مع الأولويات كما يراها الناس. ومن الجلي أن الرأي العام ينتظر من الحكومة أن تستخدم أدواتها المباشرة وغير المباشرة في إحداث توازن في السوق يؤدي إلى مزيد من ضبط الأسعار.

إضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات، هنالك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الارتفاع في تقييم أداء الحكومة، مثل إعلان الحكومة مؤخراً عن نيتها ربط الرواتب بمعدلات التضخم، إضافة إلى نيتها توسيع مظلة التأمين الصحي، وربما يكون تعامل الحكومة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، حين قامت بالإعلان عن ضمان ودائع البنوك لنهاية عام 2009، قد لعب دوراً في ارتفاع تقييم أدائها.

ثمة أحداث أخرى قد لا يكون للحكومة دور مباشر فيها- ولكنها ساهمت في تحسين صورة الحكومة لدى الناس مثل الحوار مع حركة حماس الفلسطينية، فهذا الحوار بحد ذاته يعتبر تحولاً نوعياً في سياسة خارجية استمرت خلال السنوات الثلاث الماضية. وبالإضافة إلى الانفتاح على حماس، فإن تحسن علاقات الأردن مع الدول العربية، مثل العلاقات مع سوريا وقطر خلال الشهرين الماضيين، يعتبر تحولاً في علاقات الأردن مع دول الإقليم، ما كان مساعداً في تحسين

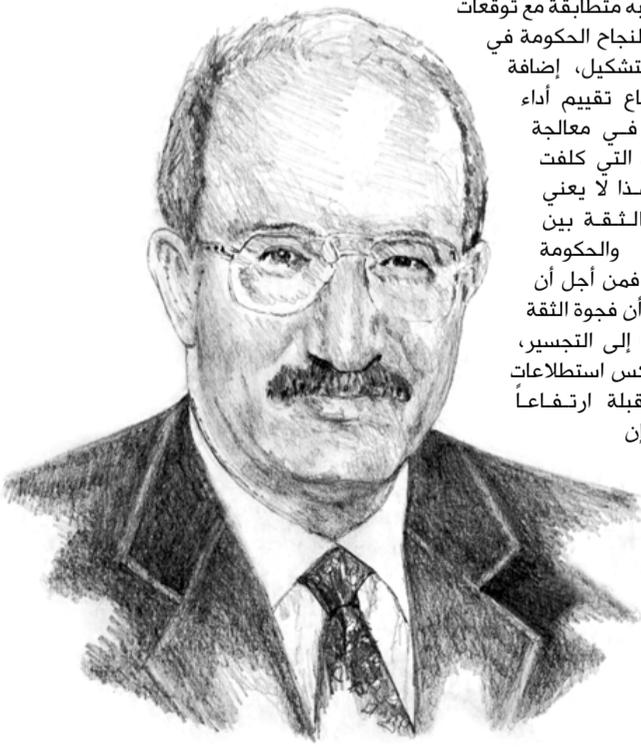
تقييم أداء الحكومة. كما شهدت الأشهر القليلة الماضية تحولاً في العلاقة بين الدولة وجبهة العمل الإسلامي، فبعد حوالي سنتين من التوتر بين الحكومة والحركة الإسلامية، بدأت بوادر الحوار بينهما تظهر جلياً. من جانب آخر، وخلافاً لبعض الحكومات السابقة، لم تواجه هذه الحكومة أزمة أو توتراً في علاقاتها مع السلطة التشريعية (مجلس النواب)، ولم تتعرض لحملة إعلامية كبعض سابقاتها، كما أنها لم تظهر بأنها طرف في انتقاد الإعلام لبعض الشخصيات العامة.

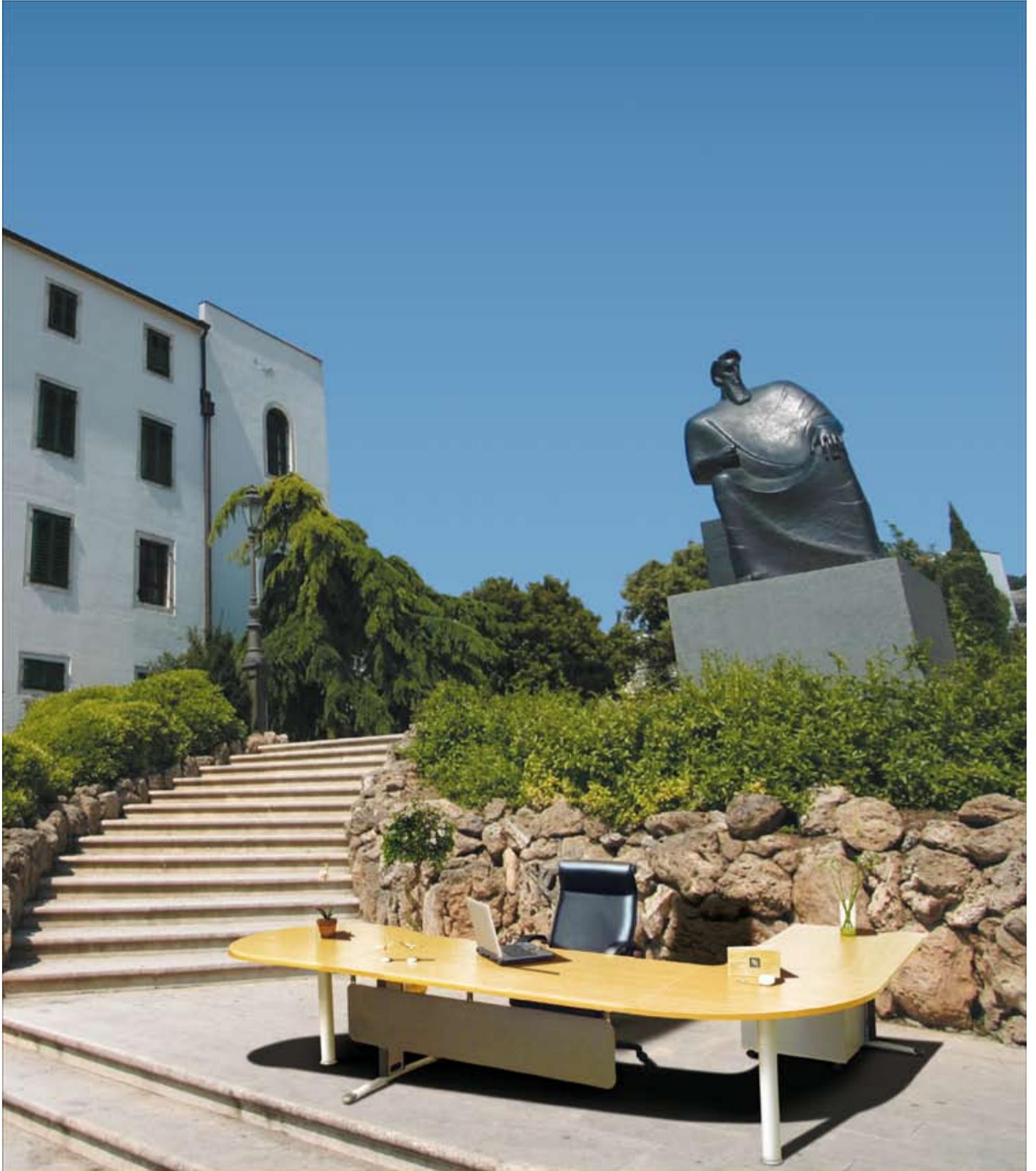
على الرغم من ارتفاع تقييم أداء الحكومة من قبل الرأي العام (العينة الوطنية)، إلى نسب شبه متطابقة مع توقعات الرأي العام لنجاح الحكومة في استطلاع التشكيل، إضافة

إلى ارتفاع تقييم أداء الحكومة في معالجة الموضوعات التي كلفت بها، فإن هذا لا يعني أن فجوة الثقة بين المواطنين والحكومة قد جسرت، فمن أجل أن نخلص إلى أن فجوة الثقة في طريقها إلى التجسير، يجب أن تعكس استطلاعات الرأي المقبلة ارتفاعاً متوالياً - وإن

كان

تدريجياً- في تقييم أداء الحكومات بالتوافق مع ارتفاعات متوالية في تقييم أدائها في الموضوعات التي كلفت بها، وبخاصة تلك التي يعتبرها المواطنون مشاكل أساسية لها أولوية المعالجة. إن نتائج هذا الاستطلاع تمثل بداية لتجسير فجوة الثقة بين الحكومة والمواطنين. وقد تعزز هذه البداية عملية تجسير الفجوة إذا ما ارتفع تقييم أداء الحكومة في استطلاعات مقبلة، أو تزداد هذه الفجوة في حال تراجع تقييم الأداء. والمهم أن نتائج هذا الاستطلاع تشير إلى أن تجسير الفجوة ممكن إذا ما عملت الحكومة على تحسين الظروف العامة للمواطنين.





أجواء عمل خاصة

عدنان بدران: أكاديمي في لجة الإدارة والسياسة

محمود الريماوي

إلى مستوى علمي مرموق، وإلى عمادة كلية العلوم في الجامعة الأردنية، وأمين عام مجلس العلوم والتكنولوجيا، وباحثاً في مراكز علمية وجامعات أميركية (في ستينيات القرن الماضي وقبل أن يتم الثلاثين من عمره).

في مطلع التسعينيات، مثل الأردن في مقر اليونسكو في باريس مساعداً ثم نائباً للمدير العام حتى العام 1998. وهو موقع لم يبلغه أردني من قبل في هذه الهيئة الدولية. قبل ذلك كان أمضى أقل من عام وزيراً للزراعة ثم وزيراً للتربية والتعليم، في حكومة الشريف الأمير زيد بن شاكر الأولى، ما يعزز رأي البعض بأن حظوظه في الإدارة أقل من حظوظه في العمل الأكاديمي والبحث العلمي. يدلل هؤلاء على رأيهم بأن عدنان بدران أستاذ العلوم البيولوجية في جامعة اليرموك منذ العام 1976، ترك بصمات أفضل من رئاسته الجامعة، فقد اقترنت صورة رئاسته رغم أية إنجازات حققتها إدارته، بفصل عشرات من الطلبة وعدد من المدرسين من الجامعة، على خلفية احتجاجات على رفع رسوم جامعية، في واقع الأمر أن الاحتجاجات اختلطت بنشاطات حزبية في تلك الفترة، حيث كانت الأحكام العرفية مشددة وعين الأمن ساهرة على الحراك السياسي داخل أسوار الجامعة. ولم تخفص الرسوم بعدئذ، ولم يبد عن ذلك معلن لذلك الإجراء، الذي عكس حالة احتقان عامة، ما حمل صاحب القرار بعد نحو عامين على استئناف الحياة الديمقراطية المعطلة.

منذ أواخر تموز/يوليو الماضي يتأسس «المركز الوطني لحقوق الإنسان»، ويخلف بدران في هذا الموقع رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات الذي «استقيل» على خلفية تقارير للمركز عن الانتخابات النيابية والبلدية وأحوال السجون، إضافة لسبب آخر يتعلق بتوقيع رئيس المركز السابق على بيانات سياسية. المركز رسمي وقد تشكل بإرادة ملكية قبل نحو ستة أعوام. وقد حظي المركز بصديقة عالية، لما تمتعت به تقاريره من روح نقدية موضوعية، تستحق استثمارها من أجل التصويب الذاتي، ومساءلة الدولة لأداء مؤسساتها وهيئاتها. يمثل هذا الاختيار تحدياً لصاحبه، وكانت مصادر المركز نفت تقارير صحفية بتقاضيه رئيسته المعين راتباً شهرياً قيمته خمسة آلاف دينار، وأشارت تلك المصادر إلى أن رئيس المركز المعين، لا يتقاضى أي راتب عن موقعه هذا.

أياً يكن الأمر، فالتحدي قائم بأن يواصل المركز في عهد بدران اتباع سياسة مستقلة، وبخاصة بعد الرصيد المعنوي الذي سجله المركز. وبعد انتقال بدران من العمل الأكاديمي والنشاط البحثي، مجدداً إلى موقع «إداري» ذي صبغة سياسية غير خافية. ولوحظ قبل أيام أن المركز أقر إنشاء فريق وطني لمعالجة حالات تعذيب في السجون (مراكز الإصلاح) تتحدث عنها تقارير دولية متواترة. خطوة جيدة على أن لا يقع الفريق في شرك العمل البيروقراطي، دون نتائج ملموسة في القريب، وأن يحدد الفريق، في المقام الأول، الانتصار لحقوق الإنسان وصيانة سمعة الأردن.

ينقل عارفون لبدران وقريبون منه تمتعه بشخصية أبوية شرقية عاطفية وحازمة، ونزوعه لسرعة الإنجاز، مع ضيقه من الثثرة (شكا من وزراء في حكومته كانوا يكثرون من الكلام.. كما ذكر في مقابلة صحفية).

قدر من يخوض غمار السياسة أن يجد نفسه في لجة من الكلام، وبخاصة مع نقص المؤسسة، وضعف التمثيل والتداول على السلطة التنفيذية.

◀ مكث عدنان بدران (73 عاماً) سبعة أشهر بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر من العام 2005 في الدوار الرابع، وضعته في دائرة الضوء وأمام أنظار الرأي العام وممثليه. اضطر لإعادة تشكيل حكومته بعد أسابيع على تشكيلها تحت ضغط نيابي، بحجة عدم استيفائها التمثيل الجهوي، وامتد عدم الرضى النيابي بعدئذ إلى بضعة شهور لاحقة، وتعرضت حكومته لحملة من صحف أسبوعية على خلفية وقف اشتراكات وإعلانات حكومية فيها.

إعادة تشكيل الحكومة شكّل نقطة ضعف مبكرة، ألفت بظلالها على حكومته.

يذكر بدران في مقابلة صحفية بعد مغادرته موقعه، أنه قام بالحد من تعيين مستشارين و«محاسبين» في مؤسسات حكومية، وقام بضغط التعيينات عموماً وقصرها على وزارتي الصحة، والتربية والتعليم. ومع رفع حكومته أسعار المحروقات وفقاً لبرنامج التصحيح، تفاقمت أسباب لجعل حكومته غير شعبية في أنظار الرأي العام، وهي الحكومة التي واجهت آنذاك تفجيرات الفنادق الأثمة، وحافظت على منسوب الحريات العامة، وانتهى الأمر برفع مذكرة حكومية لحجب الثقة عن الحكومة، كما جرى مع حكومة طاهر المصري الأقصر عمراً بين الحكومات: ستة أشهر، ما أنهى عمر حكومة بدران.

غير أن أوساطاً أخرى تذكر أن صلاحيات رئيس الحكومة بدران آنذاك كانت عملياً ضيقة محدودة، وقد تم الحث على الانتهاء من وضع الأجندة الوطنية كي تتغير الحكومة. وقد تغيرت بالفعل في اليوم التالي لتسليم الأجندة للديوان الملكي.

نسب إلى بدران بعد استقالته، أنه لم يعرف لماذا اختير للموقع الأول في السلطة التنفيذية، ولماذا دُعي إلى تقديم استقالة حكومته، ونفى بعدئذ، ولكن ليس بعد وقت قصير ما نسب إليه.

يعتبر كثيرون تجربته في رئاسة الحكومة، «تبرهن» على أن حظوظ وفرص الأكاديميين في مواقع قيادية في السلطة التنفيذية ليست كبيرة. ربما ينطوي هذا الرأي على بعض الصحة، غير أن المشكلة أبعد من هذا التشخيص، فالحياة السياسية محدودة، وتداول السلطة والتمثيل النيابي والسياسي عموماً ضيقان (لقانون الصوت الواحد فضل كبير في ذلك)، بما لا يتيح تجديداً فعلياً وسلساً في الوجوه والأسماء وتالياً في السياسات. الرئيس بدران كان يستحق فرصة أكبر، وهناك من يرى أنه لم يثبت حضوراً كافياً، وقد ذهب في النتيجة «ضحية» هذه المحدودية أو الانسداد في قنوات التجديد، رغم أنه هو نفسه وجه جديد. لكنه وجد نفسه مدعواً للأخذ بأساليب قديمة، دون أن يشفع له ذلك ودون أن يترك بصمة واضحة رغم كفاءته.

على أن سيرة الرجل أغنى للحق من مجرد وقوفه في محطة نادي رؤساء الحكومات. فبدران في الأصل من جيل أكاديمي رياضي، أسهم في تأسيس جامعات: اليرموك، ومؤتة، والعلوم والتكنولوجيا، وفيلادلفيا. تخصصه في العلوم: البيولوجيا، والفيزيولوجيا رفعه



أردني

بورتريه

هيفاء أبو غزالة:

اكتساب المعرفة على إيقاع الحروب

خالد أبو الخير

توالى ترقياتها في الوزارة من مدير للإرشاد النفسي، إلى مدير علاقات ثقافية، فمدير عام شؤون الطلبة. استغلت فرصة سانحة لدراسة الدكتوراة في الجامعة اليسوعية ببيروت استغرقت ثلاث سنوات، كانت خلالها تسافر على متن طائرة صباح الجمعة وتعود في طائرة مساء اليوم نفسه.

داهمها الاجتياح الإسرائيلي لبيروت العام 1982، ما اضطرها للتنقل تحت القصف المستمر عبر شوارع بيروت الغربية، من شارع إلى شارع ومن بيت إلى بيت في طريقها إلى مطار بيروت الدولي، الذي ما زالت جاثمة على أرضه طائرة لشركة عالية «الملكية حالياً» أقفلت إلى عمان عند منتصف الليل وعلى متنها ثلاثة ركاب.

حين انفض الحصار بعد شهرين عن بيروت، عادت لزيارة ست الدنيا في مهمة إنسانية، ورأت أشبع ما ارتكبه بشر. عد شغل سيدة لمنصب مدير عام في وزارة التربية طرفة في وقته، ما أثار عليها حنق إسلاميين جاءوا عبر بوابة الديمقراطية العام 1989، وكانت «التربية» من ضمن الحقائق التي شغلها في حكومة مضر بدران. يشهد زملاء لها بأنها «بدأت تتعرض للمشاكل والمضايقات جراء منصبها القيادي، بل إن الوزير، كان يتفادى السماح لها بالكلام، لأن صوت المرأة عورة، ثم أخالها إلى التقاعد».

اتصال هاتفني من رئيس الوزراء طاهر المصري أرجعها إلى الوزارة في العام 1991 بقرار مجلس وزراء، لكن وزير التربية عيد الدحيات عينها بوظيفة مستشار «لا يستشار».

أنقذها من خدر العمل الذي لم ترده اختيار الأمم المتحدة لها كمنسقة إقليمية لمؤتمر المرأة الرابع في بكين، وزارت العديد من الدول للتحضير للمؤتمر، ما اتاح لها تعارفاً وانفتاحاً على المنظمات الدولية.

استقلت من عملها في الوزارة العام 1995، وعملت في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي «اليونيفم» ضمن مشروع حمل اسم «ما بعد بكين». ثم أصبحت مديرة المكتب الإقليمي لـ«اليونيفم»، حيث لعبت دوراً محورياً على صعيد المنطقة العربية في عملية الإصلاح السياسي والتشريعي، وتحليل قضايا النوع الاجتماعي، حتى أصبح المكتب يحمل لقب «المكتب الذهبي»، وتقع ضمن مسؤوليته 17 دولة عربية.

عرضت عليها وزارة التنمية الاجتماعية غداة حكومة عبد الرؤوف الروابدة 1999، لكنها اعتذرت لانشغالها في عملها الدولي قائلة: سأخدم بلدي أينما كنت.

نشرت العديد من الكتب والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية، في مواضيع التعليم والإرشاد والنوع الاجتماعي والتنمية والإدارة، وهي عضو في العديد من المنظمات الوطنية والدولية.

ترشحت العام 2005، لجائزة «ألف امرأة» من أجل جائزة نوبل للسلام 2005» حازت العديد من جوائز القيادة النسائية الوطنية الإقليمية والدولية البارزة. غير أنها تفتخر بوسام المعلم من الدرجة الممتازة.

اختارها الملك عبد الله الثاني عضواً في مجلس الأعيان الحالي، وعينتها الملكة رانيا العبد الله أمينا عاماً للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وهو المنصب الذي تشغله حالياً. تصفها مقربة منها بأنها «ضعيفة في الدفاع عن نفسها، لكنها قوية بل ومقاتلة في الدفاع عن الناس وحقوقهم».

طموحات «أم رائد» بسيطة: وطن زاهر وشعب سعيد، ولأولادها الخير والنجاح في حياتهم. وأن تتاح لها الفرصة لنقل الخبرات التي اكتسبتها للأجيال الجديدة. من فرط بساطتها، تصر على أداء أعمال البيت بنفسها: تطهو طعامها، وتصنع اللبنة والجبن والمقدوس والزيتون بيدها.. وتعتبر أن من إكرام الضيف أن تصنع طعامه بنفسها.

نشأت هيفاء أبو غزالة كأخر العنقود في أسرة مكونة من سبعة أفراد، لكنها تمرت على قدر بنات جيلها، وسعت لإكمال دراستها في وقت كان فيه مستقبل البنت ينحصر في «بيت عدلها».

والدها «شاكر أبو غزالة» وكيل وزارة المالية، قضى مبكراً قبل أن يجاوز الستين من عمره. والدتها الفنانة التشكيلية يسرى أبو غزالة، وكلاهما تركا أثراً بالغاً في تكوينها.

مدرستها الأولى سكينه بن الحسين، وفيها قدمت المتركة قبل أن تنخرط في الحزن الذي خلفه رحيل الوالد، والسلوان الذي وجدته في شقيقها الكبير والراحل أيضاً أشرف، الذي حمل المسؤولية مبكراً، وكان يعمل في الكويت. حيث شددت الرحال لاحقا لتكمل تعليمها.

أنهت التوجيهي العام 1964 من مدرسة المرقاب في حاضرة الخليج الذي «يهب المحار والنفط والردى».

«عندما أنهيت التوجيهي كانوا يريدون تزويجي، كما هو حال شقيقاتي وبنات جيلي، لكنني رفضت وتمسكت برغبتني العارمة في التعلم».

على الطائرة التي أقلتها من الكويت إلى القاهرة المعز وعبد الناصر، كان الفرق يكمن في الأمان العذاب، ونزوع صبية التقى مع حلم أمة بالتححرر. انتسبت إلى جامعة عين شمس دارسة لعلم النفس والاجتماع، وأقامت في سكن للطالبات، مبهورة حد الافتتان وهي ابنة الأسرة المحافظة، بأجواء القاهرة في عصر كان ذهبياً، وحركتها الثقافية والعملية فضلاً عن استقلالية اتاحت لها تكوين شخصيتها بعيداً عن الأسرة.

حرب 1967 محطة مهمة، لم تشأ أن تقف أمام نتائجها المخيبة للأمال مكتوفة اليدين، فتطوعت كمرضة في مستشفى هيلوبليس لمدة ثلاثة أشهر، رأت خلالها أهوال الحرب والجنود المحترقين بالنابالم المحرم دولياً، وأتت وصرخات الجرحى ومن هم في طور الاحتضار. «تعلمت تطبيب الجروح، وفك الضمادات عن المحروقين بالنابالم لنضعهم في قصص مخصص لهذه الحالات». تقول والألم يعتصر جوانحها.

حازت البكالوريوس في مجالها العام 1968، وقفلت عائداً إلى أرض الوطن وحلم إكمال تعليمها يراودها، غير كل الأسر كانت تطمح أن تعمل بناتها المتعلمات في سلك التعليم. عينت معلمة في مدرسة التاج الثانوية، في وقت لم يكن فيه هناك تخصص في التعليم، ودرست علم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا. وفي زمن جبل التاج خطبت وتزوجت من الطيار المدني نديم ملحس وكونا أسرة من ولد وابنتين.

انتقالها للعمل مرشدة نفسية في مدرسة الملكة زين الشرف الثانوية للبنات حدث بعد سنتين. ثم طلبت للعمل في الوزارة، لتساهم في تأسيس قسم الإرشاد النفسي 1969.

انقضت عشر سنين قبل أن تستحدث الجامعة الأردنية برنامجاً للمجستير، التحقت به رغم مسؤولياتها العائلية الكثيرة التي فرضها عليها غياب زوجها المستمر، ودورها في رعاية أولادها والسهر عليهم، وتخرجت بامتياز العام 1972 وقبل دفتها «ما زلت أحتفظ بالساعة التي أهداني إياها جلالة الملك الراحل الحسين غداة رعايته لتخرجي».



الجورة.. أقدام عمان تنغرز في طين السنين



خالد أبو الخير

◀ فيض من الأثاث بين قديم وحديث، يشكل المشهد الجديد لـ«الجورة» التي تنغرز في طينها أرجل عمان، حين يباغتها المطر. لكن المكان يتسع أيضاً لباعة «ما هب ودب» من مستخلصات حاويات النفايات، وثلة من البالة، وطائفة من هواتف خلوية قلما يعرف مصدرها، لدرجة أنها اكتسبت اسمها الجديد من هذه الأخيرة، فصار يطلق عليها اسم «الجورة لينك».

كان هناك زمان عرفت فيه «الجورة»، وهي منخفض من الأرض قرب المستشفى الطلياني وعلى بعد أمتار من «سوق الحرامية»، كمركز لتوزيع المساعدات على النازحين في أعقاب حرب 1967، ثم كسوق بالة، قبل أن تتحول إلى سوق لبيع الأثاث المستعمل، ثم كموقف سيارات. «تعود ملكية الجورة إلى وزارة الأوقاف، وهي مؤجرة لمستثمر على أساس أن تكون موقفاً للسيارات، إلا أن الأخير استخدمها في تأجير البسطات»، وفق باعة في «الجورة» التي يحدها النسيان.

تعد الجورة مكاناً خطراً على المستوى الأمني، ما دعا محافظ العاصمة إلى إغلاق سوقها مراراً، على زعم أن بائعين فيها يمارسون أعمالاً غير مشروعة، وبطرق ملتوية، من بينها بيع الماركات المقلدة للأجهزة الكهربائية والساعات العالمية، فضلاً عن بيع مسروقات وحبوب مخدرة. من يطيل التحديق إلى الأثاث المستعمل قد يستعيد قول مظفر النواب: «مو حزن لكن حزين، مثل تخت العشق من يباع خردة عشق من تمضي السنين». مشهد الجورة يثير أقل ما يثير، مشاعر الحزن.



إقليمي

تنتهي التفويض الدولي لـ "قوات التحالف"

مصادقة على اتفاقية "تاريخية" لسحب القوات الأجنبية من العراق



◀ مقتدى الصدر

◀ نوري المالكي

وضمن وحدة العراق وعدم تقسيمه، وإنهاء ملف المهجرين، واستيعاب «قوات الصحوة» أجهزة الحكومة، والتوقف عن ملاحقتهم واستيعاب المجموعات المسلحة التي أُلقت السلاح في العملية السياسية.

وفي ما يشبه التحذير الموجه للقوى السياسية الراضية للاتفاقية لحملها على تغيير موقفها، قال وزير الدفاع العراقي عبد القادر محمد العبيدي قبل خمسة أيام من مصادقة البرلمان على الاتفاقية «إن أي بديل عن الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة هو أسوأ من الاتفاقية نفسها»، محذراً من أن الخليج العربي «سيصبح مرتعاً للقراصنة مثل خليج عدن إذا انسحبت قوات التحالف بشكل مفاجئ».

وقال الوزير في مؤتمر صحفي مع وزير الداخلية العراقي جواد البولاني إن «الاتفاقية هي خطة انسحاب مبرمجة مع توقيتات زمنية محددة تؤمن انسحاب القوات العسكرية، وتسلم المواقع الأمنية بشكل آمن للعراقيين». وأوضح أنه، بعيداً عن الطرح السياسي، يعتقد بأن الاتفاقية ستفتح فرصاً تاريخية أمام العراق. وأكد الوزير أنه في حال عدم توقيع الاتفاقية وحدث «انسحاب مفاجئ» سيتوجب أن نعلن حالة طوارئ» مضيفاً أن «هناك دولا تقصف يومياً العراق لكن بحود، نتيجة وجود نظرية الردع بالشك، رغم وجود قوات التحالف في البلاد، وفي حال عدم وجودها ننتظر أن يضرب العراق من أقاصي الشمال إلى أدنى الجنوب» دون أن يحدد هذه الدول.

وفي سياق ردود الأفعال على توقيع الاتفاقية رأت وكالة رويترز الدولية للأنباء أن الفائز الأكبر من تمريرها ربما يكون رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي قالت إنه «فاوض بشراسة للحصول على أفضل شروط ممكنة، وفي مقدمتها تحديد جدول زمني لسحب القوات الأميركية».

يبقى أن الاتفاقية وبصرف النظر عن ملاحظات المعارضين وحتى بعض من صوتوا لصالحها، تمثل انتصاراً للعملية السياسية الجارية، وقد وضع الموقف منها حداً للانشطار الطائفي، وذلك بموافقة السنة السياسية مع الشيعة السياسية عليها باستثناء كتلة الصدر وممانعة كتلة «الفضيلة».

إصلاح في الجلسة نفسها التي أقرّ فيها البرلمان الاتفاقية، تتضمن تعهداً من جميع القوى المشاركة في الحكومة وخارجها الالتزام بالدستور، وألا يحسم الخلاف داخل الحكم بفرض الرأي الواحد، إنما باللجوء إلى المؤسسات، وعرض الاتفاقية على استفتاء شعبي في حزيران المقبل، وتأكيد ولاية العراق القضائية على القوات الأجنبية، والحفاظ على أموال العراق وإخراجها من البند السابع، وعدم زج القوات الأميركية والعراقية في الصراعات الداخلية، وتعديل الدستور، وإطلاق سراح المعتقلين، حيث هناك ما يقارب 40 ألف معتقل في السجون الأميركية والحكومية،

- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف أي شخص أو إلقاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني) إلا بموجب قرار عراقي.

- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية المختصة، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية.

- مع إنهاء العمل يوم 31 كانون الاول/ ديسمبر 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسيات بمقتضى البند السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1790 (2007)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 (1990).

- دعم العراق لإعفائه من الديون الدولية.

الطريقة الواضحة، وليس فيها أي بنود سرية، ويستطيع أي شخص الاطلاع عليها».

الاتفاقية التي تغير اسمها عبر المفاوضات من «اتفاقية أمنية» إلى «اتفاقية سحب القوات»، بعد مصادقة مجلس الرئاسة العراقي عليها، وفق ما ينص عليه الدستور، يفترض أن تحل مكان التفويض الذي منحه الأمم المتحدة للقوات متعددة الجنسيات، الذي ينتهي مفعوله نهاية العام الجاري.

وكان التصويت على الاتفاقية أُجّل عدة مرات، في أجواء مفاوضات قاسية بشأن مطالب بعض الكتل السياسية في البرلمان (خاصة جبهة التوافق السنية)، التي كانت بعيدة عن أجواء التفاوض مع الأميركيين. ربطت هذه المطالب بين الموافقة على الاتفاقية وقضايا أخرى مثل إجراء استفتاء عام عليها في العام المقبل، والإسراع بالإفراج عن معتقلين معظمهم من السنة ألقى القبض عليهم جنود أميركيين في ذروة العنف الطائفي، والعمل على تحقيق توازن بين سلطات الحكومة وقوات الأمن، والغاء المحكمة الدستورية، وقانون المساواة والعدالة، وهو المخصص «باجتثاث البعث ومقاضاة أعضاء حزب البعث المنحل»، الذي كان يحكم العراق خلال فترة الرئيس العراقي السابق صدام حسين. هذه المطالب لم تقبل كلها من قبل الائتلاف الحاكم، الذي يتزعمه الائتلاف العراقي وشريكه التحالف الكردستاني، وبخاصة المطالبان المتعلقان بإلغاء المحكمة الدستورية، وقانون المساواة والعدالة، وقد أثمر النقاش عن توقيع وثيقة

الأميركية الجنرال ريموند أوديرنو «بموافقة مجلس النواب العراقي على اتفاقية الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية مع التطلع إلى تصديق مجلس الرئاسة العراقي على هذا التصويت».



تشكل الاتفاقية منعطفاً في الحياة السياسية، إذ تفتح رغم اية ملاحظات عليها أفقا سياسياً

من الأصداء الأخرى لهذا الحدث، ما ذكره مستشار الشؤون الثقافية والإعلامية في السفارة الأميركية في بغداد السفير آدم إيرلي، بأن الاتفاقية «تتميز عن كافة الاتفاقيات التي أبرمتها الولايات المتحدة مع دول العالم في كونها معلنه على الشعب العراقي». وقال في حديث مع «راديو سوا»: «هذه الاتفاقية فريدة من نوعها، لدينا تاريخ طويل من العلاقات والاتفاقيات والتحالفات مع بلدان أخرى، لكن الموضوع الأكثر أهمية في هذه الاتفاقية أنها معلنه، صوت عليها ممثلو الشعب العراقي، وليس لدينا أية اتفاقية أمنية مع أي بلد بهذه

أهم بنود الاتفاقية

◀ - تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 كانون الاول/ ديسمبر عام 2011 ميلادي.

- تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 حزيران/ يونيو عام 2009 ميلادي.

- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت، وتعترف حكومة العراق بالحق

داليا حداد

◀ بعد ثمانية أشهر من مفاوضات مضنية بين الجانبين العراقي والأميركي، لعقد اتفاقية تنظم الوجود العسكري الأميركي في العراق، أقر مجلس النواب العراقي في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، بأغلبية بلغت 149 صوتاً، من بين 198 عضواً حضروا الجلسة، مقابل 35 صوتاً معترضاً هي مجموع أصوات التيار الصدري مع 6 نواب آخرين كان من بينهم النائب المستقل حسين الفلوجي، والأمين العام السابق لحزب الفضيلة نديم الجابري، الذي امتنعت كتلته عن الدخول إلى قاعة البرلمان والتصويت.

رئيس كتلة الفضيلة حسن الشمري قال لصحيفة «الخليج» الإماراتية إن كتلته ستدعم الحكومة في معالجة أية خروقات قد تحدث أثناء تنفيذ بنود اتفاقية انسحاب القوات الأميركية، مبيناً أن سبب عدم المشاركة في جلسة التصويت يعود إلى «عدم وجود ضمانات» لتنفيذ بنود الاتفاقية، وعدم وجود وضوح لألية الاستفتاء عليها بعد أن تم تمريرها بصفقات سياسية. أما نواب التيار الصدري فقد اتشخوا بالسواد خلال المؤتمر الصحفي عقب جلسة التصويت لإقرار الاتفاقية، حيث قال النائب عن الكتلة عقيل عبد الحسين إن الكتلة ستستخدم جميع الوسائل الدستورية والقانونية للطعن في التصويت على الاتفاقية، مبيناً أن هذه الاتفاقية غير ملزمة إلا لمن صوتوا لصالحها. اعتبر عبد الحسين، حسب وكالة (أكبي) الإيطالية للأنباء، أن «ما جرى يخالف الأعراف الدولية والدستور العراقي، وهذه خطط بعض النواب لتمرير الاتفاقية التي نظمت بصورة متسرعة من خلال إشاعة روح الخوف في أجواء المفاوضات»، وزاد «بدأنا مرحلة الانتداب وليس الانسحاب، قوات الاحتلال ستبقى في العراق لأمد طويل عكس ما ذكر في الاتفاقية بأن آخر جندي سينسحب العام 2011»، مشيراً إلى أن الاتفاقية «ستسمح للقوات المحتلة بممارسة الانتهاكات، وسرقة الأموال العراقية، وستفسخ المجال لبث قيم الاحتلال ومحاربة الدين الإسلامي». أما القائمة العراقية (إياد علاوي) فترأت في التصويت شرأً لا بد منه لإبعاد «شبح الصوملة» عن العراق.

تشكل الاتفاقية منعطفاً في الحياة السياسية، إذ تفتح رغم اية ملاحظات عليها أفقا سياسياً وتعيد صوغ المعادلات الداخلية على أسس جديدة. وبخاصة انها أجابت على المطالب الذي طالما تقدمت به قوى وتيارات مختلفة بما فيها تيار المقاومة لجدولة انسحاب القوات الأجنبية وفق خطة معلنه وملزمة وغير مرتبط تطبيقها بأية ظروف قد تستجد.

في بغداد رحب بيان مشترك صدر عن السفير الأميركي رايان كروكر، وقائد القوات

إسبانيا المسلمة: مدن ومواطنون

بحسب آخر دراسة قام بها اتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا، فإن عدد المسلمين الإسبان بلغ 1.3 مليون مسلم، ما يعادل 2.5 في المئة من عدد السكان، البالغ نحو 40 مليون نسمة، ويحتل المهاجرون المغاربة موقع الصدارة في تعداد الجالية المسلمة هناك، يليهم مهاجرون من الجزائر وموريتانيا والسنغال ونيجيريا وغامبيا ومالي وغينيا والشرق الأوسط وباكستان، معظم المسلمين الإسبان ينتمون إلى المذهب السني، ويمارسون شعائرتهم، بحسب المدارس الأربعة المعروفة في العالم الإسلامي، وبخاصة تلك التابعة للإمام مالك، مشيراً إلى أن هناك أقلية شيعية تابعة لمدرسة الإمام الجعفري. وأوضحت الدراسة أن 70 في المئة من مجموع مسلمي إسبانيا يتجمعون في أربع مناطق، هي كاتالونيا (279 ألفاً) ومدريد (196 ألفاً) والأندلس (184 ألفاً) وفالنسيا (130 ألفاً).

سبتة

تقع مدينة سبتة في أقصى شمال المغرب على ساحل الأطلسي، مقابل شبه جزيرة جبل طارق تماماً، ويعيش في المدينة نحو 100 ألف نسمة، معظمهم من السكان المسيحيين، بينما يمثل المسلمون بحسب إحصاءات رسمية نحو 30 في المئة منهم. غير أن تقديرات أخرى تقدر عدد المسلمين بنحو 50 ألفاً. وتتمتع سبتة بموقع استراتيجي متميز، لذلك سيطر عليها الرومان في عام 42 بعد الميلاد، وبعد ذلك بنحو 400 عام طردت قبائل الوندال الرومان من المدينة، ثم سيطر عليها البيزنطيون، ثم القوط الغربيون القادمون من إسبانيا، ثم فتحها المسلمون وانطلقوا منها لفتح الأندلس. في عام 1415 استولت البرتغال على سبتة من المغرب، واحتلتها الأسبان بعد قرنين في 1640.

وقد تعددت المحاولات التاريخية للمغرب لاستعادة المنطقة، ولكن المنطقة لم تصنف من قبل الأمم المتحدة بعد ضمن المناطق المحتلة والواجب تحريرها، وقد أصبحت المدينة منذ عام 1995 تتمتع بصيغة للحكم الذاتي داخل إسبانيا بقرار للبرلمان الإسباني. تعتبر المملكة المغربية ومنذ



مليلية

تقع مليلية على الساحل الشمالي الشرقي للمغرب على البحر المتوسط، وتبلغ مساحتها 13 كيلو متراً مربعاً ويقطنها قرابة 55 ألفاً من السكان نصفهم من المسلمين. ومليلية تحريف عربي لكلمة تاملت بمعنى موقع مدرج، وقد كانت مليلية مبنية على منحدر مدرج، وكما هو الحال بالنسبة إلى



سحب الألقاب الفخرية من فرانكو في مسقط رأسه

بعد مضي ثلاثة وثلاثين عاماً على وفاته، وسبعة أعوام على ترجمه عن صهوة الحصان الذي كان ينتصب على مدخل مسقط رأسه، قررت مدينة بلدية فيرول (مدينة لا كورونيا) تجريد الجنرال فرانثيسكو فرانكو من الألقاب الفخرية التي كانت منحتها للكونديو (الزعيم) وهو اللقب الذي كان يطلق على فرانكو خلال فترة حكمه الديكتاتوري الذي استمر نحو تسعة وثلاثين عاماً، منهية بذلك آخر رموز ديكتاتورية فرانكو. وقد نجح الاجتماع التام لأعضاء المجلس البلدي لفيرول في سحب الامتيازات الممنوحة للجنرال وعائلته وهي: رئيس البلدية الفخري، والأبن المدلل للمدينة، وسحب الميدالية الذهبية الفخرية منه، وذلك "لاجتثاث الرمزية التي لا يتعامل بها أحد في الوقت الراهن". وقد صوت على هذه الخطوة كل من حزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE) والحزب اليساري الموحد (IU) الذين أضافوا أصواتهم إلى أصوات ممثلي الكتلة الوطنية الغاليسية للتقدم بهذا المقترح، فيما امتنع عن التصويت ممثلو الحزب الشعبي (PP) وجبهة المستقلين من أجل فيرول (IF). وقد تشعب الجدل حول الألقاب



كارمن فرانكو بولو

فرانثيسكو فرانكو

الممنوحة لديكتاتور إسبانيا الراحل، والتي ما تزال تحظى ببعضها زوجته كارمن فرانكو بولو، وابنته كارمن بولو، فهما تحملان لقب ابنتي المدينة المدلتين، بوصفه شرفاً كانت قد "ورثته" عائلة مارتيث-بورديو فرانكو التي ينتسب لها الدكتاتور السابق. وفيما أعلنت الكتلة الوطنية الغاليسية التي قدمت اقتراح سحب الألقاب من فرانكو بوصفه نوعاً من ممارسة الطهارة الديمقراطية، أثارت الخطوة جدلاً حول إرث فرانكو الرهيب، والذي يسعى الشعب الإسباني إلى التخلص منه بعد كل هذه الأعوام من الممارسة الديمقراطية وفي

الأضحى عيد رسمي في إسبانيا



دنيا المنصوري

سيري مسلمو مدينة مليلية خلال عامين، أحد أحلامهم القديمة يتحقق، وهو حلم يمكن أن تحققه توأمها مدينة سبتة أيضاً. فعيد الأضحى، أكبر أعياد المسلمين والذي سيحل بعد أيام، سوف يصبح عيداً رسمياً في مليلية اعتباراً من العام 2010، وذلك في سابقة تاريخية ذات دلالة كبرى، فهذه هي المرة الأولى في تاريخ إسبانيا التي يشرع فيها احتفال ديني غير كاثوليكي، في بلد عرف بأنه موطن الكاثوليكية وراعيتها. الخطوة المتوقعة جاءت بعد أن أعلنت بلدية مليلية التي يحكمها الحزب الشعبي (PP)، أنها ستبني هذه الخطوة استجابة للدعوات التي أطلقتها النائبة المعارضة المسلمة دنيا المنصوري. وكانت المنصوري قد ذكرت خلال اجتماع المجلس البلدي، بأن هنالك تسعة احتفالات مسيحية في مليلية، وليس فيها أي احتفال رسمي للمسلمين على الرغم من أنهم يمثلون أكثر من 40 في المئة من مجمل سكان المدينة. وقد أبدى ميغيل مارين، مستشار الإدارة الشعبية، جهوزيته لتلبية ذلك الطلب، وعرض ثلاث طرق لتطبيق الاقتراح، لكن الشكل الوحيد الذي يبدو قابلاً للتنفيذ هو أن تثبت الهيئة

الإسلامية لمليلية التاريخ للعديد قبل عام من حلوله، وهو ما لا يمكن أن يتم خلال العام الجاري، وعليه فإن أول احتفال رسمي بعيد الأضحى سوف يكون في العام المقبل. لكن ذلك يتطلب تجاوز الطقس السنوي الذي يعتمد على "رؤية" هلال العيد في الأول من ذي الحجة بالعين المجردة، والاستعاضة عن ذلك بالاعتماد على المراصد العالمية. وقد وافقت جميع الفرق السياسية في سبتة في أيول/سبتمبر الماضي على "بحث" إمكانية تحديد حلول العيد بالطرق الحديثة وليس بالعين المجردة.

المكوّنات الطازجة تجعلها أفضل مكان للبيتزا



PIZZA
PAPA JOHN'S

Better Ingredients.
Better Pizza.

خدمة التوصيل
5806666

اقتصادي

ارتفاع تكاليف المعيشة يتصدر الأولويات

استطلاع دولي يرسم صورة قاتمة للاقتصاد الأردني



المملكة بظروف اقتصادية صعبة وغاية في التعقيد.

ومن المؤكد أن توقيت إجراء الاستطلاع ساهم في تقوية هذه النتائج، لا سيما وأنه تم في الفترة من 9 - 13 آب/أغسطس 2008، حيث كانت الأسعار في هذه الفترة في تزايد مستمر وسريع حتى وصلت ذروتها في فترة العمل الميداني، أجري الاستطلاع على عينة من 1000 شخص من الرجال والنساء، في 100 منطقة تم اختيارها بشكل عشوائي ممثلة لجميع مناطق، وقد بلغ هامش الخطأ * 2.5 في المئة في نسبة ثقة مقدارها * 95 في المئة. أبرز نتائج الاستطلاع تعكس تأثير الظروف الاقتصادية على آراء المجتمع، فحينما طلب من الأردنيين أن يقيموا وضعهم الاقتصادي، رسمت الغالبية الساحقة منهم صورة حالكة جداً للأوضاع الاقتصادية الراهنة ووصفت وضعها الاقتصادي بأنه تزدى خلال العام الماضي، كما عبرت عن تشاؤمها فيما إذا كان الوضع سيتغير للأفضل خلال الشهر الاثني عشر المقبلة.

السّجل - خاص

يظهر استطلاع المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، حول الوضع العام في الأردن، أن نصف الأردنيين أو ما نسبته 49 في المئة ممن شملهم الاستطلاع، يقولون إن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ مقابل 43 في المئة يفيدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، أي بانخفاض مقداره 22 نقطة عن الاستطلاع السابق الذي أجري في آب/أغسطس من العام 2007 والذي بين أن ما نسبته 67 في المئة ممن شملهم الاستطلاع في ذلك الوقت كانوا يقولون إن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، وينعكس هذا الأمر ربما في صورة تزايد القلق حول الحالة الاقتصادية العامة.

إنهم طلبوا مساعدة أحد أفراد العائلة بنسبة 44 في المئة وصندوق المعونة الوطنية بنسبة 12 في المئة أو صندوق الزكاة بنسبة 5 في المئة. وهذه كلها مؤشرات تدل على تدني الوضع المعيشي والاقتصادي للأسرة. ويتزامن ما سبق مع شعور عدد أقل من المواطنين بأن لهم الحق في التعبير عن آرائهم علناً تجاه سياسات الحكومة وقراراتها، فقد أفاد ما نسبته 13 في المئة فقط ممن شملهم الاستطلاع بأن حرية انتقاد الحكومة وسياساتها وقراراتها «مضمونة إلى درجة كبيرة»، أي بنسبة انخفاض مقدارها 12 نقطة مئوية عن الاستطلاع الذي جرى في آب/أغسطس 2007. في المقابل هناك واحد من كل ثلاثة أردنيين تقريباً أو ما نسبته 31 في المئة من أفراد العينة أشاروا إلى أن حرية انتقاد سياسات الحكومة وقراراتها «غير مضمونة على الإطلاق»، أي بزيادة 14 نقطة مئوية عن الاستطلاع السابق الذي جرى في شهر آب/أغسطس لعام 2007.

أن الوضع الاقتصادي لن يتغير نحو الأفضل مقارنة بالشهور الاثني عشر المقبلة. وحينما يقارن الأردنيون الوضع الاقتصادي الراهن لأسرهم مع الوضع قبل سنة واحدة، تأتي النتائج متشابهة جداً حيث أفاد 31 في المئة منهم بأن الظروف الاقتصادية لأسرهم قد تحسنت أو تحسنت بعض الشيء، و6 في المئة تحسنت كثيراً، و25 في المئة تحسنت بعض الشيء، كما أفاد 25 في المئة منهم بأن ظروفهم بقيت على حالها بينما يقول 37 في المئة إن ظروفهم «سوءت» أو «سوءت جداً» على مدار الـ 12 شهراً الماضية. وتمثل هذه النسبة المئوية مجتمعة 62 في المئة ممن لم تشهد الأوضاع الاقتصادية لأسرهم أي تحسن يذكر على مدار السنة الماضية.

فضلاً عن ذلك، يعبر الأردنيون عن درجة رضا متدنية جداً حول مجموعة من المؤشرات مثل: «نوعية الحياة» لديهم، فقد أشار ما نسبته 21 في المئة ممن شملهم الاستطلاع إلى الشعور بالرضا حول «نوعية الحياة»، و16 في المئة بالرضا عن «مستوى المعيشة»، و26 في المئة بالرضا عن «العمل» (ممن لديه عملاً)، و10 في المئة شعروا بالرضا عن «مستقبل أطفالهم» (ممن لديه أطفال) و9 في المئة شعروا بالرضا عن «المستقبل المالي الشخصي»، وأخيراً 11 في المئة فقط شعروا بالرضا عن «الوضع العام في الأردن». ويظهر الاستطلاع الخيارات المتاحة أمام الأفراد لمواجهة أعباء المعيشة وتلبية نفقات الأسرة خلال الـ 12 شهراً الماضية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أفاد ما نسبته 82 في المئة من الأردنيين بأنهم لجأوا إلى تخفيض نفقاتهم و69 في المئة عملوا على الاقتطاع من احتياجاتهم الأساسية و59 في المئة استخدموا مدخراتهم و57 في المئة لجأوا إلى الاستدانة لشراء بعض الحاجيات و45 في المئة زادوا من ساعات العمل وأخيراً 22 في المئة لجأوا إلى بيع بعض الأصول. ويقول ما يقارب ثلثي المستطلعين أو 64 في المئة

63 بالمئة قالوا ان ظروفهم تحسنت بتفاوت

«لن تتغير» وسيبقى الوضع على ما هو عليه، وما نسبته 40 في المئة أن الأمور سوف تتراجع إلى «الأسوأ» إلى «الأسوأ بكثير» مما كانت عليه في الأشهر الـ 12 الماضية. وهذه النسبة تمثل 58 في المئة ممن يرون



13 بالمئة فقط يرون ان حرية انتقاد الحكومة مضمونة

أما بما يتعلق بمعالجة البطالة، فعلى الرغم من معرفة كثيرين بوجود ثلاثة برامج رئيسية للتدريب المهني والتوظيف تديرها الحكومة (الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل ومؤسسة التدريب المهني ومشروع التشغيل والتدريب الوطني)، فإن قليلاً منهم أكثر بتقديم طلب لهذه البرامج حيث لم تتجاوز نسبتهم 3 - 7 في المئة.

اقتصادي

نزيف البورصة يستمر ويفقد السوق 26 بالمئة من قيمتها

أحمد النمري

تواصل الاتجاه الهبوطي لأسعار معظم الأسهم المتداولة في بورصة عمان طيلة أيام الأسبوع المنتهي يوم الخميس 2008/11/13، كما سجّله ورصده مؤشر الرقم القياسي العام للأسعار المرجح بالأسهم الحرة، إذ انحدر خلاله من 3407 نقطة في بدايته إلى 2997 نقطة في نهايته، أي بتراجع 410 نقطة، ونسبة هبوط 12 بالمئة، قياسية، ولتجاوز الرقم نزولاً سقف 3000 نقطة.

منذ بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر وحتى 2008/11/13 انخفضت الأسعار في معدلها العام بنسبة 26,4 بالمئة تأثراً بتراجع رقم المؤشر من 4,74 إلى 2997 نقطة.

وبدلاً من تحقق ارتفاع، أو على الأقل توقف الهبوط، فإن نزيف التدهور في الأسعار استمر أيضاً خلال أيام تداول الأسبوع التالي المنتهي بتاريخ 2008/11/20 ولينزل رقم مؤشر الأسعار مرة أخرى إلى 2771 نقطة في نهايته وبنسبة هبوط 7,5 بالمئة.

وكمحصلة يصل التدهور في نزيف الأسعار خلال هذين الأسبوعين إلى 636 نقطة، وبمعدل انخفاض 18,8 بالمئة، وهي نسبة عالية قياسية لم يسبق تحققها وتسجيلها في تاريخ البورصة في الفترة الزمنية القصيرة نفسها.

وفيما سجل مؤشر الأسعار ارتفاعاً ملموساً تجاوز 30 بالمئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2008 ألغى تسونامي الهبوط الأخير الذي حدث منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وتسارع في شهري تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، كل التصاعد السابق في الأسعار، وتحولت نسبة النمو من رقم إيجابي إلى هبوط بنسبة 26 في المئة وبتراجع 993 نقطة عن رقم بداية السنة.

التراجع في البورصة لم يقتصر على تدهور أسعار معظم الأسهم المتداولة فيها؛ القيادي منها والفرعي، بل امتد أيضاً إلى حدوث انخفاضات متزايدة في مؤشرات أداء التداول، في رقم حجم التداول، وعدد الأسهم المتداولة، وعدد العقود المبرمة، والقيمة السوقية، وتراجع أهمية مدلولات معدلات معيارية.

سيكون لما سبق، وبخاصة إذا استمر التدهور الحاد خلال الأيام والأسابيع المقبلة والمؤشرات الدولية ترجح ذلك، نتائج وتداعيات سلبية صعبة على نشاط البورصة ومؤسساتها والمتعاملين من خلالها، وأيضاً على مختلف أداء فروع الاقتصاد، وانعكاساته على تعمق حالة التباطؤ، وخروج وحدات اقتصادية من السوق، وتدني الثقة العامة في الاقتصاد، وفي التوجيهات والسياسات والطواقم التي قادته في طريق الأزمة التي لا يظهر حتى الآن بصيص النور في نهاية نفقها.

تعمقت أزمة البورصة أيضاً لتزامنها مع وبعد انفجار إشكالية أو فضيحة ما أطلق عليها اسم شركات التعامل في البورصات العالمية، وهي شركات لم يكن لمعظمها أي دور في البورصة المحلية، وحيث ظهر الآن أن دورها انحصر في إغراء مدخرين بالإيداع لديها مقابل الوعد بدفع فوائد أو أرباح عالية، وللاستخدام ما يودع في نشاطات مريبة غير قانونية، وقد بلغ عدد الشركات هذه التي أحييت إلى المدعي العام للتحقيق 202 شركة، وفيما قدرّت الأموال المجموعة من عشرات آلاف المودعين ما يقارب نصف بليون دينار فإن ما تم استرجاعه منها حتى الآن لم يتجاوز 120 مليون دينار.

اقتصاد الأردن تأثر سلباً بهذه الدرجة أو تلك بانفجار وامتداد الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصاديات السوق الرأسمالي في مرحلة عولمتها الليبرالية، ولكن من الصحيح أيضاً، بل والأكثر صحة، القول إنها نجمت أساساً وأكثر عن تبني السياسات والتطبيقات نفسيهما اللتين ولدتا الأزمة هناك.

نزيف الأسعار في بورصة عمان كان متوقعاً، وإن لم يكن بالحدة والتسارع نفسه، وقد أشرنا إليه في أكثر من مقالة ودراسة، وتخوفنا من موجة وفقاعة القفزات التصاعدية في الأسعار الناجمة، في معظمها، عن المضاربة والمضاربين المحليين وغير الأردنيين، حيث ساعدتهم في ذلك تبني توجهات ليبرالية رسمية في شروط التعامل وفي الأنظمة والتعليمات التي تحكمه، والسماح بتوالد كم كبير من الشركات المساهمة الجديدة وبعضها من رحم شركات قائمة، وهيمنة عدد محدود من كبار المساهمين على دفة القرار فيها، وتدعيم ذلك باعتماد «الاكتتاب الخاص» وقبول إدراج أسهمها للتداول فوراً، وعدم الاعتراض على نهج «التداول الأجل غير النقدي - التمويل المكشوف وعلى الهامش»، وفتح الباب على مصراعيه أمام تملك الأجانب كامل أسهم الشركات وإمكانية بيعها في أي وقت، وإخراج أرباحها وثمرتها خارج الحدود، فيما توسعت بنوك أردنية في أخطاء منح قروض بغرض شراء أسهم، أي المتاجرة والمضاربة بها.

مواجهة أزمة البورصة والاقتصاد المتفاقمة تتطلب بداية الاعتراف والقيام برصد جريء لأسباب الأزمة الحقيقية، المحلية قبل الخارجية، والمساعدة إلى مواجهتها بإجراءات وسياسات موازية جديدة وبطواقم أخرى، في ظل أجواء الديمقراطية والشفافية والمشاركة في تحديد الأهداف ومتابعتها واستخلاص النتائج والعبر المتعلقة بها.

سيناريوهان حكوميان للخروج من مأزق تخفيض النفقات الجارية

التي سيتم تخفيضها 4.7 بليون دينار، ويساوي التخفيض المطلوب ما مقداره 350 مليون دينار، بعد استثناء الرواتب والأجور ووزارة الدفاع والداخلية والقوات المسلحة والأمن العام ووزارة المخابرات العامة وقوات الدرك والدفاع المدني. وتندرج ضمن هذا البند فصول الرواتب وقيمتها 2.3 بليون دينار، وأقساط الدين 434 مليون دينار، التقاعد 714 مليون دينار، دعم المحروقات والقمح والأعلاف 280 مليون دينار، و 167 مليون دينار للشبكة الأمان الاجتماعي، و 86 مليون دينار للمعونة الوطنية، إضافة إلى بند المعالجات الطبية.

وزارة المالية التي تجهد في التراجع عن القرار بعد مناقشته مع الأعيان، رفعت كتاباً إلى رئيس الوزراء أوضحت فيه صعوبة تطبيق مثل هذا القرار وأثره على أداء الوزارة وانعكاساته السلبية.

سيناريو آخر غير إعداد الملحق قد يبدو الأسهل، وهو إقناع الأعيان برفض قرار النواب ليعود مرة أخرى إلى النواب الذين سيصوغونه بشكل مختلف ينهي مشكلة الحكومة ويخرجها من مأزقها.

تبقى الأسباب التي دفعت النواب لإقرار مثل هذا القرار غير القابل للتطبيق غير معلنة، ويبقى إيجاد حل للمشكلة أمر حتمي، وإلا كيف ستتمكن الحكومة من تغطية نفقات بنود لا يمكن تجاهلها، وسيبدأ النواب الاحتجاج على عدم تقديمها اعتباراً من مطلع العام المقبل.

يساوي قيمة التخفيضات التي أقرها النواب، ويعاود النواب أنفسهم التصويت عليه مرة أخرى.

حتى الآن ما زالت وزارة المالية تدرس السيناريوهات المتاحة للخروج من مأزق إقرار تخفيض النفقات الجارية، الذي أكد مصدر حكومي أنه ينطوي على مخالفة دستورية، إذ يمنع الدستور تخفيض الإنفاق بنسب محددة، في الوقت الذي يتيح فيه تقليص قيمة بنود محددة.



المالية تدرس سبل

الخروج من مأزق

تخفيض النفقات الجارية

بيد أن النائب ممدوح العبادي لا يرى أن الأمر ينطوي على مخالفة دستورية، إذ إن من حق النواب تخفيض الإنفاق، ولكن لا يحق لهم زيادته.

وكان مجلس النواب قرر تخفيض النفقات الجارية بنسبة 10 في المئة، باستثناء الرواتب والأجور والعلاوات، وتبلغ قيمة النفقات الجارية

دفعت رغبة النواب بتخفيض حجم الموازنة العامة للعام المقبل إلى اتخاذ قرار من المجلس بالتصويت على تحويل توصية لجنتهم المالية والاقتصادية القاضي بتخفيض النفقات الجارية 10 في المئة إلى قرار يندرج ضمن قانون الموازنة العامة للدولة، على الرغم من تأكيد النواب الذين دفعوا باتجاه إقرار هذا البند من استحالة تطبيقه، وجعله واقعاً، ورغم العراقيل التي تواجه تطبيق مثل هذه المسألة التي تتطلب تخفيض الإنفاق الجاري بقيمة 350 مليون دينار.

ويبدو أن الخطأ بدأ مع اعتماد اللجنة المالية لتوصية عامة دون الخوض في تفاصيل تخفيض البنود كل بند على حدة، واستمر عندما تساءل النائب محمود الخرابشة حول كيفية تحويل التوصية إلى قرار يدرج في القانون، ما دفع باتجاه اتخاذ قرار بهذا الخصوص.

قرار النواب أوقع الحكومة في مأزق لا تدري كيف تخرج منه، إلا إذا حاولت الالتفاف عليه، الآن، لتسريع إقرار القانون ولتبدأ بعد شهر واحد على أبعد تقدير بإعداد ملحق أول لموازنة 2009

المشاريع الصغيرة فرص

استثمارية كبيرة في أميركا

السجل - خاص

يختلف هذا المعيار في اليابان ليصل إلى 940 ألف دولار، وينخفض في سنغافورة إلى 280 ألف دولار.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة من كونها وسيلة لتوفير فرص عمل لأعداد متزايدة من الناس، وتنوع مصادر الدخل لهم ما يتيح المجال إلى رفق الاقتصاد بمشاريع تدر دخلاً مناسباً للدولة على المدى البعيد المنظور.

وتشكل المشاريع الصغيرة 97 في المئة من المشاريع في أميركا، إذ يوجد نحو 13 مليون مشروع يعمل فيها أكثر من نصف العاملين في أميركا، ما يوفر فرص عمل لثلاثي العمالة الجديدة، في حين تشكل المشاريع الصغيرة في اليابان نحو 99.4 في المئة، وهي تستخدم 84.4 في المئة من إجمالي العمالة فيها.

ويبلغ حجم الاستثمارات في هذه المشروعات في الولايات المتحدة الأميركية حوالي 60 في المئة من إجمالي استثماراتها، فيما تصل هذه إلى 65 في المئة في أوروبا. وعلى الرغم من أهمية هذه الاستثمارات وتحققها عوائد مادية واقتصادية كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنها لا تتجاوز 10 في المئة في اقتصاديات الدول العربية. ومن أبرز الدلالات على أهمية هذه المشاريع

يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة عالمياً، لعدم الاتفاق حول معيار واحد لتحديدها أو لأسس تصنيفها، للاختلاف بخصائص الدول وطبيعة اقتصاداتها.

وتتفق الآراء، بشكل عام، على أن المشاريع الصغيرة يديرها أو يشغلها عدد قليل من العمال، ولا تحتاج إلى رأسمال كبير مقارنة بالمشاريع الضخمة أو المتوسطة ذات الإمكانيات الأكبر من ناحية العمالة ورأس المال.

وتصنف أميركا المشروع على أنه «صغير» إذا كان عدد العمال أقل من 50، وهو النظام المتبع في بلجيكا واليونان وسنغافورة، بينما يرتفع إلى 300 عامل في اليابان و500 في الدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيرلندا.

ويعتبر المشروع صغيراً في أميركا إذا كان رأس المال فيه أقل من 2 مليون دولار، فيما

استهلاكي

شكوى من استمرار "مسلسل الغلاء"

حركة السوق هادئة قبيل العيد "الكبير"



الحكومة لتوخي المزيد من الشفافية في إعلان التخفيضات، وإلغاء الضرائب والرسوم، وذلك لتمكين السوق من الاستجابة لهذه الخطوات الإنقاذية.

وكانت الحكومة أعفت 13 مادة أساسية، منها السكر والنشاي، من الضرائب والرسوم، لكن استجابة السوق لهذه الخطوة الحكومية كانت بطيئة، إذ أصر التجار أنهم دفعوا الضريبة على المواد المخزنة لديهم.

وقال منصور: «أتمنى على الحكومة لو قامت بالتالي: أن تقول مثلاً إنها ستقوم بهذا التخفيض خلال ثلاثة أشهر، وهذا معناه إعطاء فرصة للتجار للانتهاء من مخزونهم وشراء كميات جديدة تستجيب فيها الأسعار للواقع الجديد».

الجاري. وقال نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، إن التجار يعانون من انخفاض حاد في المبيعات، رغم أنهم استجابوا إلى دعوات حكومية بزيادة التخزين، خوفاً من «موجة عالمية» سببها الخوف على المخزون الغذائي العالمي، الذي شهد انخفاضاً حاداً، في الأشهر ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو من هذا العام.

لكن خبراء اقتصاد ومعيّنين، أشاروا إلى ضرورة أن تنخفض الأسعار تبعاً لقواعد السوق التي تنص على «الربح والخسارة»، حيث أن السوق الحرة لا تتحرك باتجاه واحد. الخبير الاقتصادي حسام عايش، أكد على ضرورة أن يتمتع التجار الأردنيون بثقافة التجارة في السوق المفتوحة، وأن يراعوا المستهلك الذي يتمتع بوعي كافٍ للاستجابة بمرونة لهذه القاعدة.

ويتفق الخبير الاقتصادي يوسف منصور مع عايش، ويذهب إلى تشخيص «علل السوق» بثلاث: هي الاحتكارات، الكارتلات وإصرار حكومي على إبقاء السوق في حيرة. يقول منصور إن عدم وجود تنافس حقيقي في السوق، وهيئة رسمية لمراقبة السوق ومنع الاحتكار، أدت إلى تحكم قلة قليلة في السوق نتجت عنه حالة ما يعرف «بالأسعار اللاصقة التي لا تنخفض» أو sticky prices downward

وهي حالة ينتج معها عدم انخفاض الأسعار، رغم أن مبرر ارتفاعها كصعود أسعار البترول مثلاً، لم يعد قائماً. يدعو منصور

إلى يتطلع التاجر أبو سالم إلى الأيام القليلة قبل عيد الأضحى، لتشهد مبيعاته من الألبسة تحسناً يعوض خسارة باقي العام، الذي أصاب فيه مبيعاته «وهن شديد» انخفضت معه إلى أكثر من 50 بالمئة.

يقول التاجر الستيني الذي افتتح محله في جبل الحسين منذ أكثر من 15 عاماً، أن الازدحام الذي تشهده شوارع السوق، لا يدل بالضرورة على مبيعات جيدة، إذ إن «الناس تتفرج لتتسلى ولا تشتري».

يضيف: «أكثر المحلات التي تباع هي محلات بيع ملابس الأطفال، حيث يصر الأهالي على إسعاد أطفالهم بملابس جديدة للعيد، بينما الكبار قليلاً ما يشترون شيئاً لأنفسهم».

حركة أسواق الملابس التي وصفها أحد البائعين في مكة مول بالاعتيادية، أصبحت سمة سائدة بعد ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ومعها سائر المواد الأخرى لتقرر الأسر إعطاء أولوية الإنفاق إلى المواد الأساسية، التي شهدت أسعارها أيضاً ارتفاعاً لم يلحقه انخفاض مواز للانخفاض الذي تشهده أسعارها عالمياً.

وأكد مستورد الأرز التايواني مصطفى الصعدي، أن المستوردين قاموا بتخفيض أسعارهم بنسبة تتجاوز تلك التي هبطت فيها أسعار الأرز التايواني عالمياً، وذلك بغية «إعطاء دفعة» للسوق الذي يشهد كساداً واضحاً.

لكن الصعدي يؤكد أن قليلاً من المحلات استجابت لهذه التخفيضات: «المحلات الكبرى فقط تباع المواد بأسعارها العالمية وربما أقل، وهذا واضح من العروض الترويجية التي نقرأها في الصحف».

يفسر الصعدي عدم انخفاض الأسعار بأن تجار الجملة والتجزئة، ما زالوا يصفرون مواد اشتروها عندما كانت الأسعار مرتفعة.

ارتفعت أسعار الأرز التايواني العالمية بأكثر من 45 بالمئة حيث بلغ سعر الطن المتري العام الماضي 356 دولاراً، فيما تتذبذب أسعاره حول 550 دولاراً حالياً، بانخفاض 20 في المئة عن منتصف العام

بورصة المستهلك الأضاحي بأسعار تشجيعية من "الاستهلاكية"

اسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في اغلاقاتها الأربعاء - 3 كانون الأول/ديسمبر الساعة 3 بعد الظهر

السعر	المادة
171 دولاراً / طن	القمح
158 دولاراً / طن	الذرة
2140 دولاراً / طن	الكافو
436 دولاراً / بلوند	السكر
245 دولاراً	حبوب الصويا
570 دولاراً / طن	الرز التايواني
776 دولاراً / أونصة	الذهب

اتجهت الحكومة إلى مكافأة ارتفاع صاروخي في أسعار الأضاحي واللحوم البلدية عبر تقديمها بأسعار تشجيعية في فروع المؤسسة الاستهلاكية المدنية. أسعار الأضاحي على ارتفاع منذ رمضان الماضي بسبب احتكار قلة قليلة لهذا القطاع بحسب تجار وبائعي لحوم.

المؤسسة الاستهلاكية المدنية أعلنت أنها انتهت من وضع كافة الترتيبات اللازمة لبيع الأضاحي السورية المنشأ وبسعر 150 ديناراً للأضحية الواحدة ووزن يتراوح من 45-50 كغم قائم. مدير عام المؤسسة محمود أبو هزيم أعلن بأن المؤسسة ستباشر عملية بيع الأضاحي ابتداءً من يوم الجمعة الموافق 2008/ 5/ 12 وطيلة أيام عيد الأضحى في سبعة مواقع داخل العاصمة عمان وهي: منطقة بسمان قرب مستشفى الأمير حمزة، ومنطقة ماركا داخل مسلخ أمانة عمان الكبرى الواقع على طريق اوتستراد الزرقاء، ومنطقة رأس العين مقابل سوق الخضار الشعبي - أم الحيران، ومنطقة صويلح مقابل مسجد صبرية بالقرب من المقبرة وبداية شارع السلط، ومنطقة تلاح العلي قبل نهاية شارع وصفي التل - شارع نمر الحمود، ومنطقة شفا بدران مقابل مقبرة ياجوز، ومنطقة سحاب بين دوار الدله والمقبرة الإسلامية. وقال بأن المؤسسة شكلت لجاناً ميدانية لمتابعة مواقع بيع الأضاحي المذكورة واستقبال ملاحظات وشكاوى المواطنين ميدانياً وكذلك على الخط الساخن رقم (4885843) كما وفرت أمانة عمان الكبرى خدمة الذبح بالمواقع المشار إليها.



ألذّ إختيارات السّتيك



تجربة جديدة لطعم السّتيك اللذيذ

زينها بالذّ
الإضافات



إختر ٢ من الأطباق
الجانبية



أطلب واحدة من ٣ أنواع
سّتيك



The Flavors That Bring People Together

شارع مكة
هاتف: 065540016

«القتل مقبول كمبدأ.. شريطة التأكد!»

جرائم الشرف: الإعلام يساند القاتل محاباة للمجتمع

دلال سلامة

«فرقة إعلامية، وإثارة، في التعاطي مع الظاهرة، لا يقضي عليها بقدر ما يكرسها» هكذا تصف الإعلامية لانا مامخ الأسلوب الذي تتعامل به وسائل الإعلام في الأردن مع جرائم الشرف، وهي الظاهرة التي ما زالت تسجل أرقاماً مخيفة، حيث يراوح متوسط عدد من يقتلن من الفتيات والنساء على هذه الخلفية سنوياً في الأردن من 12 إلى 15 فتاة. وفي العام 2007 وحده ارتكبت 17 جريمة. على هذه الخلفية ارتكب خلال ما مضى من العام الجاري 11 جريمة.

المادة 340 من قانون العقوبات الأردني، تنص على أنه: «يستفيد من العذر المخفف من فوجئ بزوجه، أو إحدى أصوله، أو فروعه أو أخواته، حال تلبسها بجريمة الزنا، أو في فراش غير مشروع، فقتلها في الحال، أو قتل من يزني بها، أو قتلها معاً، أو اعتدى عليه أو عليهما اعتداء أفضى إلى موت أو جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة».

هذا النص الإشكالي للمادة 340 من قانون العقوبات، هو أقصى ما استطاعت الحكومة أن تضمنه من «عقوبات» على من يرتكب جريمة «غسلاً للعار»، أو ما يعرف بجريمة الشرف. وقد جاء هذا النص بعد محاولتين فاشلتين قامت بهما الحكومة في العامين 99 و2000، من أجل إلغاء هذه المادة من القانون المذكور، والتي كانت تعفي من العقوبة من ارتكب جريمة شرف.

وكانت المادة 340 تنص قبل تعديلها على أنه «يستفيد من العذر المحل (وبالتالي لا يعتبر فعله جريمة) من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر، وأقدم على قتلها أو جرحها أو إيذاءها كليهما أو أحدهما».

وقد رد مجلس النواب، في حينه، مشروع القانون بعد مصادقة مجلس الأعيان عليه. لكن الحكومة استغلت، في العام 2001، تعليق مهام المجلس ومررت قانوناً مؤقتاً عدلت بموجبه المادة لتنص على الاستفادة من «العذر المخفف» الذي يتم بموجبه تخفيض العقوبة من الإعدام أو الأشغال الشاقة، وهي العقوبة المقررة لجرائم القتل، لتصبح السجن لسنة واحدة على الأقل، وعند إسقاط الحق الشخصي من قبل الولي، وهو ما يحدث في جرائم الشرف، فإن العقوبة تخفض إلى النصف.

المعارضة العنيفة التي أبدتها مجلس النواب لإلغاء المادة تعكس، نوعاً من المعارضة الشعبية لاعتبار جريمة الشرف مثل أي جريمة أخرى، وهي تكشف بدورها قيمة اجتماعية عفا عليها الزمن، لكنها ما زالت منجذرة فيه.

على أن الحكم المخفف ليس السبب الوحيد في ارتفاع أعداد «جرائم الشرف»، فهناك أسباب أخرى منها الطريقة التي تغطي بها أخبار جرائم الشرف في أجهزة الإعلام، يبدأ ذلك من اللغة المستخدمة لتغطية خبر الجريمة، وهي إلى حد كبير، لغة تحريضية، تتضمن أحكاماً أخلاقية تتماهى كثيراً، مع العقلية ذاتها التي قامت بارتكاب الجريمة، وهو ما تفصح عنه عناوين نشرت في الصحف المحلية من نوع: «شاب يغسل عاره بإغراق أخته في البحر الميت»، أو: «شاب يقتل شقيقته دفاعاً عن شرف العائلة».

ما تقوله العناوين الرئيسية تستفيض في شرحه التغطية الصحفية، فهناك عبارات مثل «أب يقتل ابنته بعد أن اعترفت له بارتكابها الفاحشة»، أو «شاب يقتل شقيقته بعد أن ضبطها في وضع غير لائق».

من 12 إلى 15 فتاة تقتل سنوياً بداعي «الشرف»

نشرت صحيفة يومية في تغطيتها لخبر الحكم على شاب قتل شقيقته بالسيف

«غسلاً للعار»: أن الشاب «تلقى حكماً بالسجن 6 أشهر، وذلك بعدما وجدت المحكمة أن المجني عليها أمت فعلاً غير محق وعلى جانب من الخطورة، وهو تحدٍ لمشاعر أهلها ومن ضمنهم شقيقها المتهم. واعتبرت المحكمة أن ما فعلته المجني عليها تعد على شرف وسمعة وكرامة المتهم وأهلها، الأمر الذي أحدث ثورة غضب شديدة للمتهم تتعلق بشرفه وكرامته».

مع ذلك تركز التغطية الإخبارية على أن الطب الشرعي أثبت عذرية الفتاة، بهدف إثبات أن الفتاة قتلت لمجرد الشبهة، وبراءتها بالتالي من «العمل المشين» الذي اتهمت «زورا» بارتكابها، ما يعني أن تركيز الإعلام ينصب على أن الفتيات يقتلن فقط للشبهة، وهو القاسم المشترك بين التغطيات الإخبارية، وكذلك بين ممن يتناولون الموضوع من صحفيين وكتاب: وفي تحقيق أجرته صحيفة يومية حول جرائم الشرف، نقل عن أحد الصحفيين ما نصه: «لنسال أنفسنا، ما هو ذنب الفتاة التي يرتكب أخوها جريمة إنهاء حياتها بدم بارد، وبعد فحصها يتبين أنها عذراء، وشرفها ناصع البياض، وأنها قتلت فقط لأجل وشاية مغرضة من أحدهم؟»

وقال كاتب آخر في صحيفة أخرى: «تعرضت فتاة إلى جريمة قتل جراء ثورة غضب من قبل ذويها، دون التحقق من صحة أية معلومات تتعلق بطبيعة سلوكها». وفي الإطار نفسه قامت صحيفتان يوميتان أخيراً بإجراء استطلاعين سألتا

فيهما القراء عن رأيهم في جرائم الشرف. وكان لافتاً أن الصحيفتين أبرزتا حقيقة أن كثيراً من الفتيات اللواتي يقتلن يكن، في واقع الأمر، ضحايا «للإشاعات المغرضة» و«النكيات».



مجلس النواب رد مشروع تعديل للمادة 340 رغم موافقة الأعيان عليها

مامخ ترى أن خطورة هذا الطرح تأتي من أنه «في الوقت الذي يجب أن يتخذ فيه موقف رافض لمبدأ القتل، بغض النظر عن الشبهة أو اليقين، نجد أن الموقف المسجل هو ضد القتل للشبهة وليس ضده كمبدأ».

أي: لا تقتل ابنتك أو شقيقتك إلا بعد أن تتأكد. وهو أمر يعترف به موسى برهومة، رئيس تحرير «الغد»، ويعزوه إلى افتقار كثير من الصحفيين إلى المهارات المهنية الأساسية:

«في أحيان كثيرة يتورط الصحفي في

لغة تبارك الجريمة وتصفق للمجرم، وسبب ذلك أن كثيراً من الصحفيين، يفتقرون إلى المهارات التي تمكنهم من استخدام لغة تنأى عن أحكام أخلاقية تتنافى مع مبدأ الحياد».

الالتفاف وعدم المواجهة هو سمة أخرى من سمات تعاطي الإعلام مع جرائم الشرف، فالجريمة تحدث ببساطة، لأن فتاة أقامت علاقة خارج إطار الزواج، ولكن كثيراً ممن يتصدى للظاهرة بالانتقاد من الصحفيين والكتاب لا يواجه هذه الحقيقة، ولا يعلن موقفاً صريحاً منها، بل نجد انشغالا بأمور ثانوية مثل القول إن الجريمة تكون، في أحيان كثيرة، ستارا لخلافات عائلية أو قضايا ميراث، وهو ما تؤكد عليه مامخ وتصفه بالمعالجة المتبورة للقضية: «هناك أسلوب تفكير ومنظومة قيم اجتماعية ودوافع قادت إلى جريمة الشرف، هذه الدوافع هي المشكلة الأساسية، وما الجريمة إلا عارض لها، ولكن أحدا لا يواجه هذه الدوافع بصراحة، في حين أن التحدي الحقيقي يكمن في معالجتها».

الالتفاف الذي تمارسه الصحافة، تمارسه أيضا الدراما الأردنية، أو هي على رأي الكاتب الدرامي الأردني مصطفى صالح:

«لم تدخل في صلب الظاهرة، فهي وإن ادعت أنها قدمت معالجة لقضية جرائم الشرف، فإنها لم تفعل أكثر من عرضها بسطحية».

العدد القليل جداً من الأعمال التي تصدت للقضية تعاملت بجنب معها، فبطلة مسرحية «حليمة» للمخرج محمد الضمور، التي عرضت في العام 99، قتلت بسبب إشاعة، والفتاة في مسلسل «شباب أت كوم»، الذي عرضه التلفزيون الأردني قبل أربع سنوات، كانت تواجه تهماً من ابن عمها بإقامة علاقة «غير مشروعة»، وتهديدات بالقتل، ولكنه في الحقيقة كان يريد إجبارها على الزواج منه. وفي مسرحية «رق الدم» التي عرضت خلال تشرين الثاني الماضي، للمخرجة لينا التل تقتل البطلة لأنها طلقت، وعندما تلتي في العالم الآخر باثنتين قتلتا مثلها، نجد أن إحداهما قتلت بسبب إشاعة والأخرى لأن عائلتها اكتشفت أنها كانت على علاقة حب مع ابن عمها قبل زواجها منه وإنجابها منه أطفالاً فأقدمت على قتلها.

المسرحي الأردني غنام غنام الذي يشارك مامخ الرأي حول تجاهل المجتمع، وكذلك وسائل الإعلام للدافع الأساسي لجريمة الشرف، مقابل الانشغال بـ«القشور»، يعتقد أن القمع الفكري الذي يمارسه المجتمع، هو ما يجعل الفنانين حذرين في تناول القضية: «هناك رفض قاطع لوجهات النظر المغايرة، وهذا ما يحول دون تقديم معالجة واقعية للدافع الاجتماعي للجريمة».

مع ذلك، فإن القمع الفكري ليس مبرراً كافياً لطريقة التعاطي هذه مع فعل بشع مثل هذا يجد له، ومنذ عشرات السنين، غطاء شعبياً وقانونياً، فأشد الثوابت رسوخاً يمكن لها أن تهتز إن نوقشت بجرأة، ولكن ما يحدث، بحسب برهومة، هو أن كثيرين:

«يتصدون لمناقشة هذه الظاهرة رغبة في تسجيل مواقف، دون أن يكونوا مستعدين فعلاً لدفع ثمنها».



شرق / غرب

غياب رجا العيسى

«فقدت الأسرة الإعلامية وقطاع النشر الصحفي قبل أيام، رائداً بارزاً من الرواد في الأردن وفلسطين هو رجا العيسى عن 86 عاماً. والفقيه من الرعيل الأول الذي أسهم إسهاماً كبيراً ومشهوداً في النهضة الصحفية، عبر صحيفة «فلسطين» أعرق الصحف الفلسطينية وقد صدرت لأول مرة في يافا في العام 1911، قبل أن تنتقل بعد وقوع النكبة إلى القدس، حيث أسهم رجا العيسى هناك في إعادة انطلاقتها. وبعد دمج الصحف في العام 67 باندمج صحيفتي «فلسطين» و«المنار» في صحيفة جديدة هي «الدستور» فقد أسهم العيسى في بناء هذه الصحيفة التي تعتبر من أقدم وأبرز الصحف الأردنية حالياً. كما شارك العيسى في إصدار صحيفة «الرأي»، وكتب لعدة سنوات عموداً يومياً فيها. ويعتبر العديد من رؤساء تحرير الصحف من تلامذته وبعضهم من تلامذة تلامذته. ثم انتقل مسلحاً بخبرته الطويلة، إلى تأسيس وكالة التوزيع الأردنية التي تعتبر أكبر شبكة توزيع للمطبوعات في الأردن. وقبل بضع سنوات انتقلت ملكية وكالة التوزيع إلى شركة أرامكس، حيث اختار رجا العيسى التقاعد بعد رحلة طويلة من العمل المتأثر والخلق.

انتخابات جديدة لاتحاد الصحفيين العرب

«اختار المؤتمر العام الحادي عشر للاتحاد العام للصحفيين العرب الذي اختتم أعماله في القاهرة الخميس الماضي إبراهيم نافع رئيساً للاتحاد، ومكرم محمد أحمد - نقيب الصحفيين المصريين - أميناً عاماً. كما قرر المؤتمر اختيار خمسة نواب لرئيس للاتحاد هم: - الياس مراد (سورية) - ملحم كرم (لبنان) - أحمد يوسف بهباني (الكويت) - عاشور تليسي (ليبيا) - عبد الله البقالي (المغرب)، واختيار حاتم زكريا - السكرتير العام لنقابة الصحفيين المصريين - أميناً مالياً للاتحاد. وفاز بعضوية الأمانة العامة للاتحاد كل من: - الهاشمي نوبيرة (تونس) - أم كلثوم محمد مصطفى (موريتانيا) - نعيم الطوباسي (فلسطين) - سالم بن حمد الجمهوري (عمان) - عبد الله الجحلان (السعودية) - محيي الدين أحمد إدريس تيتاوي (السودان) - عبد الوهاب زغيلات (الأردن). وفاز نقيب الصحفيين الأردنيين برئاسة للجنة الحريات خلفاً لمدير عام الدستور سيف الشريف، وتضم اللجنة كلا من صلاح عبد المقصود عضو مجلس نقابة الصحفيين، وسفيان رجب (تونس)، على أن يكون يونس مجاهد نائباً لرئيس اللجنة. كما تم استحداث لجنتين جديدتين - إلى جانب اللجان الثماني للاتحاد - الأولى هي (لجنة دراسة أوضاع القرن الأفريقي)، حيث تم تكليف عضو الأمانة العامة ونقيب الصحفيين السودانيين محيي الدين تيتاوي برئاستها، على أن يكون كل من نائب رئيس الاتحاد عن إفريقيا عاشور تليسي وعبدالله البقالي في عضويتها، في حين يرأس نعيم الطوباسي اللجنة الثانية (لجنة الشؤون العامة في الوطن العربي وفلسطين) التي ستضم في عضويتها كلا من نواب رئيس الاتحاد عن آسيا الياس مراد وملحم كرم، وأحمد يوسف بهباني.

«أريج» تستضيف الصحفيين

الاستقصائيين العرب

«اختتم في عمان فعاليات المؤتمر الأول للصحفيين الاستقصائيين في العام العربي الذي بحث في آليات تحفيز هذا النمط من العمل الإعلامي المحترف المستقل والقائم على توثيق المعلومات والمصادقية والتوازن والدقة والموضوعية. نظم المؤتمر شبكة (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية/ أريج) وشارك فيه حوالي 200 إعلامي من عشر دول عربية، دعوا لتكوين نواة لشبكة صحفيين ومحررين وناشرين عرب لدعم الصحافة الاستقصائية، بهدف إنجاز تحقيقات معمقة تحسن من واقع المجتمعات، وتعزز مفهوم الحكمة الرشيدة، وتفعيل دور الإعلام كسلطة رابعة، وناقش المؤتمر الذي استمر لمدة ثلاثة أيام مبادئ التحقيقات الاستقصائية بهدف الوصول لجوهر الموضوع وحق الوصول للمعلومات في الوطن العربي وطرق الاتصال بمصادر المعلومات وسلامة الصحفي المتقصى، ومستقبل الصحافة الاستقصائية في الوطن العربي. وشارك فيه صحفيون من الأردن ومصر والعراق وفلسطين ولبنان وسورية واليمن والمغرب وقطر والجزائر والسعودية. وعرض حوالي 40 صحفياً من الذين أنجزوا تحقيقات استقصائية بدعم من الشبكة تجاربهم ومنهجية العمل والصعوبات التي واجهتهم خلال جلسات نقاش جنباً إلى جنب مع زملائهم. من المعلوم أن شبكة أريج هي مؤسسة غير ربحية افتتحت مكتباً إقليمياً لها في عمان، وتعمل على تعزيز الوعي بالتحقيق الصحفي الاستقصائي في الوطن العربي.

مؤتمر «أريج»: ما مغزى رعاية «وزير الإعلام» توزيع الجوائز؟

السجل - خاص

التنفيذية رنا الصباغ، التي لم تر مانعاً من مشاركة الوزير في الحفل.

مدير مركز حماية الصحفيين نضال منصور، يشارك الصباغ الرأي إذ لا يرى غضاضة في قيام الوزير بمشاركة المصري في توزيع الجوائز، «على قاعدة أن ذلك لا يتعارض مع الشفافية أو مبدأ الحق في الوصول للمعلومة»، موضحاً أن «الأصل هو مواصلة التأشير لنواحي ذات صلة بالشفافية بوجود الشخصية المعنية».

الصباغ أكدت أن وجود «وزير الإعلام» كان ضمن سياقه الطبيعي، وأن مشاركة وزراء في مؤتمر دولي بهذا الحجم أمر جيد، موضحة أن المطالبة بالشفافية والحق في التقصي والوصول للمعلومة، لا يتعارض مع وجود رجال دولة.

اعتذر صحفيون عن التصريح حول الموضوع، معتبرين القضية ذات حساسية، خاصة أن المؤتمر الذي رعته «أريج» استضاف شخصيات عالمية وعربية معروفة في عالم الصحافة.

وعلى العموم، يجمع حتى منتقدوا وجود جودة على أن المؤتمر كان مهماً جداً بالنسبة للتعريف بالصحافة الاستقصائية في العالم العربي والعالم. الزميل منصور المصلا والذي شارك في المؤتمر قال: «كان مؤتمراً ديمقراطياً حقاً، وأنا تعلمت الكثير، كصحفي شاب، من خلال مشاركتي بالمؤتمر».

ديمقراطية ذات امتدادات في الوسط الديمقراطي، فقد كان بالإمكان اللجوء لشخصية من هذا الوسط إلى جانب العين المصري لتوزيع الجوائز».

مشاركة جودة جاءت بناء على دعوة وجهتها إليه مؤسسة «أريج»، ضمن دعوات مماثلة، تم توجيهها لسفراء دول أوروبية أخرى وشخصيات إعلامية عربية.



كان بالإمكان اللجوء لشخصية من الوسط الديمقراطي إلى جانب المصري لتوزيع الجوائز

صحفيون آخرون اعتذروا عن التصريح بأسمائهم، يرون أن توزيع الجوائز «يجب أن يخرج من إطار الرسمية ورجال الدولة، وأن يشارك في حفل التوزيع من يثبت بالقول والعمل أن نهجه وتوجهه ديمقراطي تشاركي». «وزير الإعلام» تلقى دعوة للمشاركة في توزيع الجوائز وجهتها له «أريج»، وفق المدير

قواعد لمناهضة الرقابة ودعم "منشئي الإنترنت"

على الأقل، بسبب معلومات قدمتها «ياهو» للسلطات الصينية.

جيرري يانج، رئيس «ياهو» وأحد مؤسسيها، رحب بالقواعد السلوكية الجديدة. وقال: «هذه المبادئ توفر خريطة طريق ثمينة بالنسبة لشركات مثل ياهو تعمل في أسواق تتعرض فيها حرية التعبير والخصوصية لقيود ظالمة».

تقول «هيومان رايتس ووتش»: «الاختبار الحقيقي سيكون كيفية تطبيق المبادئ، وما إذا كانت ستضمن إجراءات إلزامية لحماية المستخدمين».



حكومات لتحويل التقنيات الجديدة إلى أدوات للسيطرة والقمع - الأمر الذي يتم، في أحيان كثيرة، بالاتفاق مع شركات تكنولوجيا المعلومات المعروفة. وتبعا للجنة حماية الصحفيين، فإن واحداً من كل ثلاثة صحفيين سجناء اليوم كان يعمل على الإنترنت.

وأتهمت «غوغل» بالإذعان لمطلب الحكومة الصينية بترشيح نتائج البحث، عن موضوعات مثل: الديمقراطية وميدان تيانمن. كما هوجمت مايكروسوفت لحجبها مدونات المستخدمين الصينيين الذين انتقدوا الحكومة. وفي تشرين الأول/أكتوبر

الماضي، كشف باحثون كنديون عن قيام فرع «سكايب» بالصين بمراقبة اتصالات المستخدمين.

وقد حُكم على شي تاو، المراسل المتهم بتسريب أسرار الدولة بسبب إرساله خطاباً إلكترونيًا عن القيود المفروضة على الإعلام الصيني بما يتعلق بمذبحة ميدان تيانمن، بالسجن لمدة 10 سنوات بعدما كشفت «ياهو» عن معلوماته الشخصية للحكومة الصينية. وتبعاً لـ«مراسلون بلا حدود»، فقد سجن 4 من «منشئي الإنترنت»

انضمت شركات «مايكروسوفت» و«غوغل» و«ياهو» إلى لجنة حماية الصحفيين و«هيومان رايتس ووتش» واللجنة العالمية لحرية الصحافة، في توقيع قواعد سلوكية عالمية من أجل محاربة الرقابة على الإنترنت، وحماية خصوصية المستخدمين على الشبكة.

جاءت «مبادرة الشبكة العالمية»، التي أعدها ائتلاف ضم من شركات الإنترنت والجماعات الحقوقية والأكاديميين والمستثمرين، في أعقاب توجيه انتقادات إلى شركات، بسبب مساندتها لحكومات

كالصين في فرض الرقابة على الإنترنت. تسعى القواعد السلوكية، أو «المبادئ»، إلى تعزيز حق المستخدمين في حرية التعبير والخصوصية، وبالذات في مواجهة مطالب الحكومات بفرض الرقابة والكشف عن المعلومات الشخصية للمستخدمين.

تقول لجنة حماية الصحفيين: «إن هذه المبادئ تمثل خطة طريق واضحة غير مسبوق»، وأعربت عن تفاؤلها جراء توقيع مبادئ السلوك تلك.

بمقتضى المبادئ الجديدة، التي أعدت على مدار عامين، تتعهد الشركات بحماية المعلومات الخاصة لمستخدميها، أي كان محل عملهم، وب«التدقيق لدى تفسير وتنفيذ الطلبات الحكومية التي تنتهك الخصوصية». وتلتزم بدراسة أوضاع حقوق الإنسان في كل بلد قبل توقيع الاتفاقات التجارية، وبالحرص على التزام موظفيها وشركائها بمثل ذلك.

تقول «اللجنة العالمية لحرية الصحافة»: إن هذه المبادئ تساعد الصحفي وأي مواطن يرغب في إعلام الآخرين والتأثير عليهم، عن طريق إنشاء جبهة قوية وموحدة في مواجهة القمع والرقابة ضد المنشق المنعزل». وكان الدافع لإتمام مثل هذا الاتفاق، هو اتجاه

ثقافي

بين تاريخ المنتصرين والشعوب:
حرية المخيلة
للإنقاذ من الإخفاق

لطيفة الدليمي

1

عادة ما نقوم نحن العرب بإلقاء تبعات مصائبنا وتدهور ثقافتنا على الغرب وثقافته المهيمنة - انطلاقاً من نظرية المؤامرة - دون النظر إلى قصورنا في حق أنفسنا وعدم الإقرار بعجزنا في تفعيل ثقافتنا وتطوير مجتمعاتنا، وقلما يتحدث كاتب منّا برؤية نقدية دقيقة ومتجردة عن علاقتنا بالآخر وعن إخفاقاتنا الحضارية وتراجع ثقافتنا وانغلاقنا الفكري وانسداد أفقنا .. ويختلف الأمر كثيراً حين ينتقد مفكر وكاتب عربي تعسف الغرب إزاء الآخرين، ويشير إلى مكن العلة في نظرة الغرب التعميمية والمبسطة للإسلام والعرب وإصداره الأحكام بناء على معطيات الإعلام والصور النمطية المستقرة، يختلف حتماً عن كاتب عربي يتحدث عن الغرب الذي هو (الأخر) بالنسبة له، وتقوم نظريته على معطيات من خارج الحالة التي يتعرض لها بالنقد، أعادني هذا الأمر إلى موقف الكاتب الإسباني (خوسيه بن ناصر مونليون) حين التقىته في إسبانيا، وتحدثنا عن أهمية الحوار بين الثقافات وقبول المختلف، ثم استمعت إلى محاضراته التي قدمها في ملتقى الرواية تحت عنوان (تاريخ التخيل وتاريخ المجتمعات) وأدهشني تشخيصه ونظريته الشخصية الناقدة والجريئة لعالمنا المعاصر، هذا الكاتب والناقد الذي يدير المعهد العالمي لمسرح البحر المتوسط يحيل معظم مشكلات البشر الراهنة إلى غياب المخيلة أو عجزها وإهمالها من قبل المعنيين بالفكر والإبداع في عصرنا..

من خلال طروحاته يعتقد (بن ناصر مونليون) أن الفقر والتمييز اللذين حلا بالمجتمعات في ظل السياسة العالمية الراهنة، يتطلبان -لتجاوزهما- القيام بمهمات فكرية وإبداعية جريئة ومتواصلة لتفعيل التخيل واستخدام المخيلة لإنتشال الروح الإنسانية من يؤسها وإنحدارها والمخيلة التي يعيها (مونليون) ليست هي الفانتازيا، إنما القدرة على ابتكار افكار غير مسبوقة.

2

ويفسر هذا التعويل على المخيلة وخطورتها بقوله: إن المخيلة المريضة أسهمت في إيجاد العنف الفكري وتعزيزه، ففي حالة التطرف الديني نقوم (إبدانة من لا يماثلنا في العقيدة).

ونعد من لا يشابهنا عدواً تنبغي مقاتلته والقضاء عليه، ونبحث دوماً عن أناس سيئين مختلفين عنا، لنزهو بأننا الخيار الوحيدون في الأرض وعلى عاتقنا تقع مهمة جعل الآخرين على شاكلتنا، وإذا لم نجد تلك العناصر السيئة قمنا باختراعها من مخيلة مريضة لا تستقيم الا بوجود عدو تحاربه،

وتتربص به، وتبذل الجهود والأموال لحماية نفسها منه ..

إن معظم سياسات الأحزاب المتطرفة خاصة، والحركات الأصولية - تملك النزعة ذاتها في البحث عن عدو دائم تواجهه، وكأنها لا تستسيغ العيش إلا في جو مشحون بالكرهية والخوف، وإلا إذا كانت تشعر بتهديد خطير لوجودها، فتتفاقم الخلافات وتقوم الصراعات العنيفة والحروب الكارثية..

حرية التخيل هي حرية المبدع الحقيقية لأنها تعينه على تحديد اتجاهه ومواقفه فيما أن تدفعه نحو التطور وتقدم الإنسانية وسعادتها أو نحو الدمار ومزيد من الخراب حسب اتجاهات بوصلة مخيلته وعافيتها..

3

إن الغرب الذي يصدر أحكاماً معمة وتبسيطية على نحو واسع، ويربط الإرهاب بالإسلام المتشدد وحده- يقع في خطأ فادح، فالإرهاب موجود في كل زمان ومكان ولم يكن من اقتراح فئة واحدة عبر التاريخ الإنساني وعنف محاكم التفتيش مثال ساطع في تاريخنا، وعلينا في الغرب- كما يقول بن ناصر مونليون- (أن نراجع أنفسنا وننقدنا لجهلنا بالثقافة العربية والإسلامية والفكر والفلسفة الإسلاميين، لا أحد منا يعرف أسماء المفكرين العرب أو المسلمين المتنورين، فالغربيون يجهلون ما يحكمون عليه، لأنهم يحكمون على الظاهرة المتشددة المتداولة في وسائل الإعلام حسب..)

ويعرف مونليون الكثير من المثقفين الإسبان ممن يتوقون لإجراء حوارات ثقافية مع العرب، لكنهم للأسف لا يعرفون عملاً واحداً لكاتب عربي، ولا يبذلون جهداً للوصول إليه - فالنظرة التبسيطية تخفي الحقائق وليس لدى الغرب ذاكرة تاريخية، لأنه لا يقرأ إلا تاريخ المنتصرين ويغفل تاريخ الشعوب!!

4

أسنا من جانبنا نحن-كعرب- مسؤولين إلى حد كبير، عن ترسيخ النظرة التعميمية للغرب عن ثقافتنا؟

أليس قصورنا في تقديم المفكرين والمبدعين للعالم من أهم أسباب جهل العالم بنا وبطرائق تفكيرنا، ونحن نعيش في كوكب واحد وما يهددنا فيه يهدد الأطراف الأخرى التي تتعاضد معنا؟؟

ألا تشكل مواقفنا المشتتة التي تفتقر إلى الرؤية المنهجية والتكيز في تعريف الغرب بثقافتنا.. عائقاً للحوار وسبباً لسوء الفهم المستفحل في الغرب إزاءنا؟؟

ألا نحتاج في معظم الأحوال، لتاريخ المنتصرين، ونصمت عن تفكيك تاريخنا لتحليل هزائمه المعاصرة وفهم تراجع مجتمعاتنا، وعدم الاعتداد بالعقول المتنورة لمفكرينا؟؟

علتنا أننا نلوذ بالذاكرة، ونركن إلى الماضي، ونمجد أبطاله الغابرين، بل نحول أولئك الأبطال إلى أيقونات مقدسة يتعذر المساس بها أو مناقشة أخطائها، بينما يتطلب وجودنا في مدى الحاضر مخيلة حية قادرة على ابتكار مسالك ورؤى معاصرة لحياتنا الراهنة ومستقبلنا مع الاعتراف بدروس الأملس وليس التعبد أمام أيقونات الماضي والتماهي معها..

"سيمفونية البتراء": المدينة
الوردية في قلب عربي

محمد جميل خضر

الفرقة، بعزفه المنفرد على الكمان، وأغنية "حبيبتك أنا عمان" بصوت روز الورد السوبراني بامتياز.

يرى سكرية أن "سيمفونية البتراء" هي سيمفونية "عربية أردنية بمختلف المعايير العالمية والمحلية"، ويوضح لـ "السجل" أن تقديمها في قالب القصيد السيمفوني، الذي ظهر في أواخر العصر الرومانتيكي وربط الموسيقى بالدراما، وتمثلها مفهوم الموسيقى التصويرية التعبيرية، أهلها لأن تصور البتراء بتاريخها وعراقتها وجمالها، من خلال اتباع المدرسة القومية في التأليف الموسيقي، وذلك باستخدام الطابع الأردني في روح الموسيقى واستخدام ألحان شعبية أردنية، تم توظيفها في العمل مترافقة مع نسيج هارموني يؤدي من آلات الأوركسترا.

وكما في السيمفونيات الغربية، قدم القصيد السيمفوني بقالب درامي، عبر رحلة بين عمان والبتراء، يتخللها تعريخ على وادي رم مع شروق الشمس (Sunrise in Wadi Rum)، وهو ما عُبر عنه بجمل موسيقية قوية، تصف الطبيعة بجمالها وحيوية المكان وسحره، ورؤية الغروب في وادي رم (Sunset in Wadi Rum)، بموسيقى رومانسية تصور الغروب المدهش بين جبال الوادي الوردية وصولاً إلى البتراء.

وتلمس أشجان المستمع العربي والتعبير عن أحاسيسه، واحتواء العمل على دقة موضوعية في استكناه خصوصية العلاقة بين الجمهور المستهدف، وبين أجواء العمل والروح التي يُحلق في أفيائها.

لم ير فاخوري ضيراً في استخدام آلات غربية في التعبير عن أشجان ولحظات محلية، فـ "نحن نعيش في عصر مسموح فيه كل شيء"، ويذهب إلى أن قيمة العمل الفني تتمثل في مدى خدمته للمجتمع الخاص به واقترابه من هويته.

عن علمية تسمية ما قدم بالسيمفوني، يشير فاخوري إلى أن القصيد السيمفوني هو صيغة موسيقية، تتمتع "نوعاً ما" بحرية في التأليف ومرونة في الوصف.

وبما يتقاطع مع كلام فاخوري يذكر صبحي الشراوي (أكاديمي موسيقي) أن السيمفونية هي قالب موسيقي اكتمل بناؤه في العصر الكلاسيكي الذي امتد حضوره وانتشرت سماته في مختلف أنحاء العالم. ويرى الأكاديمي أن الصيغة الموسيقية المتعلقة بالسيمفونية، ما زالت كما باقي الصيغ والقوالب الموسيقية الكلاسيكية، تحمل بعداً تعبيرياً يعكس واقعاً عاشه مؤلفها، وبالتالي، من السهل بحسب الشراوي، على أي موسيقي يمتلك أدوات اللغة الموسيقية تأليفاً وأداءً أن يصيغ هذا القالب وغيره من القوالب الموسيقية، بروح جديدة، وبما يعكس هويته الخاصة به، إذا كان يمتلك رؤية خاصة بالمكان الذي يعيش فيه وحساً عالياً نحوه.

وفي سياق متواصل يرى الأكاديمي المتخصص بالموسيقى رامي حداد إمكانية أن تصبح السيمفونية مرجعية موسيقية جديدة تضاف إلى مقامات الموسيقى العربية، شرط أن يسبق ذلك تثقيف موسيقي على نطاق واسع، يوسع مدى الذائقة العربية التي يستهويها الغناء وما يتخلله من كلمات على حساب الموسيقى البحتة. فالمستمع العربي، بحسب حداد "يتأثر بالكلمة أكثر من تأثره بباقي عناصر الأغنية"، وإذا استطاع ترويض نفسه وتعوديها على الاستماع إلى الموسيقى، وتأمّل جماليات اللحن والتوزيع الموسيقي، فإن صيغة مثل السيمفونية وموسيقى الحجرة والسوناتا، ستجد لها مكاناً في المشهد الموسيقي العربي، كما يأمل حداد الذي يبين أن التخت الشرقي فكرة موسيقية تحاكي موسيقى الحجرة ولكن بقالب شرقي.

الفرقة، بعزفه المنفرد على الكمان، وأغنية "حبيبتك أنا عمان" بصوت روز الورد السوبراني بامتياز.

يرى سكرية أن "سيمفونية البتراء" هي سيمفونية "عربية أردنية بمختلف المعايير العالمية والمحلية"، ويوضح لـ "السجل" أن تقديمها في قالب القصيد السيمفوني، الذي ظهر في أواخر العصر الرومانتيكي وربط الموسيقى بالدراما، وتمثلها مفهوم الموسيقى التصويرية التعبيرية، أهلها لأن تصور البتراء بتاريخها وعراقتها وجمالها، من خلال اتباع المدرسة القومية في التأليف الموسيقي، وذلك باستخدام الطابع الأردني في روح الموسيقى واستخدام ألحان شعبية أردنية، تم توظيفها في العمل مترافقة مع نسيج هارموني يؤدي من آلات الأوركسترا.

وكما في السيمفونيات الغربية، قدم القصيد السيمفوني بقالب درامي، عبر رحلة بين عمان والبتراء، يتخللها تعريخ على وادي رم مع شروق الشمس (Sunrise in Wadi Rum)، وهو ما عُبر عنه بجمل موسيقية قوية، تصف الطبيعة بجمالها وحيوية المكان وسحره، ورؤية الغروب في وادي رم (Sunset in Wadi Rum)، بموسيقى رومانسية تصور الغروب المدهش بين جبال الوادي الوردية وصولاً إلى البتراء.

وتلمس أشجان المستمع العربي والتعبير عن أحاسيسه، واحتواء العمل على دقة موضوعية في استكناه خصوصية العلاقة بين الجمهور المستهدف، وبين أجواء العمل والروح التي يُحلق في أفيائها.

لم ير فاخوري ضيراً في استخدام آلات غربية في التعبير عن أشجان ولحظات محلية، فـ "نحن نعيش في عصر مسموح فيه كل شيء"، ويذهب إلى أن قيمة العمل الفني تتمثل في مدى خدمته للمجتمع الخاص به واقترابه من هويته.

عن علمية تسمية ما قدم بالسيمفوني، يشير فاخوري إلى أن القصيد السيمفوني هو صيغة موسيقية، تتمتع "نوعاً ما" بحرية في التأليف ومرونة في الوصف.

وبما يتقاطع مع كلام فاخوري يذكر صبحي الشراوي (أكاديمي موسيقي) أن السيمفونية هي قالب موسيقي اكتمل بناؤه في العصر الكلاسيكي الذي امتد حضوره وانتشرت سماته في مختلف أنحاء العالم. ويرى الأكاديمي أن الصيغة الموسيقية المتعلقة بالسيمفونية، ما زالت كما باقي الصيغ والقوالب الموسيقية الكلاسيكية، تحمل بعداً تعبيرياً يعكس واقعاً عاشه مؤلفها، وبالتالي، من السهل بحسب الشراوي، على أي موسيقي يمتلك أدوات اللغة الموسيقية تأليفاً وأداءً أن يصيغ هذا القالب وغيره من القوالب الموسيقية، بروح جديدة، وبما يعكس هويته الخاصة به، إذا كان يمتلك رؤية خاصة بالمكان الذي يعيش فيه وحساً عالياً نحوه.

وفي سياق متواصل يرى الأكاديمي المتخصص بالموسيقى رامي حداد إمكانية أن تصبح السيمفونية مرجعية موسيقية جديدة تضاف إلى مقامات الموسيقى العربية، شرط أن يسبق ذلك تثقيف موسيقي على نطاق واسع، يوسع مدى الذائقة العربية التي يستهويها الغناء وما يتخلله من كلمات على حساب الموسيقى البحتة. فالمستمع العربي، بحسب حداد "يتأثر بالكلمة أكثر من تأثره بباقي عناصر الأغنية"، وإذا استطاع ترويض نفسه وتعوديها على الاستماع إلى الموسيقى، وتأمّل جماليات اللحن والتوزيع الموسيقي، فإن صيغة مثل السيمفونية وموسيقى الحجرة والسوناتا، ستجد لها مكاناً في المشهد الموسيقي العربي، كما يأمل حداد الذي يبين أن التخت الشرقي فكرة موسيقية تحاكي موسيقى الحجرة ولكن بقالب شرقي.

وتلمس أشجان المستمع العربي والتعبير عن أحاسيسه، واحتواء العمل على دقة موضوعية في استكناه خصوصية العلاقة بين الجمهور المستهدف، وبين أجواء العمل والروح التي يُحلق في أفيائها.

لم ير فاخوري ضيراً في استخدام آلات غربية في التعبير عن أشجان ولحظات محلية، فـ "نحن نعيش في عصر مسموح فيه كل شيء"، ويذهب إلى أن قيمة العمل الفني تتمثل في مدى خدمته للمجتمع الخاص به واقترابه من هويته.

عن علمية تسمية ما قدم بالسيمفوني، يشير فاخوري إلى أن القصيد السيمفوني هو صيغة موسيقية، تتمتع "نوعاً ما" بحرية في التأليف ومرونة في الوصف.

وبما يتقاطع مع كلام فاخوري يذكر صبحي الشراوي (أكاديمي موسيقي) أن السيمفونية هي قالب موسيقي اكتمل بناؤه في العصر الكلاسيكي الذي امتد حضوره وانتشرت سماته في مختلف أنحاء العالم. ويرى الأكاديمي أن الصيغة الموسيقية المتعلقة بالسيمفونية، ما زالت كما باقي الصيغ والقوالب الموسيقية الكلاسيكية، تحمل بعداً تعبيرياً يعكس واقعاً عاشه مؤلفها، وبالتالي، من السهل بحسب الشراوي، على أي موسيقي يمتلك أدوات اللغة الموسيقية تأليفاً وأداءً أن يصيغ هذا القالب وغيره من القوالب الموسيقية، بروح جديدة، وبما يعكس هويته الخاصة به، إذا كان يمتلك رؤية خاصة بالمكان الذي يعيش فيه وحساً عالياً نحوه.

هناك إمكانية أن تصبح
السيمفونية مرجعية
موسيقية عربية

تنوعت موسيقى السيمفونية بين القوة والرومانسية في قالب تصويري وربط الموسيقى بالدراما.

وعن مدى تقبل الذائقة العربية تقديم خصوصيتها الجغرافية والبيئية بقالب موسيقي غربي، يوضح مدير المعهد الوطني للموسيقى د. كفاخ فاخوري، أن ذلك ممكن في حالة تقديم عمل موسيقي، يحمل بعداً درامياً ويحتوي على تسلسل أحداث بعيدة عن التجريد. يبين فاخوري أن التخت يزداد مع تنامي قدرة العمل الموسيقي على

البتراء في قصيد سيمفوني، هي الطريقة التي اختارها المؤلف الموسيقي هيتم سكرية، ليعبّر من خلالها عن احتفائه بالمدينة الوردية.

في الأمسية التي أقيمت قبل أيام على المسرح الرئيسي في مركز الحسين الثقافي، وحضرها جمهور كبير، حاول سكرية خلق توليفة هارمونية بين الموسيقى الغربية المتمثلة بالآلات أوركسترا عمان السيمفونية من وترات والآلات نفخ نحاسية وبيانو، والموسيقى الشرقية عبر إشراك بعض الإيقاعات الشرقية (طار ودف وغيرهما) في تقديم «سيمفونية البتراء»، وكذلك منح التني المهلباش التراثية والقربة الشعبية مساحة داخل زمن السيمفونية وتنوعها اللحني والأدائي.

حملت محاولة سكرية، بحسب متخصصين بالموسيقى والغناء، فريدة من جهة، وتكراراً من جهة أخرى، عبر تشابه بعض فقرات السيمفوني مع تجربة الموسيقى الأردني الراحل يوسف خاشو، وأسلوبه في المزج بين الموسيقى الغربية والتراث، وكذلك تشابه وصل حد التماثل مع فقرة (ميلودي) من مقطوعة للموسيقي المصري عمر خيرت.

وبوجود فرقة عزف ضخمة (51 عازفاً وعازفة باستثناء فرقة المهابيش المكوّنة من أربعة عازفين)، ثلاث آلات كونتراباص وأربع آلات تشيلو و14 آلة فيولين وخمس آلات فيولا و16 آلة نفخ وثماني آلات إيقاعية شرقية وغربية، فقد طغى جو كرنفالي على أمسية البتراء، وتميزت فقرات الحفل بالهيبه وقوة التأثير، خصوصاً مع بقاء التناغم ملموساً ومتنامياً بين مختلف الآلات.

لم تقتصر الأمسية التي نظمها المعهد الوطني للموسيقى بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، على القصيد السيمفوني الخاص بالبتراء فقط، فقد اشتملت إلى ذلك على أربع فقرات أخرى: الشروق في وادي رم، الغروب في وادي رم، كونشيرتو الكمان الذي أقام عازف الكمان نبيه بولص خلاله حواراً أخذاً مع باقي آلات

ثقافي

المهرجان العشرون للفيلم الأوروبي

سينما اليوم والاجتماعي
تعنى بسبر أعماق الإنسان

مشهد من الفيلم الفرنسي «أستريكس في الألعاب الأولمبية»

يمضي هذا الطالب، فرتيز عطلة الصيف في مشاهدة التلفزيون متأثراً بما يلمسه من رياح التغيير التي كانت تهب على العالم في تلك السنة الحاسمة 1968، حيث وقعت أكبر ثورة طلابية في أوروبا وأميركا، وحيث ظهر داعية الحقوق المدنية مارتن لوتر كنج، الذي تم إغتياله - يتأثر فرتيز بكل هذا ويختزنه كطلاقة ثورة وتمردة، تظهر لاحقاً عندما يتحدى المدير المستبد في مشهد لا ينسى، حيث يأخذ المدير بصفع فرتيز بقوة أمام زملائه - لكن فرتيز لا يتراجع ولا يخاف، وإنما يصرخ في وجه المدير بصوت عال: كاذب ويصفعه مرة واثنين وثلاثة، وفرتيز صامد يصرخ في وجه المدير: كاذب - أما زملاء فرتيز فيتوحدون به نفسياً وجسدياً، ولا يبدو أي اهتمام بأوامر المدير.. وفي تلك اللحظة ومع ازدياد حدة الصفع، وقعت المفاجأة وانهار المدير مرة واحدة وليس فرتيز ينهار ويسقط على الأرض، وينقل إلى المستشفى، لكنه يموت بعد قليل وهنا نحس بمدى شجاعة ونبل هذا الطالب الذي واجه هذا المدير، في الوقت الذي جبن فيه أستاذه ومرشده أمام المدير متخلياً عن فرتيز. إنه فيلم يمجّد الشجاعة والحرية، ويدعو إلى مواجهة القديم والتقليدي البالي.

أفلام أخرى

هناك أفلام أخرى منها الفيلم الألماني «حياة الآخرين»، وهي قصة من قلب النظام الحاكم آنذاك في ألمانيا الشرقية، في دراما مؤثرة تلقي الضوء على أنظمة التجسس على الأفراد من قبل (الستاسي) وهو اسم المخابرات السرية لألمانيا الشرقية في العهد السوفييتي.

وهناك الفيلم الهنغاري «عطلة نهاية أسبوع طويلة في بيتش وبودا»، عن رجل يزور أمكنة الماضي ليواجه الخيار بين ثلاث نساء في حياته.

وهناك فيلم «المنعزلون» التشيكي، وهو كوميديا ضاحكة باكبة معاً، تتحدث عن جيل الشباب الذي يلتمس المحبة والتفاهم، في خضم المتغيرات الكبيرة في نهاية القرن العشرين.

العروض السبعة عشر لسبع عشرة دولة أوروبية، شكلت نموذجاً فنياً واجتماعياً وسياسياً لمناخات أوروبا الحالية.

أسرار القلب
وهذا عنوان الفيلم الإسباني الذي أثار اهتماماً وإعجاباً من المشاهدين، وكان قد نال عدداً من الجوائز الدولية.

فيلم أخذ مليء بالسحر وأسرار عالم الطفولة، المحولة من الأوهام إلى معرفة حقائق الحياة الخشنة، عن الجنس والموت والحياة.

يتناول الفيلم قصة الصبي جافي وشقيقه اللذين يمضيان إجازتهما الصيفية في قريتهما الواقعة في الجبال، حيث يشعر الصغير جافي بالانجذاب إلى سر مخبأ في إحدى غرف المنزل التي كانت الأم حريصة على إغلاقها دائماً، دون أن تسمح لأحد بدخولها، وهي الغرفة التي مات فيها زوجها - والسر يكمن في موت الأب، وهل مات ميتة طبيعية أم أنه مات انتحاراً، وبخاصة أننا نعرف بعدئذ أن هذه الزوجة على علاقة بشقيق زوجها، فيما والده الحكيم يرقب الأحداث بحزن وتفهم، مكتفياً بالقول إنه سبق ونبه الجميع إلى ما يمكن أن يحدث.

الصبي جافي يجهد لفهم ما يحدث، ويبدو مندهشاً، وغير عارف بشؤون الحياة، وبخاصة الجنسية، أما شقيقه الذي لا يكبره إلا ببضع سنين فيبدو على علم بجميع شؤون الحياة، كأنه رجل ناضج ينظر بموضوعية دون انفعال إلى هذه الحقائق التي تزلزل فضول الصبي جافي.

فيلم معقد مختلف عن عالم الطفولة، وقد غادرتها البراءة والسذاجة، إلى محاولة فهم واستيعاب عالم الواقع بكل قسوته وضرورته معاً.

سوف نتنصر

وهذا عنوان الفيلم الدنماركي عن طالب صغير اسمه فرتيز يتحدى مدير المدرسة المتسلط البيروقراطي، الذي لا يمثل لقانون وقف ضرب الطلاب في مدارس أوروبا العام 1968، ويواصل ضرب وإهانة الطلاب والمدرسين.

ويستوحى الفيلم أغنية شهيرة كان يرددتها اليساريون والثوريون في أوروبا في تلك الأعوام عنوانها we shall over come - سوف نتنصر - وكانت الآمال كبيرة في تلك السنوات بتغيير العالم، وإعادة الإعتبار إلى العالم الثالث.

يشاهد جميع هذه الأفلام، وبخاصة أنها كانت تعرض بمعدل فيلمين لا يفصل بين عرضهما إلا بضعة دقائق، رغم ذلك فقد شاهد كاتب هذه السطور عدداً من الأفلام لعلها كافية لتكوين فكرة لا بأس بها، عن هذه الأفلام، ويمكن القول إن السينما الأوروبية تميل عموماً إلى الهدوء وإلى شيء من التأمل بخلاف النمط السائد من الأفلام الأميركية التي تجنح إلى المبالغة والعنف الممزز وأفلام الرعب، وبهذا فإن هذه السينما ذات بعد ثقافي وسوسولوجي، وسيكولوجي، الأمر الذي يجعلها سينما مثقفة إلى حد كبير.

استريكس في الألعاب الأولمبية

كان هذا فيلم الافتتاح الفرنسي الذي يستلهم الألعاب الأولمبية ويجعلها إلى الزمن الروماني، وإلى رواية شكسبير «يوليوس قيصر»، حيث اشترك بروتس في قتل قيصر على غير توقع من الأخير، بحيث جعله يطلق صرخته المعروفة «حتى أنت يا بروتس».

بروتس في هذا الفيلم، شاب بسيط طامح إلى أن يصبح بطلاً من أبطال الألعاب الأولمبية ليتزوج الأميرة اليونانية الودودة إيرينا، ومن ثم ليطيح بيوليوس قيصر بتصور غير شكسبير في هذه المرة، لكن بروتس لا يستطيع ذلك إلا بمعاونة صديقه استريكس، وأوبيليكوس، اللذين يمتلكان قوى سحرية غامضة ويساعدانه في الوصول

إلى أهدافه.

الفيلم يدور في جو فانتازي، يستحضر الألعاب الأولمبية في روما، حيث مسابقات العربات التي تجرها الخيول وألعاب أخرى عنيفة، كانت سائدة في ذلك الزمان، ولدى مشاهدة الفيلم يكاد المرء لا يتبين هدف الفيلم أو مغزاه، إذ لا يقع على شيء من هذا، وربما كان المخرجان اللذان صنعوا الفيلم فرديريك نورستير وتوماس لانجمان، يهدفان إلى خلق جو من المرح والحماسة في مناخات أقرب إلى عالم الأطفال منها إلى عالم الكبار، ويشمل ذلك ألوان الفكاهة في الفيلم، التي كانت من النوع الذي يستخدم الجسد أداة للإضحك، وهذا هو أشهر نمط وأقدم نمط في إثارة ضحك الأطفال ومن أجل أن يضمن المخرجان المزيد من النجاح، فقد استخدم اثنين من أكبر نجوم السينما الفرنسية هما: جيرار ديبارديو والممثل الوسيم الان ديولون.

آل غريكو

وهو فيلم يوناني يدور حول الفنان اليوناني الذي عاش في القرن السادس عشر دومينيكوس تيتوكوبولوس الشهير ب «آل غريكو» أي اليوناني.

والفيلم هو ملحمة تتحدث عن هذا الفنان الذي ينتمي إلى عائلة صلبة محاربة، قضى معظم أفرادها في محاربة المحتل لليونان آنذاك، ويدفع من والده وأصدقاء والده، فإن آل غريكو يهاجر إلى جزيرة كريت، باحثاً عن الحب والحرية والنساء الجميلات ومن كريت ينتقل مرة أخرى إلى فينسيا في إيطاليا، لينتهي أخيراً في توليدو الإسبانية، حيث تثير شهرته وعلاقاته النسائية غيرة أحد رجال الدين المتنفذين والذي يسعى إلى تقديمه لمحكمة التفتيش الدينية الرهيبة التي كانت تحرق الناس، وتعذبهم لأقل شبهة، لكن آل غريكو بشجاعته وإيمانه المطلق بحرية الإنسان في التعبير الحر، يتمكن من إقناع المحكمة في بيان يشبه السحر أنه بريء، بل إنه في الحقيقة قريب من روح المسيح.

فيلم مميز عن الفن والحب والحرية، وعن قدرة المبدع على تخطي البربرية والجهل، وقد لوحظ حضور مكثف للجالية اليونانية في الأردن داخل الصالة.

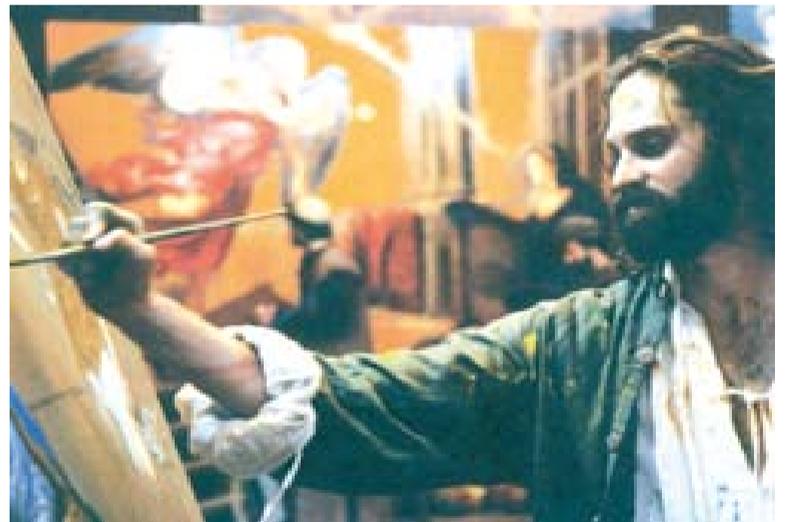
رسمي أبو علي

ضمن احتفالية كبيرة، أفتتح مهرجان الفيلم الأوروبي العشرون في الأردن من الفترة 11 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في مركز الحسين الثقافي في عمان - وقد تم عرض الأفلام بالتوازي مع عرضها في أربع مدن أردنية أخرى هي: إربد، والسلط، والعقبة، والزرقاء.

وأشار السيد دونيس جوير، في كلمته الافتتاحية، إلى أن عدد دول الاتحاد الأوروبي كان 17 دولة عندما بدأ المهرجان في عمان قبل عشرين سنة، أما الآن فقد بلغ العدد 27 - الأمر الذي أسهم في إغناء أفلام المهرجان وتنوعها.

ولوحظ أن عدداً كبيراً من الأفلام قد تمت ترجمته إلى اللغة العربية في هذه الدورة، خلافاً للدورات السابقة التي لم تتضمن ترجمة إلى العربية، أما جميع الأفلام فمترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

سبعة عشر فيلماً! ما كان لأحد لو أوتي عينين حديتين وأعصاب بالغة المتانة، أن



مشهد من الفيلم اليوناني «آل غريكو»



مشهد من الفيلم التشيكي «المنعزلون»

ثقافي

كتب

زوايا الخط
المستقيم (شعر)

المؤلف: رامي ياسين
الناشر: دار الشروق

ولا يخلو الديوان من قصائد تترنح على كتف الرومانسية : وأحبك حين الاخضرار. أحبك حين تعتقدين . وحيث أشاء.. ليس في الحب انتظار. وأحبك حين تنتظم الساعات على وقتنا. وتغني طيور نعرفها. وحيث أشاء. بشرق القمر صيفاً ويمحى الشتاء. «زوايا الخط المستقيم» تميز بغلاف من تصميم الفنان رامي أبو عياش، مثلما جل قصائد الديوان التي تنبئ عن شاعر امتلك أدواته ويتوقع منه الكثير.

يعيد رامي ياسين في ديوانه الأول الشعر إلى بدايته الفلسطينية الحديثة، فهو يكاد يكون بمجمله أقرب إلى ما اصطلح على تسميته بشعر المقاومة مطلع السبعينيات من القرن الماضي، مع تلقائية تفرض دهشتها: يقولون: انصب في النعش القديم الكفن. وأحمل روحك على راحتك فداء للوطن. ارو التراب بدمك. المطر المنهمر. أما أنا فأقول: لقد غيرت المعادلة. ولدت يا ابن أخي لتحمل سلاحك وتنتصر.

معاناة المرأة الفلسطينية
تحت الاحتلال الإسرائيلي

تأليف : مجموعة من المؤلفين
الناشر: مركز الزيتونة، بيروت 2008
الصفحات: 114 صفحة



بين سنتي 1948 و1967، والفترة ما بين 1967 و1993، ومرحلة تشكيل السلطة الفلسطينية وما بعدها، وصولاً إلى مشاركتها في الانتفاضة الثانية.

ومن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المرأة الفلسطينية انتهاك حقها في الحياة والمعاملة الإنسانية. وتعرضت النساء الفلسطينيات لتلك الاعتداءات في منازلهن أو بالقرب منها أو أثناء تنقلهن بين المدن والقرى.

وتشير التقارير إلى أنه في بعض الحالات لقيت النساء حتفهن تحت أنقاض منازلهن التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، كما قتلت عدة فتيات على يد قوات الاحتلال داخل الفصول الدراسية.

وكان للمرأة الفلسطينية نصيب من الاعتقالات التعسفية، فهناك 97 أسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يحتجزن في أسوأ ظروف اعتقال دون مراعاة لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة، ويحرمن من حقوقهن الأساسية، كما أن تسعاً منهن تم اعتقالهن وهن قاصرات.

والمرأة الفلسطينية مستهدفة أيضاً لمكانتها الاجتماعية الأساسية ودورها في الصمود ورفع المعنويات، حيث تشكل عصباً أساسياً في معركة رئيسية للوجود الفلسطيني في وجه الاحتلال الإسرائيلي التوسعي.

وفي المعركة الديموغرافية داخل أراضي فلسطين التاريخية، التي نجحت المرأة الفلسطينية في إبقاء ميراثها حتى اليوم راجحاً لصالحها، حيث بلغ معدل خصوبة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية 6,4 مواليد سنة 2006 لكل امرأة، وبلغ 68,3 مواليد لكل امرأة بين الفلسطينيات في أراضي 1948، مقابل 208 مواليد لكل امرأة في إسرائيل.

يلقي الكتاب الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مثلما الدور الذي تضطلع به في الحركة النضالية، والانتهاكات التي يمارسها الاحتلال ضدها، مؤكداً على حقوقها في ظل القانون والاتفاقيات الدولية.

يبرز الكتاب أهم الاعتداءات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية كالاستهداف بالقتل، الأسر، التعذيب، التشريد وهدم المنازل وتجريف الأراضي والمزروعات، ما يحرمها من حقوقها الأساسية كالالتعليم والرعاية الصحية والحياة الآمنة والبيئة السليمة، فضلاً عن استخدامها، في كثير من الأحيان، كورقة ضغط على زوجها أو ابنها أو أخيها، سواء أكان مفلوماً أو أسيراً أو مطارداً. مع تحملها مسؤولية العائلة في ظل غياب المعيل قسراً، وفي ظل ظروف اقتصادية قاسية جداً، وبسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

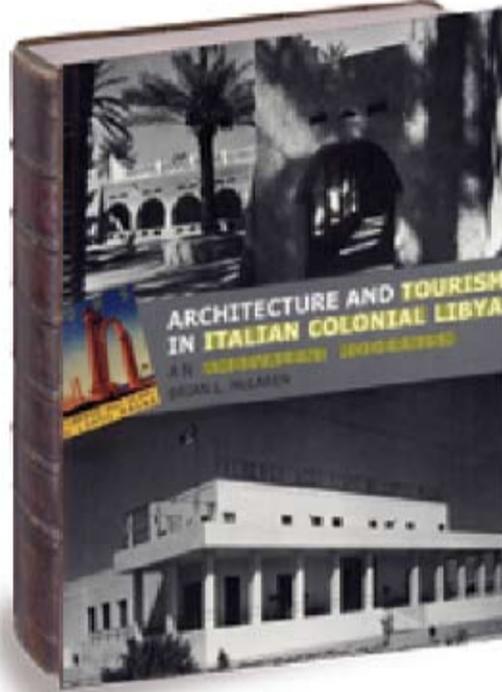
وهي ظروف لم تؤثر على المرأة من الناحية الاقتصادية فقط، بل حرمت كثيراً من الفتيات والنساء من فرص التعليم والعمل ورؤية أقاربهن وعائلاتهن. وتعاني النساء في دول اللجوء من البيئة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمخيمات اللاجئين، وبخاصة في لبنان،

حيث ترتفع نسب البطالة والفقر وتقل فرص العمل، وتزداد مسؤولية المرأة لتشمل العمل وتأمين المصروف بالإضافة إلى العمل المنزلي والتصدي للعمل الوطني. أما في الأراضي المحتلة سنة 1948 فإن المرأة تعاني، كما الرجل، من التمييز والعنصرية من قبل السلطات الإسرائيلية على المستويات كافة.

وعن الجانب النضالي للمرأة يظهر الكتاب مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية منذ ما قبل نكبة سنة 1948، مروراً بالفترة ما

حادثة معمارية
في ظل الفاشية

مراجعة: سثيا ميناتي*



الهندسة المعمارية والسياحة
في ليبيا تحت الحكم الإيطالي: حادثة التضاد

تأليف: بريان مكلارين
الناشر: مطبوعات جامعة واشنطن، واشنطن، سياتل
سنة النشر: 2006
عدد الصفحات: 360 صفحة

القريب من حفريات لبنيس ماغنا تصميماً محلياً للساحة، وشرفات وأدوات أخرى لخلق الظل، ومكونات متناسقة وواجهات غير مزخرفة تشير إلى الوظائف الداخلية. وقد كانت بجميع مكوناتها ترجمة حديثة لتصميم أصلي. أما دي فاوستو، والذي كان أسلوبه مفضلاً تماماً من جانب السلطات الاستعمارية، فإنه قلد وفي صورة مباشرة الأشكال التقليدية، لخلق صورة زائفة عن الأصالة، في الوقت الذي وفر فيه احتياجات متنوعة. لقد مثل رافا ودي فاوستو جانبي الحادثة المتضادة في ليبيا، ولكن كلاهما اشتركا في الإيمان بالتفوق الإيطالي، وبالتأكيد بالأصول الرومانية لما كان موضع تقدير في ليبيا.

من الحتمي أن يقارن كتاب الهندسة المعمارية للسياحة في ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي: حادثة التضاد، بالعمل الموسوعي الذي وضعه جان لوي كوهين ومونيك إيب الموسوم كازابلانكا: أساطير كولونيلية ومشاريع معمارية (نيويورك، مونانتشيلي، 2002). وعلى الرغم من أنه يركز على نوع محدد من المعمار: الفنادق ومرافق سياحية أخرى، فإن عمل مكلارين أكثر إثارة للاهتمام بسبب تقديمه المتطور للمشروع الاستعماري الإيطالي في ليبيا ومقترحاته النظرية الأسرة. أما نقطة ضعفه، فهي أن الليبيين أنفسهم يتخذون موقف المتفرج، وهي نقطة يعترف بها. ويتم تذكير القارئ بعمل مرسيديس فوليه في مصر المجاورة وبخاصة توثيقها للنقاش الحيوي داخل دوائر الهندسة المعمارية المصرية الواعدة، حول القضايا نفسها التي شغلت فيما مضى كارلو إنريكو رافا وغيره من العقلاء الإيطاليين. (انظر مثلاً، كتاب فوليه: الهندسة المعمارية الحديثة في مصري ومجلة العمارة 1939 - 1959)، القاهرة، ملف CEDEJ.

وضع هذا الكتاب بلغة ثرية واضحة وأنيقة، وهو موضع برسوم معمارية وصور قديمة وأخرى مستنسخة لنشرات سياحية وملصقات وبطاقات بريدية. ومن المفارق أن الكتب التي تتناول تاريخ الهندسة المعمارية ونظريتها عادة ما تكون فقيرة الطباعة؛ وعليه فإن جامعة واشنطن تستحق الإطراء للتصميم الراقي وللصور المستنسخة في كتاب مكلارين الرائع.

*مكتب الرئيس، جامعة بيروت الأميركية، لبنان
بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

يقدم بريان مكلارين، الذي يعمل أستاذاً مساعداً للهندسة المعمارية في جامعة واشنطن، عملاً فذاً ومتخصصاً يضاف إلى العدد المتزايد من الكتب حول الهندسة المعمارية الكولونيلية (الاستعمارية)، لا يتضمن الكتاب وصفاً عادياً لمخططات بناء المدن في مناطق مستعمرة، إذ إن استخدام مكلارين لمصادر عديدة، كثير منها غير معروف باللغة الإيطالية، مكنه من النجاح في تقديم عمل نظري رائع انطلاقاً من حالة ليبيا.

تنطلق أطروحة الكتاب الرئيسية من أن تجربة ليبيا السياحية قامت في الفترة التي كانت فيها قضية تحديثها كمستعمرة إيطالية والحفاظ على تراثها الأصلي موضع نقاش. فالسياحة كانت تعتمد على بنية تحتية حديثة: موانئ، شبكات طرق ونقل، وتسهيلات ومؤسسات محدثة. وقد مثلت السياحة الموجة الثالثة من الاستعمار، بعد الغزو العسكري وإقامة بنية تحتية للنقل، وفي الوقت نفسه، تطلبت السياحة اجتذاب ثقافة السكان الأصليين، التي ضمنت بحذر في الهندسة المعمارية من خلال تبني أشكال تاريخية نمطية. تتضافر في نقاشات مكلارين أربع نقاط. فهو

أولاً، يتبنى مفهوم التضاد، وهو فكرة مركزية في نظرية هومي بابا ما بعد الكولونيلية: أن المتقابلات الكولونيلية يجب ألا تظهر بوصفها عملية جدلية بسيطة، بل عملية تبرز فيها عناصر متضادة تتعايش بتكافؤ. وثانياً، يقول الفن والتاريخ المعماري؛ حيث تعتمد "حادثة التضاد" على تحليلات الحادثة المعمارية في ظل الفاشية، حيث كان ممكناً لأنصارها أن يتبنوا، مواقف ثورية ورجعية، في الوقت نفسه، حول قضايا اجتماعية ومعمارية. ثالثاً، ينظر مكلارين إلى الدراسات السياحية حول قضايا الأصالة والخصوصية من منظور "الأصالة المرحلية" المناسبة للحالة الليبية. رابعاً وأخيراً، يشير مكلارين إلى أن الطابع الريفي لأفكار أنطونيو غرامشي فيما يتعلق بالوطنية الشعبية والفلكورية، يشكل إطاراً مفيداً لدراسة الخطاب الكولونيلي في ليبيا، والمعمار السياحي تحديداً.

يتميز الكتاب بلغة ثرية أنيقة،
وهو موضع برسوم معمارية
وصور قديمة وأخرى مستنسخة

تقوم بنية الكتاب الرئيسية على المقدمة النظرية الرئيسية لمكلارين الخاصة بالتضاد، حيث يناقش في أول فصلين برنامج التحديث الذي تبنته الحكومة الفاشية في إيطاليا في مستعمراتها الشمال إفريقية وعلاقته بصناعة السياحة، فيما يبحث الفصلان التاليان مبادرات المحافظة على المعمار التي وضعتها الحكومة وعلاقتها بالمحافظة. وأخيراً، يبحث الفصلان الأخيران العلاقة بين الميل إلى التحديث والميل إلى المحافظة.

وتتميز المقارنة التي يقيمها مكلارين بين أعمال كارلو إنريكو رافا وفلوريستانو دي فاوستو، وهما المهندسان اللذان صمما الفنادق في ليبيا في العشرينيات والثلاثينيات، بقدر من الجاذبية، ففي حين دافع رافا، وهو عقلاني، عن تبني أشكال ومواد أصلية لخلق هندسة معمارية تناسب مناخ البحر الأبيض المتوسط، فإنه استخدم لبناء فندقه

حظر التشهير بالأديان: قرار أممي يوقف جدلاً ويثير نقاشات

السؤال الذي يطرح نفسه: هل نحن بحاجة إلى تشريعات تنظم أشكال التعبير المختلفة، عندما يتعلق الأمر بالأديان؟ جان باتيست ماتيني، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، يرى ذلك، ولكنه يشدد على ضرورة التمييز بين "انتقاد الأديان، والحث على الكراهية الدينية"، لافتاً إلى أن الكراهية الدينية هي ما يجب حظره. حظر الحث على الكراهية الدينية هو مفهوم لا يتعلق بالأديان السماوية فقط، فالبوذيون والهندوسيون والشنتويون وغيرهم، هم أيضاً أصحاب عقائد ويمتلكون الحق في الحماية.

بتكفيرهم واستباحة دمائهم، هو دليل على فقرهم المعرفي، وعدم قدرتهم على مقارعة الحجة بالحجة. القمني، لفت أيضاً إلى المفارقة التالية: الدول الإسلامية التي تقدمت بمشروع القرار ودعمته، هي "من يمارس احتقار وازدراء الأديان في وسائل إعلامها، ومناهجها الدراسية، وخطب شيوخها الدينية، وفي الأشرطة والكتب التي تباع على أرصفة شوارعها، وتحرض على أتباع الديانات الأخرى، دون أن نسمع مرة واحدة أن مسلماً رفعت ضده قضية ازدراء دين المسيحي أو اليهودي".

الشعري (شجري أعلى) فيعلق على الإشكالية التي تطرحها قرارات مثل هذه ويتساءل عن "الجهة التي يمكن أن تحدد إن كان الفعل المقصود هو تحقير للدين، أو أنه ببساطة حرية تعبير".
حوامدة يرى أن من ينتدب للفصل في هذه القضايا هم شيوخ الدين، الذين لا يمتلكون علمهم الديني، ولا يملكون في المقابل أدوات حقيقية تؤهلهم للحكم في قضايا الأدب والإبداع.
لكن القمني يشكك حتى في العلم الديني الذي يدعي هؤلاء امتلاكه، ويرى أن لجوء المتدينين إلى إرهاب العلماء والمبدعين

المتنامي إلى استخدام قوانين حظر التشهير بالأديان لتقييد حرية التعبير.
القرار الذي صوتت الدول الغربية ضده، جاء بعد أيام من انتهاء مؤتمر الحوار بين الأديان من أجل السلام، الذي دعا إليه العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجمع لمدة يومين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلين عن 80 دولة.
وقد عبر القرار عن "القلق العميق لكون الحملة الشاملة لتحقير الأديان تجاه الأقليات الإسلامية قد تكثفت منذ التطورات المسبوبة التي وقعت في 11 أيلول سبتمبر 2001".
كما حث الدول على "تطبيق القوانين السارية، وعند الضرورة تعزيزها، عندما توجه أعمال وتظاهرات أو تصريحات عنصرية ضد الأقليات والمهاجرين، وذلك من أجل وضع حد للإفلات من العقوبة التي يتمتع بها الذين يقومون بهذه الأعمال".

وقد وصفه هيليل نيفير، مدير منظمة يو إن ووتش بأنه يقع في "سلسلة قرارات صادرة عن الأمم المتحدة، وتسعى بشكل خطير إلى إدخال المحرمات الإسلامية ضد التجديف في معجم القانون الدولي".

وينفي ناشطون في مجال حقوق الإنسان الحاجة إلى ترسيخ تحقير الأديان كمفهوم جديد. يقول غيثو موبجاي المقرر الخاص لموضوع الأشكال المعاصرة من العنصرية ورهاب الأجانب والتعصب في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن "التشريعات الحالية الخاصة بموضوع الحث على الكراهية العرقية والدينية كافية".

الباحث في التراث الإسلامي سيد القمني، الذي حوكم في العام 97 بتهمة ازدراء الأديان بسبب كتابه (ربّ الزمان)، يلفت إلى الخلط الحاصل بين نقد الأديان وازدراؤها: "ازدراء الدين هو شتمه، أما نقده فهو التحليل العلمي للنصوص الدينية. ولكننا كمسلمين نفتقر إلى هذا التمييز، فنحاكم البحث العلمي بصفته ازدراء للدين".

أما الشاعر الأردني موسى حوامدة، الذي تعرض هو أيضاً في العام 2002 إلى اتهامات بالردة وتشويه القرآن، بسبب ديوانه

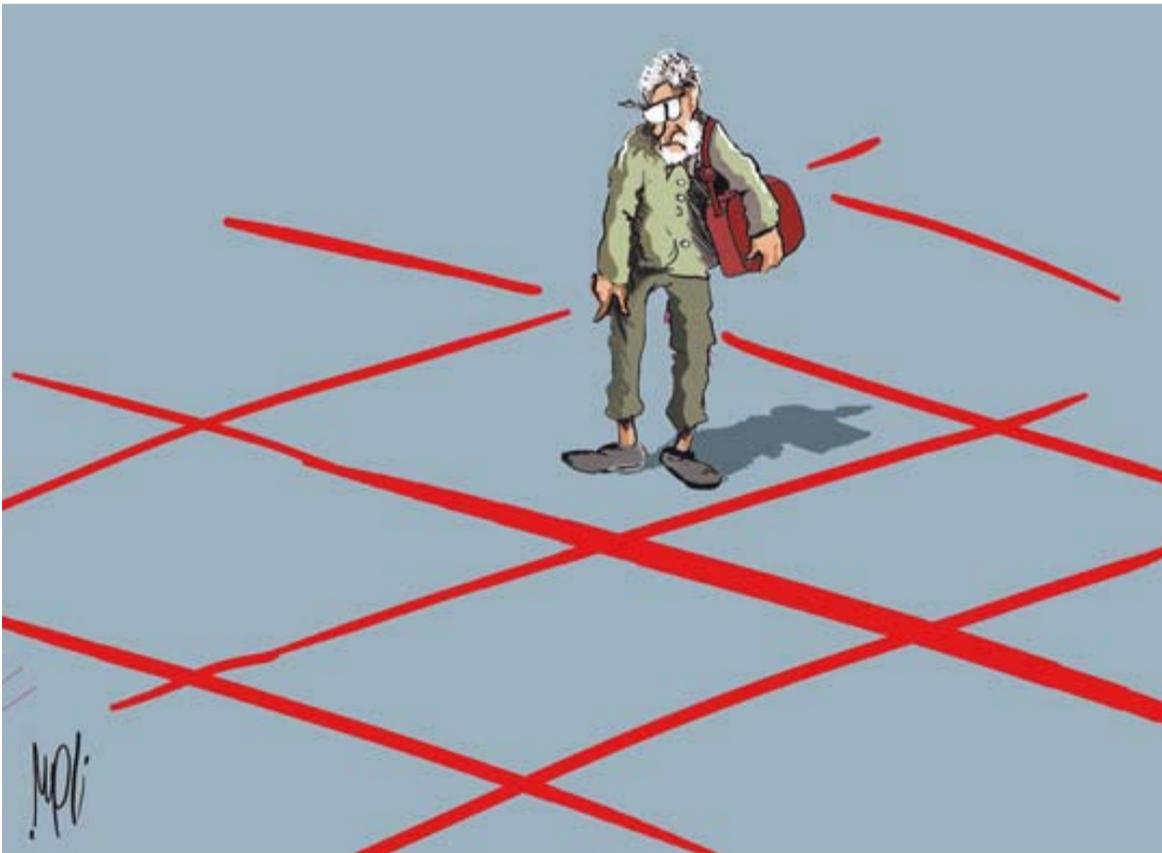
دلال سلامة

◀ رغم الجدل الذي أثاره اقتراح تقدمت به منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأمم المتحدة في الربيع الماضي، يهدف إلى أن تتضمن قراراتها عبارة تنص على "عدم جواز التشهير بالأديان بشكل مطلق"، ورغم أن مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رفض هذا الاقتراح في جلسة عقدها في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن لجنة تابعة للأمم المتحدة تبنت مؤخراً قراراً يدعو إلى منع تحقير الأديان، وذلك تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة المؤلفة من 192 عضواً، وقد حظي القرار بأغلبية بلغت 85 صوتاً، في حين صوت ضده 50، وامتنع عن التصويت 42 صوتاً.



القرار عبّر عن القلق العميق لكون الحملة الشاملة لتحقير الأديان تجاه الأقليات الإسلامية قد تكثفت

الاقتراح كان قد تعرض في حينه إلى معارضة كبيرة من منظمات مجتمع مدني، وجماعات تعمل في مجال حقوق الإنسان وحرية الصحافة في العالم، شنت عليه حملات إعلامية مكثفة، لأنها رأت أنه يتسق مع الميل



What are the top two reasons why smart educated people use our website?

www.al-sijill.com

1. They're educated.
2. They're smart.

السَّجَل

أسبوعية | سياسية | مستقلة

البريد الإلكتروني:
info@al-sijill.com

فاكس:
00962 6 5536991

هاتف:
00962 6 5549797
00962 6 5536911

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن

لأنه "قتل باسم العدالة" العالم يمضي لإلغاء الإعدام والأردن اتخذ خطوات أولى

على مسودة المشروع. وكانت دول الاتحاد الأوروبي رفضت 14 تعديلاً قدمتها الدول المعارضة لمشروعها، من بينها تعديل يقترح إدراج فقرة تطالب بحماية الطفل قبل ولادته. وقد تقدمت مصر وعدد من الدول الإسلامية باقتراحات للتعديل، لم تلق التأييد.



قرار الأمم المتحدة بالغاء عقوبة الإعدام ذو وزن أخلاقي وسياسي

وفي وقت سابق من العام الجاري، طالب التحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام، بوضع ضوابط وشروط على التحقيق الجنائي الخاص بالقضايا، التي قد تصدر فيها أحكام بالإعدام، ووضع بدائل لعقوبة الإعدام لغير الجرائم التي تتعلق بأمن الدولة وسلامتها، فضلاً عن التمسك بالغاء عقوبة الإعدام كخيار استراتيجي، وليس على المدى القصير، مقترحاً أن يُراعى في المرحلة الحالية السابقة لإلغاء الإعدام ما يلي: ضمان إجراء محاكمات عادلة، أن تمر المحاكمات بمراحلها القضائية (الدرجة الأولى والثانية)، دعم استقلال القضاء، والغاء المحاكم الاستثنائية. كما دعا التحالف إلى تفعيل دور علماء الاجتماع وعلم النفس لمعالجة ظاهرة الإجرام، من خلال خلق وتطوير المجتمعات الديمقراطية. أما المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، فإنها تعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء. وتعتبر منظمة العفو الدولية في أديباتها أن عقوبة الإعدام، تمثل الحرمان النهائي من حقوق الإنسان، وأنها "قتل إنسان على يدي الدولة عن سابق قصد وبدم بارد باسم العدالة"، فضلاً عن كونها انتهاكاً للحق في الحياة، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من أجل إتاحة الفرصة للفرقاء للمصالحة واسقاط الحق الشخصي.

في السياق نفسه، اعتبر التحالف أن هذه التوجهات الرسمية تمثل "دفعاً قوياً" لجهوده المناهضة لعقوبة الإعدام، مؤكداً أن جهوده تلك لاقت من الحكومة الأردنية كل تجاوب، إذ كان ناشد رئيس الوزراء بتغيير موقف الأردن من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أسبوعين من التصويت، وأقام عدداً من الفعاليات تتعلق برفض عقوبة الإعدام.

يُشار إلى أن قرار الأمم المتحدة حول عقوبة الإعدام، ليس ملزماً من الناحية القانونية، إلا أن له وزناً أخلاقياً وسياسياً كبيراً. وفي وقت سابق، اعتبرت منظمة العفو الدولية القرار بمثابة "تذكير للدول الأعضاء بالتزاماتها بالعمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، كما أنه يمثل أداة مهمة لتشجيع الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام على مراجعة استخدام هذه العقوبة".

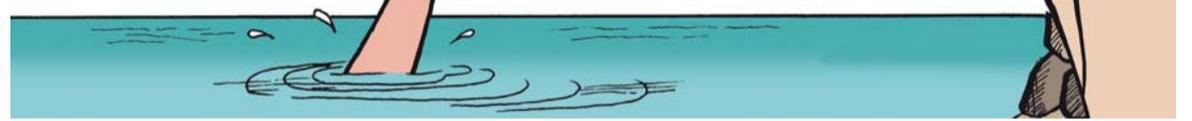
هناك 64 دولة في العالم، تنص تشريعاتها وقوانينها المحلية على جواز استخدام عقوبة الإعدام، كما أن هناك 11 دولة تلجأ إلى العقوبة في حالات استثنائية، فيما هناك 32 دولة لديها العقوبة في تشريعاتها، لكنها لا تنفذها. ومن الناحية العملية فقد ألغت 133 دولة، تنتمي إلى مختلف أقاليم العالم، عقوبة الإعدام إما بالنص على ذلك في قوانينها، أو بتعليق ممارستها. وخلال العام 2006، تم تنفيذ أحكام بالإعدام سوى في 25 دولة، تم 91 في المئة منها في ست دول، هي: الصين، إيران، العراق، باكستان، السودان، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد العام نفسه انخفاضاً في تطبيق تلك العقوبة مقارنة بالعام الذي سبقه، بنحو 25 بالمئة، إذ انخفض العدد من 2148 حالة إعدام في العام 2005، إلى 1591 حالة، بحسب أرقام منظمة العفو الدولية.

يذكر أن إيطاليا هي التي كانت تقدمت بمشروع القرار حول إلغاء عقوبة الإعدام في العام الماضي، وذلك باسم الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن "عقوبة الإعدام تمثل إهانة لكرامة الإنسان"، فيما عمدت دول أخرى لتقديم ملاحظاتها واقتراحاتها بالتعديل

التالية: المغرب، البحرين، لبنان، الإمارات، وعمان، فيما صوتت الجزائر لصالح القرار. وتعليقاً على تطور الموقف الأردني تجاه القرار، اعتبر "التحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام"، الذي يضم عدداً من الناشطين والسياسيين ومراكز الدراسات، ويتخذ من "مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان" مركزاً له، أن الأردن يسير باتجاه التدرج في التعامل مع هذه العقوبة الاستثنائية، سواء من حيث التشريع أو الممارسة العملية، وإن كان موقف الأردن الحالي لا يشكل بعد الطموح المرجو. وفي بيان له بخصوص المستجدات في الموقف الرسمي تجاه عقوبة الإعدام، رصد التحالف عدداً من الإجراءات التي استندل منها على تقدم الأردن باتجاه إلغاء العقوبة، ومن ذلك إضافة إلى تصويته الجديد في الأمم المتحدة:

- عدم تنفيذ أية حالة إعدام تعسفي أو إعدام خارج نطاق القانون.
- عدم تنفيذ أية حالة إعدام بما يتعلق بالجرائم السياسية.
- عدم تنفيذ عقوبة إعدام ضد الأحداث.
- إلغاء عقوبة الإعدام عن بعض الجرائم بموجب القوانين: 41 لسنة 2006، 45 لسنة 2006، 43 لسنة 2006.
- إصدار العديد من حالات العفو الخاص، التي استبدلت بموجبها عقوبة الإعدام بعقوبات أخرى.
- انخفاض حالات الممارسة العملية لتنفيذ عقوبة الإعدام في السنوات الأخيرة.
- إرجاء تنفيذ الإعدام لأطول فترة ممكنة،

لماذا العقوبة



أخبار

83 ألف مزارع مهددون بالسجن

نقلت مؤسسة "أولاد الأرض لحقوق الإنسان" المصرية، عن وزير الزراعة المصري قوله إن المدة التي تم منحها للمزارعين المتعثرين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي، ستنتهي مع نهاية كانون الأول/ديسمبر الجاري، وأن فترة السماح التي استمرت طوال العام لن يتم تمديدها مرة أخرى، وأنه يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد الأموال من المزارعين المتعثرين مع بداية العام الجديد. كما نقلت عن رئيس مجلس إدارة بنك التنمية، أنه تم بالفعل جدولة ديون 1500 مزارع، من إجمالي 85 ألف مزارع متعثر، واستنتجت المؤسسة أن أكثر من 83 ألف مزارع عجزوا عن سداد قروضهم، وأصبحوا بالفعل مهددين بالسجن مع حلول شهر كانون الثاني/يناير المقبل. أشارت المؤسسة إلى أن المزارعين الذين أرادوا سداد أصل الدين، فوجئوا بأن زيادة طرأت على أصول ديونهم، وأن فوائد عامي 2002 و2003 قد تمت إضافتها إلى أصول الدين، وأنه تم التلاعب بالأرقام بحيث بات البنك يطالبهم بمبالغ كبيرة دون وجه حق، في

مقابل إعطائهم مصالحتات ومخالصات لتقديمها للمحاكم في القضايا التي رفعها البنك ضدهم.

اتحاد طلبة الأردنية

قالت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "نبتونا"، إن قيام إدارة الجامعة الأردنية بإلغاء نظام تعيين نصف أعضاء مجلس طلابها، يعد إنجازاً هاماً يسجل للحركة الطلابية. لكن الحملة انتقدت الإبقاء على نظام الصوت الواحد، الذي قالت إنه "يزيد من النزعات الإقليمية والعشائرية بين الطلبة"، مطالبة باعتماد نظام القوائم ليصبح الانتخاب على أساس البرنامج الانتخابي لا على أساس الولاء العشائري. كذلك انتقدت الحملة اشتراط التعليمات على من يقبل ترشيحه لعضوية الاتحاد "أن لا تكون قد وقعت بحقه أية عقوبة تأديبية"، معتبرة أن هذا البند يهدف لإقصاء الكثير من الناشطين في العمل الطلابي، ويمثل أداة ضغط لمنع الطلبة من القيام بنشاطات طلابية فاعلة، بخاصة في ظل نظام

صعدة من جديد

أكدت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، أن الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بالإفراج عن المعتقلين على خلفية أحداث صعدة، ما زالت متواصلة، حيث نظم عدد من منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع أهالي المعتقلين يوم 2008/11/25، اعتصاماً تضامنياً أمام مجلس الوزراء، عبر فيه المعتصمون والمعتصمات عن استيائهم من عدم تنفيذ التوجهات الصادرة للإفراج عن المعتقلين، سواء من رئيس الجمهورية منذ تاريخ 2008/9/13، أو من رئيس الوزراء بتاريخ 2008/11/20. قالت المنظمة إنه كان لافتاً في الاعتصام، الحضور الكبير لأهالي المعتقلين، خصوصاً من النساء، اللواتي حملن لافتات احتجاجية تندد بالاعتقالات التعسفية والممارسات المنتهكة للدستور

انتخابات اليمن

والقانون والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن، كما رفعن صور المعتقلين.

دعا تقرير دولي أعده فريق من المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية (DRI)، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC)، وأطلق في مؤتمر صحفي عُقد في صنعاء، إلى القيام بإصلاحات شاملة للإطار القانوني والإداري للانتخابات في اليمن، ليتماشى مع المعايير الدولية لانتخابات الديمقراطية. أكد التقرير أن إجراء انتخابات غير تعددية وغير شاملة، يمثل خطوة كبيرة إلى الوراء، داعياً الحزب الحاكم والمعارضة للتوصل إلى اتفاقية حول الإطار العام للانتخابات المتوقعة في نيسان/أبريل من العام 2009. اعتبر التقرير أن المعارضة لديها القليل لتكسبه من خلال المقاطعة، أما الحكومة فستقل مصداقيتها إذا ما فازت في انتخابات أقل تنافساً من الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في العام 2003.

انفو تك

معركة المتصفحات

"غوغل كروم" و "فايرفوكس" تهددان صدارة "الإكسبلورر"

الدورية، كخدمات البحث ورسم الخرائط والترجمة والتدوين عبر الإنترنت (Blogging) والبريد الإلكتروني.

أما متصفح "فايرفوكس 3" التي ما زالت شركة "موزيلا" تعمل على تطويره، فهو يحقق نتائج كبيرة بالانتشار، فقد تم تنزيله 8 ملايين نسخة في أول 24 ساعة من إطلاقه منتصف هذا العام، وهو يحصد أعلى نسب تنزيل بين البرامج على شبكة الإنترنت. ويتميز بسرعة التصفح، وإمكانية كتابة الموقع باللغة العربية، وهو يعتبر من البرامج «Open Source» مما يمكن المستخدم العادي من الإطلاع على طريقة البرمجة، ويستطيع إذا كانت لديه الخبرة تعديلها لتلائم احتياجاته.

تتصاعد شهرة "فايرفوكس" ويعتبر المنافس الأول لمتصفح "إنترنت إكسبلورر"، رغم تصريحات مايكروسوفت المستمرة بأنه لا يشكل "تهديداً" لتفوق متصفحهم.

يبدو أن على شركة مايكروسوفت أن تفعل الكثير للبقاء على قمة المتصفحات، مع تزايد المنافسين وقدرتهم الواضحة على جذب المستخدمين لها، فنجحات "غوغل" و"فايرفوكس" تؤثر حتماً على نسب انتشار "الإكسبلورر"، الذي ينتظر استخدامه إصدار نسخته الجديدة قبل نهاية العام.

على متصفح "غوغل كروم"، في حين أخذ 16 ثانية على "فايرفوكس 3" و"إنترنت إكسبلورر 7"، في حين تم تحميل موقع YouTube الشهير في غضون خمس ثوان عبر "غوغل كروم" و6 ثوان على "فايرفوكس 3" وسبع ثوان على "إنترنت إكسبلورر 7".

وتحسب نتائج هذا الاختبار لصالح المتصفح الجديد، الذي تعرض لحملة انتقادات واسعة من بعض الشركات والمستخدمين، لوجود عدد من المشاكل التقنية فيه، لكن الاستطلاعات التي تشير إلى تنامي اهتمام متصفح الإنترنت به، وكونه ما زال في طور الاختبار، وأن القائمين عليه يواصلون عملية تطويره، ينبئ بأن لهذا المتصفح مستقبلاً جيداً.

وأصدرت شركة مايكروسوفت النسخة التجريبية الأولى من متصفحها الجديد "إنترنت إكسبلورر 8" في آذار مارس الماضي، وتلتها النسخة التجريبية الثانية في أغسطس الماضي، ومن المتوقع إصدار النسخة النهائية قبل نهاية العام، واحتوت هذه النسخة على مميزات تعطي تصفحاً أفضل للصفحات، واهتم القائمون على شركة مايكروسوفت بالدرجة الأولى بتحسين الأمن لمحتويات المتصفح، بالإضافة إلى تسهيل المهام

من المستخدمين، مثل شركة موزيلا التي أطلقت مؤخراً الإصدار الثالث من متصفحها الشهير "فايرفوكس"، الذي يعتبر من أفضل المتصفحات في العالم، ويستخدم في حوالي 20 في المئة من أجهزة العالم، إلى جانب متصفح "أوبرا"، و"متصفح أبل "سفاري"، التي يستخدمها 1 في المئة فقط من مستخدمي الإنترنت.

وأجرى فريق من الخبراء مجموعة من الاختبارات في معهد "إكستريم تيك" للأبحاث، على كل من المتصفحات الإلكترونية، من أجل مقارنة سرعة وأداء كل منهم على حدة، وكذلك

تحليل الآلية التي تتعامل من خلالها المتصفحات مع الإضافات المختلفة للمواقع. ووفقاً للبحث الذي أجراه المعهد، فقد أخذ الموقع الخاص بهيئة الإذاعة البريطانية "BBC" تسع ثوان فقط كي يتم تحميله

◀ مع صدور المتصفح الجديد "غوغل كروم"، الذي أصدره عملاق البحث العالمي "غوغل"، وتزايد الاهتمام به من المستخدمين والخبراء على حد سواء، بدأ أن المتصفح الأول في العالم "إنترنت إكسبلورر" الذي تصدره شركة مايكروسوفت، يعاني من تراجع في شعبيته، رغم أن أكثر من 70 في المئة من مستخدمي الإنترنت ما زالوا يفضلونه لتصفح الإنترنت، إلا أن هذه النسب تعتبر منخفضة عما كانت قبلاً، فقد كانت النسبة تزيد على 80 في المئة في الصيف الماضي. وتصارع شركات أخرى لمحاولة الاستحواذ على عدد أكبر



Microsoft
Windows xp

كمبيوتر صديق للبيئة



◀ كشفت آسوس النقاب عن كمبيوتر محمول باسم Bamboo U6V صديق للبيئة ؛ وذلك لأن هيكله الخارجي مصنع من خشب البامبو (الخيزران) . ويحمل U6V شاشة عرض بقياس 12.1 إنش ومحرك أقراص ضوئية مدمج ومعالج Core 2 Duo بسرعة 2.53GHz ومعالج رسومات Nvidia GeForce 9300M GS وقرص صلب باختيارين بين 250GB أو 320GB بالإضافة إلى ذاكرة عشوائية بسعة تصل إلى 4GB. من المتوقع أن يصدر هذا الجهاز في أمريكا وأوروبا قريباً بسعر في نطاق 1800 دولار.

طرح Nokia 6260 رسمياً أوائل العام القادم



◀ كشفت نوكيا النقاب عن أحدث هواتفها المحمولة والذي يعمل بنظام سيمبيان S40، ودعم HSUPA و HSPDA ، بالإضافة إلى نظام تحديد المواقع المساعد aGPS مدعوماً بنظام تحديد المواقع الجغرافية على الصور geo-tagging، ويوجد هناك زر مخصص على شكل نجمة زرقاء يأتي في الجانب الأيسر من الجوال لتفعيل تطبيق خرائط نوكيا. ويأتي نوكيا 6260 مزوداً بتقنيات ثري جي 3G وواي فاي WiFi ، مع متصفح إنترنت ، وكاميرا 5 ميجا بيكسل كما توجد كاميرا إضافية في الواجهة الأمامية لمكالمات الفيديو من خلال 3G، ويمكن مشاركة الصور عبر خدمة Ovi من نوكيا. ومن المنتظر أن يطرح N 6260 في أوائل 2009 .. وبسعر يزيد على 386 دولاراً.

سامسونج تطلق قرص SSD



◀ أطلقت سامسونج قرصاً صلباً يعمل بتقنية SSD الذي قالت الشركة انه يقدم أفضل أداء متوفر في الأسواق في الوقت الحالي في فئة الأقراص الصلبة الـ SSD الخاصة بالحاسبات الشخصية. Samsung SSD 256GB الجديد من يقدم سرعات لقراءة البيانات تصل إلى 220MB/ s فيما تصل سرعة كتابة البيانات إلى 200MB/ s كما يمكن محو البيانات عن القرص الصلب بسرعة 100GB في الدقيقة الواحدة ما يعني أن القرص الصلب كاملاً يمكن محو محتوياته في دقيقتين و نصف الدقيقة تقريباً.

إيسر تطرح Aspire One العام القادم



◀ تنوي إيسر مطلع العام المقبل طرح إصدار جديد بقياس 10 إنشات من الكمبيوتر المحمول واسع الانتشار Aspire One. كما بدأت الشركة في الوقت الحالي في بيع نسخة من Aspire One التقليدي مزودة بقبابلية الإتصال بالإنترنت عبر شبكات الجيل الثالث 3G في السوق التايوانية. سكوت لين، رئيس Acer في تايوان، أكد كذلك أن شركته تنوي خلال الفترة المقبلة البدء في تقديم حاسبات محمولة مزودة بشاشات عرض LED والتي توفر سرعة عالية في الإستجابة و تمكن من إنتاج شاشات عرض نحيفة للغاية للحاسبات المحمولة. Acer ستقدم شاشات الـ LED في إصدارات متنوعة من الحاسبات المحمولة بقياسات 12.1، 13.3، 14.1 و 15.6 إنش.



احتباس حراري

بالإمكان الحد من تأثير المدن بكوارث تغير المناخ

طوكيو، نيويورك، نونغ تان بالصين، هانوي، سنغافورة، وعدد قليل من المدن الواقعة في منطقة مانيتا الكبرى. ويتيح ذلك للمدن التي مازالت بصدد تحديد معالم استراتيجياتها للتعامل مع تغير المناخ، مجموعة واسعة النطاق من الخيارات الخاصة بالتخفيف والتكيف.

وقال براساد: «تختلف كل مدينة عن الأخرى، ومن الضروري أن تستند طريقة التعامل مع هذه المشكلة إلى واقع كل مدينة على حدة. لا يوجد حل نمطي للتعامل مع آثار تغير المناخ. ومن الأهمية بمكان توافر القدرة على توقع الآثار المحتملة على المدينة، ومن ثم اتخاذ القرار الملائم للتعامل معها».

المحدثة للاحتباس الحراري في المقام الأول. بعض هذه التدابير المستخدمة هي تدابير بسيطة، كزيادة درجة وعي الجمهور بآثار تغير المناخ، وإتاحة المزيد من المساحات الخضراء، واستخدام الدرجات الهوائية أو السير على الأقدام بدرجة أكبر، وزيادة استخدام مركبات النقل العام المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة. بينما يستلزم البعض الآخر دعماً تشريعياً واستثمارات عامة، ومن ذلك إتاحة بدائل لأنواع الوقود الأحفوري، وتحسين نوعية البنية الأساسية والمباني العامة.

ويعرض هذا التقرير ممارسات جيدة مستقاة من المدن التي تعاملت بجدية مع تحديات تغير المناخ، ومن بينها: ميلانو،

منسق البرنامج البيئي التابع للبنك الدولي في كل من: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وتايلند جيتندرا ج. شاه قال: «إن قابلية التأثير بتغير المناخ أمر حقيقي في شرق آسيا. فأربع من بين أكبر 10 مدن قابلية للتأثر بالمخاطر تقع في تلك المنطقة. وقد رأينا ظواهر جوية بالغة من قبيل تسونامي 2004، ومؤخراً الإعصار نرجس في ميانمار، والإعصار الذي ضرب الفلبين. وتواجه الحكومات المحلية حالياً التحدي المتعلق بمواجهة ذلك».

إن التعامل مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ على مستوى المدن يقتضي تحسين فهم الأسباب التي تجعل أية مدينة قابلة للتأثر بالمخاطر. وتحقيقاً لتلك الغاية، يقدم تقرير «مدن تتسم بالمرونة تجاه المناخ» أداة لمساعدة واضعي السياسات على تحديد الخصائص التي تجعل المدينة «عرضة للمخاطر»، وإعداد استراتيجيات لزيادة مرونتها تجاه الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتحديد الصلة بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتخطيط وإدارة المدن.

ويستخدم هذا التقرير نهجاً ذا مسارين لتشجيع المدن على إعداد استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، والتخطيط للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المستقبل، وكذلك إيجاد سبل للحد من انبعاثات الغازات

المطاف، هناك ثماني مدن من بين المدن العشر الأكثر اكتظاظاً بالسكان على مستوى العالم تقع في مناطق قريبة من الأنهار أو البحار، وهي معرضة بالفعل لمخاطر من قبيل: الفيضانات، والزلازل، الأعاصير، وسوء نوعية مرافق بنيتها الأساسية. ومع وجود اتجاه عام نحو زيادة وتيرة حدوث الظواهر الجوية البالغة الشدة، بات لزاماً على إدارات المدن أن تشرع في إعداد الخطط اللازمة، لمواجهة تلك الآثار عاجلاً وليس آجلاً.

وقال كبير الأخصائيين البيئيين بالبنك الدولي في إدارة منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نيراج براساد: «في نهاية المطاف، ستكون المدن التي ستعرض لأكثر الأضرار من جراء تغير المناخ الأقل استعداداً».

يذكر التقرير أن المخاطر عالية، لأن المدن تشكل مركز الاقتصاد في بلدان كثيرة، وعلى ذلك فإن تأثير تغير المناخ على سكان المناطق الحضرية، سيلحق أيضاً أضراراً بالغة بالبلد المعني بأكمله. وتشير التقديرات التي أوردها تقرير «مدن تتسم بالمرونة تجاه المناخ» إلى أن من شأن ارتفاع منسوب سطح البحر بمقدار متر واحد، أن يؤدي إلى خسارة بنسبة 2 في المئة في إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد بسبب نقص المياه العذبة، والأضرار التي يلحقها ذلك بقطاع الزراعة والمصائد السمكية، وإرباك الحركة السياحية، وتقليل أمن الطاقة، وغير ذلك من الآثار الأخرى.

كما سيؤدي تركيز السكان في المدن إلى زيادة قابلية تأثرها بتغير المناخ. وبحلول عام 2030، سيشكل سكان المناطق الحضرية في العالم حوالي 4 مليارات نسمة. ونتيجة لذلك، يجب أن تحظى الجهود الرامية إلى جعل المدن أكثر مرونة تجاه تغير المناخ بأولوية كبيرة، لدى جهات تخطيط وإدارة المدن في جميع أنحاء العالم.

◀ ما هي السمات المشتركة بين بانكوك وجاكرتا وشنغهاي وهانوي؟

تواجه هذه المدن الآسيوية الكبرى في الوقت الراهن، مخاطر أكبر من أي وقت مضى من جراء الظواهر الجوية البالغة الشدة بسبب تغير المناخ.

ويتزايد تعرض المراكز الحضرية في العالم - وكثير منها يقع على السواحل - لمخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر، وغير ذلك من آثار تغير المناخ. تهدد تلك التغيرات ممتلكات وحياة المليارات من سكان المناطق الحضرية، فيما يحذر خبراء من أن الأضرار الناجمة يمكن حتى أن تقوض المكاسب الاقتصادية، التي تحققت في العالم خلال العقود القليلة الماضية.

وقال البنك الدولي أخيراً إنه بالإمكان الحد من قابلية تأثر المدن بالكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وسيجد واضعو السياسات، في إطار استجاباتهم للمخاطر الأكبر، مساندة من مؤسسات إنمائية دولية، من بينها البنك الدولي. فالمدن التي اتخذت بالفعل إجراءات في هذا الصدد، ترغب أيضاً في تبادل الدروس الجيدة المستقاة مع المدن الأخرى، وبخاصة الواقعة في البلدان الأكثر فقراً. كما تتوافر المساعدات الفنية والمالية للحكومات المحلية.

وكان البنك الدولي يشارك أمانة الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث، (UN/ISDR) والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش (GFDRR) في إصدار تقرير تفاعلي بعنوان «مدن تتسم بالمرونة تجاه المناخ Climate Resilient Cities».

هذا التقرير بمثابة دليل يستهدف الحد من قابلية تأثر المدن بتغير المناخ، وتقوية إدارة أخطار الكوارث، وهو أداة مفيدة لإدارات المدن على مستوى العالم. ففي نهاية



"تنمية نظيفة" للفقراء

◀ قالت الأمم المتحدة، إن الفقراء هم ضحايا الاحتباس الحراري، مطالبة بزيادة عاجلة في التمويل الدولي لمساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم في التعامل مع تغير المناخ، رغم الضغوط التي تزرع تحتها موازنات الدول الغنية بسبب أزمة الائتمان العالمية.

كبير مسؤولي شؤون تغير المناخ بالأمم المتحدة ايفو دو بوير، قال في بيان قبيل اجتماع بوزنان في بولندا الذي ناقش قضايا المناخ، «هناك حاجة إلى تقدم حقيقي بشأن التعامل مع تغير المناخ».

من جهته قال منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة جون هولمز، عند التحضير للاجتماع الذي ضم 190 دولة، أنه يتعين على الحكومات أن تركز بشكل أكبر على التكيف مع تغير المناخ في المفاوضات الدولية، التي كانت تركز، بصورة رئيسية، على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حتى عام سابق.

وقال: «نشهد آثار تغير المناخ بالفعل بعدد أكبر من الكوارث والأشد وطأة، مثل مزيد من الفيضانات والأعاصير

وموجات الجفاف، ونحن بحاجة إلى التعامل معها الآن وليس في المستقبل فحسب».

يتضمن التكيف تدابير مثل بناء دفاعات ضد الفيضانات، ومنازل على أرض أكثر ارتفاعاً ووضع نظم للإنذار المبكر، وزراعة نباتات ساحلية ومحاصيل مختلفة.

اجتماع بوزنان شهد اللامسات النهائية على صندوق التكيف لبروتوكول كيوتو، ما سيمكنه من البدء في طرح مشروعات كبيرة، وسيمول الصندوق من خلال ضريبة قدرها 2 في المئة على مشروعات «آلية التنمية النظيفة» وهي خطة للأمم المتحدة، تسمح للدول الغنية بالاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة في العالم النامي، مقابل تغيير ضد انبعاثاتها من الكربون.

تقول الأمم المتحدة إن صندوق التكيف سيزداد إلى نحو 300 مليون دولار بحلول 2012، لكن هذا جزء من حد أدنى قدره 50 مليار دولار تقول منظمة الإغاثة «أوكسفام» إنه مطلوب سنوياً، كي تتجنب الدول الفقيرة الضرر الخطير لتغير المناخ.



مباركة وملاحظة

السادة صحيفة «السجل»

أبارك لكم صدور صحيفتكم «السجل» التي قرأتها للمرة الأولى عندما اطلعت على موقعها الإلكتروني عن طريق الصدفة. الحقيقة التي لا أريد تجميلها أنكم بحق صحيفة مميزة ستحوز السبق في مضممار الصحافة المكتوبة والإلكترونية بإذن الله أولاً، ثم لطريقتكم المميزة حقاً والمختلفة عما هو مألوف في كل الصحف الأسبوعية، حيث تبدو المهنية الراقية والتحليل الشامل الذي يلم بأطراف الموضوع. كيف لا يكون هذا ومعكم الكاتب المبدع محمود الريماوي، الذي لطالما عرفناه مبدعاً وصحفيًا أستاذًا. لدي رجاء أن تنظروا على نوع الخط في السجل الإلكتروني، وأن يصارح إن أمكن إلى تغييره، كي يكون مريحاً للقراءة.

عادل حامد
طبيب أسنان

الطب القديم فرعوني أم "يهودي"؟

المصري القديم، ومدى تفرد في بعض المجالات مثل العمليات الجراحية والطب البيطري والتوصل لتقنيات علاجية متقدمة مثل استعمال أمعاء القطط والكلاب في خياطة الجروح. وكان الأطباء من دول الجوار، وبخاصة من اليونان، يقصدون مصر لتلقي التعليم الطبي والخبرة الطبية من مصر القديمة. وأكد «هيرودوتوس» بأن الأطباء في مصر القديمة كانوا يتمسكون باحترام التخصصات المختلفة، وكان كل طبيب يختص بفرع أو تخصص واحد معين فلقد كان في مصر القديمة أطباء للعيون، للأذن، للأسنان، للرأس، وللبنط. كما كان هناك تدرج أو سلم وظيفي أو كادر وظيفي بين الأطباء: الممارس العام، الاختصاصي، الاستشاري، مدير المستشفى أو الفرع، ثم مدير الغدارة وما يشبه وزير الصحة. كما أن الأطباء في مصر القديمة يتنوعون إلى: أطباء للعامة، أطباء للعائلة المالكة، وأطباء مبعوثون إلى الدول المجاورة. وقد بلغ من شهرة أطباء الفراعنة أن قورش استدعى واحداً منهم إلى بلاد الفرس. قصارى القول إن الحضارة الفرعونية كل متكامل، في كافة المجالات الطبية والعلمية والثقافية والفنية والفلكية، ولا يستقيم ادعاء نسبة جزء منها إلى شعب آخر، إذ إن التقدم كان حاصلًا في كل الأجزاء، ينسب بشكل لا يقبل الجدل إلى الشعب العظيم الذي استوطن وادي النيل، وترك من الآثار والمعلومات ما يخلد ذكره على مر القرون.

عزت سلطان

بين جمهرة أطباء طيبة ومفيس القدماء، بابليون وعربا وحثيون وأفارقة ويونانيون وعبرانيون أيضا، استوطنوا مصر وصاروا من جملة أهلها. وقد وصلت إلينا عدة برديات تبحث في الشؤون الطبية، وأكبرها قيمة بردية أدوين اسمث، وسميت كذلك نسبة إلى مستكشفيها وهي ملف طوله خمسة عشر قدماً، ويرجع تاريخها إلى عام 1600 ق. م تقريباً، وتعتمد على مراجع أقدم منها كثيراً. وتعد هذه البردية أقدم وثيقة علمية معروفة في التاريخ، وتصف ثمانين وأربعين حالة من حالات الجراحة التطبيقية، تختلف من كسر في الجمجمة إلى إصابة النخاع الشوكي. وتشتمل على وصف لعلاج كسور الفك، كسور في عظمة الترقوة، ووصف لطرق كثيرة للجبس والجباير. وفي مجال الجراحة: وصف للفتق، وصف للانتفاخ الشرياني، وصف لبعض العمليات الجراحية مثل بتر الأطراف - حصوة المثانة - بعض عمليات صغيرة للعين - الطهارة للذكور في مقبرة سقارة. وفي بردية إدوين اسميث هناك وصف للعلاج الجراحي بالغرغز للجروح، وهو أول وصف لاستخدام الغرغز في علاج الجروح في التاريخ. ومن البرديات المهمة بردية ابريس الشهيرة التي تعود لعهد الملك امنحتب الأول، ثاني ملوك الأسرة الثامنة عشرة والدولة الحديثة، وابن الملك المحارب، امحس الأول طارد الهكسوس. حكم أمحس الأول من 1550 ق.م. حتى 1525 ق.م. وهي من أشهر البرديات الطبية والتي تم الاعتماد عليها في معرفة الكثير من أسرار الطب

الضجة التي أثارها في مصر الكاتب اليهودي برونو أليوا في كتابه «الطب عند الفراعنة» ونسب فيه تقدم الفراعنة في علوم الطب إلى «اليهود» ليست جديدة، فقد سبقته ادعاءات عدة في هذا الشأن. وقد أكد زاهي حواس، رئيس المجلس الأعلى للأثار، رفضه التام لما جاء بالكتاب جملة وتفصيلاً، واصفاً مؤلفه بالتدليس في سرد الأحداث. ليس بعيداً عن الأذهان ما زعمه مناحيم بيغن عن بناء الأهرامات الفرعونية إلى العبرانيين «على اعتبار أن اليهودية بشكلها الحالي لم تكن قد برزت إلى الوجود في تلك العهود»، وهو ادعاء قال به بعض علمائهم وساستهم، وتبناه فيلم أنتجته هوليوود في الخمسينيات، وجاءت مدرسة خاصة للغات بالقاهرة العام الماضي، لتورد في بعض موادها الدراسية أن «اليهود هم بناء الأهرامات»، وأن المصريين القدماء كانوا «يقتلون ويعذبون اليهود الذين لم يشاركوا في بناء الأهرامات»، ما دعا المجلس الأعلى للآثار لمقاضاتها. ويكفي لتفنيد ذلك أن الهرم الأكبر الذي بناه الفرعون خوفو، واستغرق بناؤه عشرين عاماً بني قبل أكثر من 4500 عام، فيما دخل أول وفد عبراني إلى مصر عام 1490 ق.م. لا شك أن العبرانيين الذين استوطنوا مصر حتى مجيء النبي موسى الذي أخرجهم منها، كانت لهم مساهماتهم في الحضارة الفرعونية، لكن تلك المساهمات انصبت في إطار الحضارة الأشمل، كما هو الحال في الحضارة الإسلامية، حيث برز الطبيب موسى بن ميمون، على سبيل المثال، وقد يكون من

سحب المواطنة بشارة والوضع القانوني لفلسطيني 1948

مثلاً)، فهذا المطلب يطرح فقط في سياق أعمال الخيانة والتعاون مع العدو، وأين خطورة بشارة مقارنة بسلك الجاسوسين (ماركوس كلينبرغ، وباروخ بار) اللذين أرسلتا أسرار الدولة الأكثر حساسية طوال سنيّ الاتحاد السوفييتي، ولماذا تعتبر سلوك مردخاي فعنونو، أخف من المواطنين العربيين اللذين قاما يشاي بإلقاء حقهما في المواطنة (قيس عبيد، وناهض أبو كشك)، وإذا كانت الكنيست صوتت في القراءة الأولى على سحب المواطنة (الجنسية) من بشارة، فلماذا لا تأخذ بعين الاعتبار بأن هناك مواطنين عرباً أقاموا خارج الحدود مثل: عماد شقور، وصبري جريس، وآخرين سُمح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم بعد عقود من السنين قضوها خارج الوطن المحتل يشفع لهم في ذلك أنهم أصلاً من حملة الجنسية الإسرائيلية، وهناك قضيتان هامتان يمكن دمجهما في البحث هما مصير المواطنين العرب الفلسطينيين في الداخل الذين إلى الآن لم يسمح لهم بحمل الجنسية الإسرائيلية وعوضاً عنها منحوا صفة مقيمين لا مواطنين، وضرورة التطرق إلى القرى والبلدات الفلسطينية غير المعترف بها، والتي يزيد عددها على (50) قرية ومعظمها في النقب المحتل.

سمير سمعان

العنصرية، وستنصدي بكل قوة لحمات الملاحقة السياسية التي تقوم بها أذرع السلطة المختلفة. إن المتتبع لمجريات قضية بشارة يدرك أن الصهيونية وضعتها في إطار أوسع وأشمل خارج نطاق الكيان الإسرائيلي، لأن داني دنون، رئيس الليكود العالمي، يسعى جاهداً إلى إجهاضها في الداخل قبل أن تستفحل وتشكل ظاهرة عالمية تخشى الصهيونية تكرارها وتعميمها، فقد توجه أي تهمة لأي مواطن عربي بالخيانة لأي سبب مهما كان تافهاً ومعها يتم سحب مواظنته بسهولة، إذ يجب التشدد في الموقف. وكان عوزي بن زيمان، أحد المحررين في صحيفة هآرتس، قد علق على حالة بشارة بقوله: «إن سحب الجنسية، قانون عنصري مناهض للعرب» وكان المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قد علق على موضوع سحب المواطنة من خلال الكاتبين (أفراة رحاف، ومردخاي كرفيتش) بقولهما: المواطنة هي مكانة تتمخض عنها حقوق المواطن وواجباته تجاه الدولة، ومن المعتاد أن لا تجرد الدولة مواظناً من جنسيته الوحيدة. وفي أميركا قررت المحكمة العليا أن نزع المواطنة من المواطن، يخالف الدستور. والآن أين بشارة من الجواسيس والخونة اليهود أو المجرمين الذين ألحقوا الضرر بأسس وجود الدولة (يغال عمير

وغريبة أيضاً، والقانون القائم يخول وزير الداخلية نزع حق المواطنة بذريعة «خيانة الولاء للدولة» والتوجه بصورة غير قانونية إلى دولة معادية، إلا أنه تم في آب/أغسطس تغيير القانون ونقلتم لم تطبيق عملياً، حتى 2002 عندما طبقها وزير الداخلية، إلي ييشاي، على عربيين يحملان الجنسية الإسرائيلية، قيس عبيد، الذي فر إلى لبنان بتهمة الانضمام إلى قيادة حزب الله، وناهض أبو كشك، الذي اتهم بالعضوية في حماس، وممارسة الإرهاب. القانون موجه ضد جمهور بعينه - المواطنون العرب في إسرائيل - وهذه الحالة تنطبق على عزمي بشارة، الذي قامت محكمة العدل العليا بتاريخ (2008/9/3) برفض دعوى قدمت لتجريدته من جنسيته (وحرمانه) من حقوق التقاعد. وعقب المحامي رياض أنيس، محامي بشارة، على جلسة المحكمة يوم 2008/9/1: «أنكر عزمي بشارة بالماضي وما زال ينكر كل التهم الموجهة ضده جملة وتفصيلاً، ونحن نعتقد بأنه لا توجد أرضية قانونية لسحب مواظنته، ولكن ليس من المستبعد سن المزيد من القوانين الموجهة ضد بشارة، في كل الأحوال، نحن في معركة مفتوحة ضد القوانين والممارسات

الحقول والمصانع وملاحقتهم، فأصبح هذا التوجه المعادي الشغل الشاغل للكيان الإسرائيلي منذ إقامته بضرب أي نشاط وطني سياسي واجتماعي واقتصادي داخل الأراضي المحتلة، مما حمل عزمي بشارة على التخلي عن عضوية الكنيست وقيادة الحزب في الداخل الفلسطيني إلى نائبه في الحزب والانتقال إلى خارج الوطن لشعوره بأن هناك مكيدة مدبرة ضده قوامها سحب المواطنة بعد أن أقرته الكنيست في نهاية آب/أغسطس الماضي بناء على طلب تقدم به رئيس الليكود العالمي داني دنون، ورغم المؤتمرات والندوات الوطنية التي نظمت في الداخل الفلسطيني 1948، ومن بينها مؤتمر تشرين الأول 2005 حول المكانة القانونية للجماهير العربية على أرضها التي جمعت لفيها من الخبراء والخبيرات للبحث في القضايا المتعلقة بالوضع القانوني لهؤلاء المواطنين لمواجهة التغيب والإساءة إلى مكانتها في القوانين الأساسية والدستور حيث بحثت هذه المؤتمرات قضيتين مركبتين، الأولى: مكانة الجماهير العربية في القانون والدستور، والثانية: الحد الفاصل بين حرية التعبير والتحرير العنصري بينما في الكيان الإسرائيلي، بالمقابل، يتعزز الاتجاه بالتعامل مع المواطنة كحق مشروط يمكن إلغاؤه بذرائع مختلفة

تشاء الصدفة أن يولد عزمي بشارة في العام الذي لم يمر على فلسطين، والأردن، وسورية، ومصر أسوأ منه وأشد خطورة على مصير هذه الأقطار، والأمة العربية قاطبة، بعد مرور ثمانين سنوات على حلول نكبة فلسطين 1948، فمجزرة كفرقاسم والعدوان الثلاثي على مصر (حرب السويس)، والعمليات العدائية المتكررة على مواقع الجيش العربي الأردني، والمخافر الحدودية في قلقيلية، وجبل الخليل، وبيت لحم في 1956 ومن قبل على مدرسة قبية، ونحالين ووادي فوكين 1953 من قبل الوحدة الخاصة «101» بقيادة أرئيل شارون، واسحق رايبين، لم تأت هذه الحملات العسكرية الإسرائيلية صدف، لأنها جرت بفعل تخطيط مسبق لإجهاض أي مشروع عربي لمراجعة الذات ومحاسبة النفس نتيجة لهزيمة 1948، مع خلق حالة من التوتر داخل هذه الدول وشعوبها ناهيك عن أعمال التخريب في مصر قبيل شن العدوان الثلاثي (الإسرائيلي، والإنجليزي، والفرنسي) في 1956/10/29، فتركت هذه الأحداث الجسام بصماتها لدى المجتمع العربي في الكيان الإسرائيلي، فنشأت بفعل ذلك حركات وطنية وقومية تدعو للتصدي للاستراتيجية الصهيونية في مصادرة الأراضي وعمليات التهجير القسري وطرد العمال والمزارعين من

.. حتى باب الدار



أحمد أبو خليل

بصد "الجقم"

أحاول في ما يلي تفكيك واحد من المفاهيم، التي تتخلل العديد من مناحي الحياة في المجتمع الأردني وهو «الجقم».

ف«الجقم» في الكلام الدارج هو إمالة الفم الاختيارية أو الإيجابية، ونقول «جقم فمه» أي أماله، ويقال رجل «أجقم» وامرأة «جقما» وقد حذفت الهمزة للتخفيف كما يقع عادة في العامية الأردنية، وفي المثل الشعبي قيل: «ثم أجقم وخالشوقة»، في إشارة إلى الوضع الذي يبالغ في مطالبه، و«الثم» هنا هو الفم أما «الخالشوقة» فهي الملعقة.

لكن هناك اشتقاقاً لغوياً آخر من هذه الكلمة، يختلف قليلاً من الناحية اللفظية لكنه يختلف كثيراً من ناحية المعنى، حيث أنه يتجاوز الأبعاد الجسدية أي حالة الفم سواء كان بخاشوقة أو بلا خاشوقة.

فعندما نصف رجلاً بأنه «جقم» (بكسر الجيم والقاف) يكون معني ذلك أنه عنيد يجادل في البديهيات ولا يستوعبها، وتجمع «جقم» (بضم الجيم والقاف) أو «جقمين»، ومع أن الوصف يتعلق بالذكور غالباً، لكن قد يحدث أن تصادف سيدة «جقمه». كما ترون فإن هذه المعاني لا علاقة لها بوضعية أفواه من تطلق عليهم.

لكن ينبغي التفريق بين أن يكون الشخص عنيداً تجاه خصومة وأعدائه، وبين أن يكون «جقماً»، فالشخص «الجقم» لا يكون كذلك إلا إذا كان على درجة من الجهل، مع الحرص على عدم التعلم، فلا يجوز أن نصف مسؤولاً بأنه «جقم» فقط لأننا نراه يحيد عن الصواب، ذلك لأنه في العادة يكون مدركاً لما يقوم به من تمويه، كما أن الرئيس الأميركي بوش لا يعد «جقماً» وهو يتخذ مواقفه المعادية للعرب، مع أنه قد يكون في حياته الشخصية «جقماً».

على هذا فإن «الجقم» الوارد في المصطلح الأردني أقرب إلى معاني «التناح» مع فرق بسيط يكمن في ميل الشخص «الجقم» إلى النقاش بينما يميل «التناح» إلى الصمت.

ملاحظة: استعنت كالعادة في مثل هذه المسائل، بقاموس اللهجات والأوابد الأردنية للعلامة العزبزي رحمه الله.

على قد عقلك
مد تفكيرك

أنا يأخذ أحد منا زميلاً له على قد عقله، لا تعني بالضرورة شتيمة أو إدانة لأي منهما إلا إذا ادعى الأول وجود نقص في حجم عقل الثاني. فهناك، على سبيل المثال، أشخاص عقل الواحد منهم يوزن بلداً، وبالتالي فإن أخذه على قد عقله هو أمر مكلف ومتعب، لمن يأخذه على قد هذا العقل الثقيل.

هكذا علينا إذن أن نكون واضحين أكثر في استخدامنا لفكرة «الأخذ على قد العقل»، إذ علينا أن نحدد حجم هذا العقل أولاً، ثم نقرر إن كان بمقدورنا أن نأخذه على قد أم لا.

لكن بالطبع هناك حالة قد تكون ملتبسة، هي الحالة التي يكون فيها «العقل زينة»، فهنا يمكن أن لا تتعب كثيراً عندما تأخذ أحداً على قد عقله، لأن الزينة الجيدة والمعتبرة لا يشترط أن تكون ذات وزن كبير.

وماذا عن حوار "غير الطرشان"؟

هذه دعوة لإعادة النظر بالمثل الدارج القائل: «مثل حوار الطرشان».

ففي الواقع لا توجد هناك مشكلة في حوار الطرشان مع بعضهم البعض، فالطرشان توصلوا إلى أساليب خاصة للتفاهم بشكل جيد، وأحياناً حتى بعيداً عن لغة الصم. وبشكل عام لا يحتاج الأطرش لأن زميلاً له مثله لا يفهم ما يقول، والأطرش كغير الأطرش مستعد لشرح ما يريد حتى يستوعب الطرف المقابل.

إذا توخينا المزيد من الدقة، علينا القول إن

الطرشان عندما يتحاورون، فإن إمكانية نشوء مشكلة تفاهم ما بينهم، تعادل تماماً إمكانية نشوء مشكلة تفاهم بين غير الطرشان.

المشكلة تكون فقط عندما يتحدث غير الأطرش مع أطرش، وبالطبع نحن لا نستطيع لوم الأطرش على ذلك، واللوم كله يقع على غير الأطرش، ببساطة لأن الأطرش ليس مسؤولاً عن كون محاوره غير الأطرش لا يستطيع توصيل ما يريده.

يتحاور الطرشان ما بينهم بكل سلاسة

وتفاهم، ولا ينزعج أحدهم من الآخر ولا يشعر أنه لا «يستمع» إليه، ببساطة لأن الاستماع شأن يخص غير الطرشان فقط، بينما لا يحتاج الطرشان إلى الاستماع أو السمع.

"مثل حوار الطرشان".. عبارة صاغها القادرون على السمع ليصفوا بها شؤونهم، لكنهم أحالوها إلى غيرهم وبطريقة جبانة، فهم لم يكونوا ليكثروا من ترديدها لولا أنهم يعرفون أن المذكورين فيها، أي الطرشان لن يسمعوها.

"غنوجة" إلى حد كبير، وفي "أخشن" المعاني هو وصفة علاجية. أما الدارج عنه فهو ارتباطه بدلالات الحسن الجمال والدلال والرقعة، ويكفي أن توصف فتاة بأنها "عسل" حتى يذهب خيالك أيما مذهب، وأشهر التعبيرات المتعلقة بالعسل هو قولنا: "إذا كان حبيبك عسل فلا تلحسه كله".

بالمقابل، فإن كثيرين يحملون ذكريات "خشنة" عن السمن، وكثيراً ما تقول عند رؤيتك رجلاً قويا ضخماً خشن الملامح: "إن ذلك يعود إلى أكل السمن البلدي".

سوف لا ندخل في نقاش الجوانب الأخرى للمسألة السمنية والعسلية، كفضية "الأصلي"

يمكن اعتبار الذين اعتادوا على صيغة "سمن وعسل" للتعبير عن العلاقات الجيدة بين طرفين كانوا موفقين أكثر من زملائهم الذين اختاروا صيغة "سمن على عسل"، لأن هذه الصيغة الأخيرة تستدعي التساؤل عن من هو السمن ومن هو العسل؟ وذلك كي يتبين من على من؟ أي أن هذه الصيغة تنطوي على قدر من التراتب وعدم المساواة بين الطرفين.

السمن والعسل لا يستويان في ثقافة الأردنيين وذاكرتهم، فالأول أي السمن له مكانة مرموقة ترتبط بدلالات الكرم والثروة والقوة البدنية وأسرار الصحة "المستدامة"، بينما للعسل مكانة ثقافية

والمغشوش، أو "البلدي" و"المستورد"، لأن ذلك قد يحمل علاقة السمن بالعسل ما لا تحتمل..

في البحث عن صيغ أخرى تؤدي الغرض نفسه، قمت بتطوير صيغة "الطنجرة وغطاها" لتصبح "طنجرة ضغط وغطاها"، وذلك لأنه في الصيغة الاعتيادية هناك مفاضلة بين الطنجرة والغطاء، فالطنجرة العادية أكثر أهمية من غطائها، فهي كيان قائم بذاته بينما يعتبر الغطاء إضافياً. أما في طنجرة الضغط، فهناك إنصاف أكبر، حيث تتساوى أهمية الغطاء مع الطنجرة، لأن طنجرة الضغط بلا غطاء تفقد تميزها في عالم الطناجر.

في علاقات السمن والعسل

رزانة

"فضاء شخصي" لدينا الصعوب:
الجنדר من زاوية فنية

السَّجَل - خاص

Journey to the
Center of the Earth

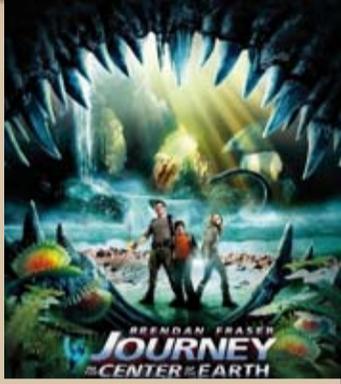
بطولة:

براندن فريجر

إخراج:

إريك بريفيغ

مجموعة من الأصدقاء يقررون القيام برحلة إلى مركز الأرض فيلم مليء بالتشويق والحركة.



"سينما جراند"

"سينما جراند"

High School Musical 3

بطولة:

زالك افرون
فانيسا آن

إخراج:

كينى اورتيجا

الجزء الثالث للفيلم الغنائي المرح حيث تدور القصة في مدرسة ثانوية تجمع ما بين فتاة وشاب يواجهون بعض المواقف منها السعيدة ومنها الحزينة



Eagle Eye

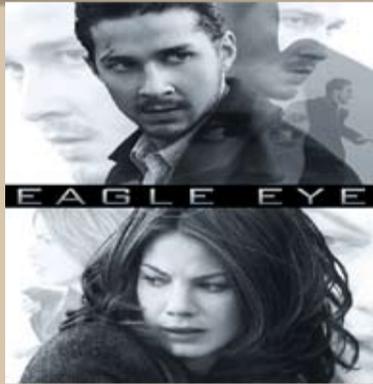
بطولة:

شيا لابوف
ميشيل موناغان

إخراج:

دي جي كاروزو

شاب وفتاة تلاحقهما امرأة ترصد كل تحركاتهما بهدف تصفيتهما، فيحاولان الهرب منها للحفاظ على حياتهما.



"سينما جراند"

Quantum
of Solace

بطولة:

دانييل كريغ

إخراج:

مارك فورستر

الجزء 22 من أفلام جيمس بوند مع مغامرات جديدة.



"سينما جراند"

تظهر وقد استنفدت قوتها في دوران يفضي إلى لا شيء.

إلى جانب الجسد وأدائه التعبيري تبرز الفكرة من خلال الموتيغيات التي تغطي الجسد حيناً أو تجاوره حيناً آخر، بتعبيرية موحية، كما في تلك اللوحة التي تصور فتاة بفستان كلاسيكي يحيل على حقبة الستينيات تحتضن أسطوانة موسيقية كتب على غلافها (Let Your Heart Be Free). تجلس الفتاة قريبة من طاولة تستقر فوقها صورة داخل إطار وزهور. المشهد يجسد شعور المرأة بالوحدة التي تعانيتها دون أن تتمكن من التواصل مع الآخر.

في "مخدرات: أنا حرة"، تظهر المرأة في إطار لوحة على قماش، وهي تقدم أداءً تعبيريًا كأنها حبسة الصورة/المشهد، وكأنما حريتها هي محض حلم بعيد المنال، إذ لا تحظى به في الواقع. إحدى الدلالات التي يستشعرها المتلقي من هذه المجموعة، هي أن المرأة حكر فقط على غايتين تطالب بهما على الدوام: المتعة والراحة، ولا دور لها سوى ذلك.

في مجموعة أخرى من الصور يتسبب القناع الذي يخفي تفاصيل الوجه الصورة، أو الكمامة التي توحى بفعل مناهض للحرية،



أيام الفيلم الروماني في الأردن

الزمان: الخميس و الجمعة 4 و 5 كانون الأول / ديسمبر
المكان: المركز الثقافي الملكي

ينظم المنتدى الأردني الروماني للثقافة، بالتعاون مع السفارة الرومانية في عمان والهيئة الملكية للأفلام، فعاليات أيام الفيلم الروماني في الأردن. حيث ستفتتح فعاليات اليوم الأول الساعة 6 مساءً بحفل فولكلوري روماني لفرقة ديميترو زامفيرا، يليها عرض لثلاثة أفلام قصيرة رومانية: الواجب، ورحلة قصيرة في السيارة، والفيلم الحائز على جائزة مهرجان كان 2008 ميغاترون. و تستمر الفعاليات لليوم التالي بعرضين متتاليين لأفلام رومانية كلاسيكية، الساعة 4 و 6 مساءً الدخول مجاني و الأفلام مترجمة بالإنجليزية



معرض اربينية فوسكيان

المكان: المركز الثقافي الفرنسي
الزمان: حتى 16 كانون الأول / ديسمبر

ينظم المركز الثقافي الفرنسي معرضاً للفنان اربينية فوسكيان في مقره بجانب دوار باريس- جبل اللويبة.



اجعل من الشراء متعة

مع بطاقات كابيتال بنك الإئتمانية



البطاقات الإئتمانية

صممت بطاقات الإئتمان من كابيتال بنك لتكون مرنة وسهلة الاستخدام،
و كمستخدم للبطاقة يمكنك الاستفادة من المزايا التالية:

- ✦ بطاقات مقبولة محليا و عالميا
- ✦ فترة سماح للمشتريات تصل إلى ٤٥ يوم
- ✦ نسب سداد شهرية مرنة ابتداءً من 7.٤
- ✦ بطاقات إضافية لأفراد عائلتك المقربين
- ✦ خصم لشروما وموافقة البنك

Capitalbank
كابيتال بنك

www.capitalbank.jo

www.capitalbank.jo



أكثر قرباً، أشد بُعداً

محمود الريماوي

◀ بينما أصبحت الديار العربية أكثر قرباً من بعضها بعضاً، بفضل وسائل الاتصال الحديثة من إنترنت وأجهزة خلوية وفضائيات تلفزيونية، فإن واقع الحال على الأرض ينبئ بخلاف ذلك. الاقتراب الذهني والمعرفي، يجري إبطاله والحد من مفعوله، بتباعد واقعي وفعلي يتمثل في ارتفاع متزايد لكلفة السفر، وبخاصة عبر الأجواء حيث الطيران هو وسيلة النقل الرئيسية، مع رقابة مشددة على حركة وتنقل الأفراد، تصل أحياناً إلى غلق الأبواب أمام القادمين.

تلك مفارقة كبيرة من مفارقات زماننا. ففي زمن مضى كانت وسائل التعرف على ما يجري هنا وهناك، ضئيلة حتى أنه كان يركن إلى المرويات والإعلام الشفوي، لكن الحدود لم تكن تشكل حواجز وموانع، أمام من يرغب في شد الرحال إلى هذه الوجهة أو تلك. الآن انعكست الصورة: التعرف على الأشياء بات متاحاً وميسوراً وبكلفة قليلة عموماً، لكن عن بعد.. دون معاينة قريبة ومباشرة.

هذا التباعد الفعلي يجد تعصيدها له، في انغماس البلدان والمجتمعات العربية في المشرق والمغرب بشؤونها الذاتية وقضاياها المحلية، بصورة تامة لا تترك حيزاً أو فسحة للانشغال بقضايا «قومية» سوى في حدود ضيقة. وعبر «على التلفزيون». ليس الانشغال بالقضايا الوطنية نقیصة، على أن هذا الأمر يغدو شكلاً من أشكال النكوص في غياب مشروع قومي نهضوي يعيد جمع الشعوب، بل هناك من يرى غياباً حتى للمشاركة الوطنية الكبيرة والمهمة التي توحد الناس، في هذا البلد أو ذاك. ذلك ما يفسر غياب التفاعل، والانقطاع الى الشؤون الذاتية، وصولاً الى غربة العربي عن شقيقه العربي حتى في بلد مجاور. فهو يعرفه ويجهله في الوقت نفسه، يثق به مبدئياً ويخشى منه «على سبيل الاحتياط» وهناك ما يجمعه به وما يفصله عنه، يعثر على لغة مشتركة معه لا تلبث أن تتبدد وسط التأويلات والمرجعيات المختلفة، ولا ينفع هنا إطلاق وترديد الشعارات، أو استحضار الماضي القريب التليد، لتعزية النفس مما تكابده من تبدل وانقلاب الأحوال.

ما زال العرب، وبخاصة من ينتمون للشرائخ الميسورة، يتزاورون ويتنقلون من بلد الى آخر.. لكنهم يفعلون ذلك كسياح وزوار غرباء. يتم في العادة الترحيب بالضيوف الأجانب أكثر منهم، بما يجعلهم عملياً «أجانب أكثر من الأجانب»، أو ضيوفاً سرعان ما تنتهي فترة ضيافتهم، وأحياناً تنتهي فترة السماح لهم بالإقامة.

رغم ذلك تلتهب شعارات ووعود قومية على المنابر، ترد صداهها فضائيات وتصل الى مسامع مستمعين في العنشيات، فلا يكون من شأنها سوى التسبب بعسر الهضم، لمدى افتراق المنطوق به عن المعمول به، ولتلك العلاقة العكسية المطردة بين الوقائع والمسامع. ومع الأخذ في الاعتبار أن بعض التطرف المناهض، يجد جذره في تطرف الأحوال القائمة وانسداد أفاقها.

العربي غريب الوجه واليد واللسان، في ديار العروبة. و«لعمرى ما ضاقت بلاد بأهلها ولكن أحلام الرجال تضيق..».

ويأتيك بالأخبار

أصداء لقاء الرئاسة ما زال يُسمع في البرلمان

◀ ما زال صدى لقاء لجنة الشؤون العربية والدولية النيابية مع رئيس الحكومة في دار الرئاسة، يتفاعل، بشكل كبير، في أروقة مجلس النواب. فقد اعتبر النائب خالد البكار أن هذه الخطوة ترسخ أموراً أخرى، من أبرزها استهانة الحكومة بالنواب، على قاعدة أن العرف البرلماني قضى أن يلتقي النواب بالحكومة أو رئيسها في مبنى مجلس الأمة. مصادر مطلعة أفادت أن الحكومة تعمدت عقد اللقاء في الرئاسة، وذلك بعيداً عن النواب من غير أعضاء اللجنة. المصادر ذاتها تشير إلى أن الحكومة تخوفت في حال عقد اللقاء في مبنى المجلس، أن يحضر عدد كبير من النواب، وتصبح النقاشات مفتوحة بشكل أكبر. النائب البكار يعتقد أن مثل تلك اللقاءات وموافقة النواب على الذهاب للرئاسة للقاء الرئيس، دليل جلي على الأزمة التي يعاني منها مجلس النواب، وعلى طبيعة العلاقة مع الحكومة.

التنمية السياسية «بلا جدوى» بنظر الإسلاميين

◀ يبدو أن حزب جبهة العمل الإسلامي استبق «التعديل الوزاري» الذي كثر الحديث عنه، ويات يطلق تصريحات تصب في خانة المطالبة غير المباشرة. الأمين العام للحزب زكي بني أرشيد تلمس تواتر الحديث عن التعديل الوزاري، وطالب بإلغاء وزارة التنمية السياسية، على اعتبار أن ذلك مقدمة لإنهاء «حالة الهياكل السياسية المفرغة من المضامين» التي أكد أنها «لا تناسب» المرحلة المقبلة التي «تتسم بالدقة ويكتنفها الكثير من المخاطر». واعتبر أمين عام الحزب أن الوزارة «فقدت مبررات وجودها خصوصاً بعد إقرار قانون الأحزاب الجديد، منوهاً إلى أنها «لم تقم بأي دور سوى العلاقات العامة». يشار إلى أن الحكومة أصرت على إبقاء وزارة الداخلية مرجعية للأحزاب السياسية، ورفضت مطالب الأحزاب بإحالة هذه المسؤولية لوزارة التنمية السياسية.

موسم حج متعثر من بدايته لوزارة الأوقاف

◀ كثر الحديث والسؤال والاستفسار عن حج هذا العام قبل أن ينتهي، ووجه نواب انتقادات غير مسبوق لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، بسبب ما اعتبروه «سوء إدارة» اكتنف موسم الحج الحالي. في هذا الإطار وجه النائب حمزة منصور سؤالاً للحكومة عن عدد الحجيج الأردنيين، والمعايير التي اعتمدها وزارة الأوقاف في انتقائهم، وعدد التأشيرات الممنوحة للأردن وكيفية توزيعها على المواطنين، وعدد المواطنين الذين استنكفوا عن الاستفادة من التأشيرات الممنوحة لهم، وعن الكيفية التي تم التعامل بها مع هذه التأشيرات، وعن المؤسسات والأشخاص الذين استفادوا من هذه التأشيرات. سؤال النائب منصور لا يخلو من مناوشة مباشرة بمجلس النواب والحكومة، إذ إن الحكومة رصدت 5 تأشيرات حج لكل نائب، الأمر الذي أدى بنواب حزب جبهة العمل الإسلامي التي يرأسها النائب حمزة منصور لرفض قبول «كوتات الحج» المخصصة لهم، فيما وصف الناطق الإعلامي باسم الحزب رحيل الغرابية هذه التأشيرات بـ«الرشى»، مؤكداً أنها «تفتقد لمبدأ العدالة الذي أقره الدستور كما تنال من استقلالية مجلس الأمة».

المعارضة تنتقد الحكومة من جديد

◀ جددت لجنة «أحزاب المعارضة» مطالبته للحكومة بإصلاحات سياسية، مشيرة إلى أن «العديد» من القوانين الناظمة للحياة السياسية تعتبر «خارجة على مواد الدستور». ورد ذلك في مذكرة بعثت بها لرئيس الوزراء نادر الذهبي، انتقدت فيها تجاهل الحكومة تعديل القوانين الناظمة للحريات مثل، الانتخاب والأحزاب والاجتماعات العامة والجمعيات الخيرية والعديد من القوانين في مجال الحريات العامة والرأي والتعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تكافؤ الفرص بين الأردنيين. أحزاب المعارضة لم تفوت فرصة المطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، مؤكدة أن الإجراءات الحكومية حتى الآن «قاصرة عن مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد»، داعية إلى «إعادة النظر في السياسات الاقتصادية من خلال زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية وكبح جماح الخصخصة في المؤسسات ومحاربة الفساد والمحسوبية التي استفلت».

رئيس بلدية يهدد صحفي

◀ أحال مجلس نقابة الصحفيين الشكوى التي تقدم بها الزميل هشام العورتاني من صحيفة «الديار» بحق رئيس بلدية الزرقاء محمد موسى الغويري، التي ذكر فيها أنه تعرض الى تهديدات ومضايقات من قبل رئيس البلدية، جراء نشره خبراً حول عطاء تقدمت به البلدية. العورتاني أرفق بالشكوى نصاً «للسباب والشتم التي تعرض لها، والتهديدات التي قيلت له عبر الهاتف. نقابة الصحفيين رفضت التعرض للصحفيين بالتهديد، مؤكدة دعمها لحق الصحفي بالحصول على المعلومة والنشر، وفق الأسس القانونية والموضوعية وعدم إعاقه عملهم وأدائهم لواجبهم. مجلس النقابة قرر إحالة الشكوى ونصها لوزير البلديات ومدير الأمن العام لاتخاذ الخطوات اللازمة».

تخفيضات نيابية وإشكاليات إجرائية

◀ صاحب إقرار مجلس النواب للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009 بتخفيض النفقات الجارية 10 في المئة باستثناء الرواتب والأجور، جدل مطول وصل إلى حد الطعن بدستوريته، والقول إن حجم التخفيض كبير جداً، وأن عدداً كبيراً من الوزارات لن تكون قادرة على القيام بمهامها. مجلس النواب منح الحكومة حرية التصرف بالتخفيضات، وعكسها على الموازنة. هذا القرار أثار حفيظة نواب وكتاب ومحللين، إذ رأى الكاتب فهد الفانك أن توصية «مالية النواب» كان يجب أن «تظل توصية، أي أن تمثل رسالة إلى الحكومة بأن تحاول تخفيض النفقات والعجز، أما تحويل التوصية إلى جزء من القانون فإنه ينسف الموازنة ويخلق مأزقاً قانونياً ومالياً». وأشار الصحفي سلامة درعاوي، إلى أن وزارات البلديات والصحة والتعليم ستكون الأكثر تضرراً من هذا التخفيض، لأنها تقدم الخدمة، بشكل أساسي «حيث إن التخفيض جاء على الإجمالي دون تبويب»، فيما اعتبر النائب محمد زريقات أن السبب الرئيسي وراء حجبه التصويت على مشروع قانون الموازنة هو إقرار النواب تخفيض النفقات الجارية 10 في المئة، معتبراً أن النفقات التي تم تخفيضها شملت كثيراً من القطاعات التي تحتاج لزيادة وليس لتخفيض، ما سيؤثر على الخدمة المقدمة للمواطن.